تنقية التراث الرفاعي

سِراج الدِين المخزومي

سِيْرَةُ قَلِقَةُ لِقَاضٍ طَمُوحٍ

(الكشف لأول مرة عن ترجمته الحقيقية، وبيان حال القبر المنسوب إليه في صدرية بغداد)
(وتحقيق ما تبقى من بعض آثاره، وبيان الكتب المنحولة عليه)

تأليف

يسار بن سايرا الجبيب

نرد للنشر والتوزيع

سراج الدين المخزومي

سيرة قلقة لقاض طموح

سراج الدين المخزومي
سيرةٌ قلقةٌ لقاضٍ طموح
يسار بن ساير الحبيب
الطبعة الأولى، ٢٠٢١
ISBN 978-3-949551-05-5

نرد للنشر والتوزيع
NARD FOR PUBLISHING AND DISTRIBUTING

Veszpremer Str. ٨, ٠٦١٣٠ Halle (Saale), Germany
nardverlag١@gmail.com
٠٠٤٩١٥٧٨١٤٢٥٤١٣ / ٠٠٩٠٥٣١٥٩٦٥١٠٠

تصميم الغلاف: أيمن بوفاس

سراج الدين المخزومي

تنقية التراث الرفاعي

سراج الدين المخزومي

سيرة قلقة لقاض طموح

(الكشف لأوّل مرّة عن ترجمته الحقيقية، وبيان حال القبر المنسوب إليه في صدرية بغداد)
(وتحقيق ما تبقى من بعض آثاره، وبيان الكتب المنحولة عليه)

تأليف
يسار بن ساير الجبيب

نرد للنشر والتوزيع
NARD FOR PUBLISHING AND DISTRIBUTING

الإهداء:

إلى العلماء والأساتذة، ممن شاركني في حوارات مطولة حول هذه المباحث:

(الأستاذ النسابة السيد سليم حلبية السبسبي الرفاعي، والشيخ المؤرخ ماجد البياتي، والدكتور النسابة السيد عبد الرحمن آل قراجا الزرعيني الرفاعي، والأستاذ المؤرخ السيد أحمد عبد الكريم النعيمي الرفاعي، والدكتور الوالد وليد بن عبد الرحمن الربيعي اليمني، والدكتور الفاضل مُحَمَّد أبو بكر باديب اليمني، والدكتور علي بن سالم الصيخان).

وإلى الوفي دائمًا الأستاذ الصديق نبيل حمزة العلي، والأصدقاء جميعًا في (دار نرد للنشر والتوزيع)، الذين كان لهم الفضل في تيسير طباعة هذا الكتاب.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل؛ سائلا المولى التوفيق والسداد.

المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة المؤلِّف

الحمد لله وكفى، وصلى الله وسلم على نبيه المصطفى، وعلى آله أهل الصفا.

وبعد: فهذا بعض ما وفق الله به عبده، من كشف بعض الحقائق التي حجبتها يد القدر عن كثير من الناس مدة طويلة، وهذا عطاء الله تعالى يكرم به من يشاء من عباده، لا جرم أن يكون التذكير بهذه النعمة؛ امتثالا لقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[الضحى: ١١]، مما يقتضي الزيادة منها بمحض فضله تبارك وتعالى.

ودعني – يا أخي– أحدثك قليلا حتى تعرف عني بعض الذي كان، فقد نشأت رفاعيًّا منذ الصغر، وما زلت أعقل ذلك وأنا في حدود العاشرة أو قريبا منها، وتقلبتُ بين أيدي أهلي الذين كانوا رفاعيي الخرقة وما زالوا، قلوبهم طيبة ويعرفون من الدين ما يترفعون به عن أن يكونوا كعامة الناس، على رغم ما هم فيه من مخالفات شرعية لا يعرفون عنها إلا أنها من صميم الدين، هكذا ولجوا إلى الدين من باب التصوف، وتلقوه عن شيخ أمِّي لقنهم ما يعرف، فلا علم يرجعون إليه ولا هادي يأخذ بيد طفل صغير، يرى من الكبار ما لا يدري أصوابا كان أم خطأ، فنشأ على ما كانوا، دروشة لا تعي من أمرها شيئا.

ومضت سنو الطفولة فكان الشباب، ولازمني فضول دفعني إلى أن استطلع الأمور من بين ركام أحلام المتصوفة التي تدخلك إلى عالم أثير فيه من اللطف بقدر ما فيه من الغموض، ذلك الفضول الذي لا أدري منشأَه، إلا أن كل ما أعقله أني إذا ما سمعت جديدا في مجلس من مجالسنا تلقفته وطفقت أتقصاه لأقف على حقيقته، وما زادني غموضه وانحجابه عني إلا تصميما على سبر غوره بعيدا عن الأعين؛ لأن بعض تلك

الأمور كانت من الحِمى الذي لا ينبغي البحث عنها، وكان الفشل في غالب الأحيان خديني، وصار ديدني وهجِّيراي أني أعيد البحث مرة تلو مرة.

وكانت قلة من الكتب الصوفية التي تتوافر في الزاوية زادا فيه من المعرفة ما تعجز عن إدراكه نفسي التي كنتها تلك الأيام، أسماء الأولياء تختلط بأسماء المؤلفين فالصيادي والتادفي والجيلي والشعراني والبرعي وابن الفارض وغيرهم، تتمازج وأصوات المديح الجميلة وآيات القرآن الرقيقة، ولم أنس كتب البوني وطِلِّسماته، ومجربات الديربي الكبير وابن سينا، وأحزاب الشاذلي والرفاعي، خليط غير مفهوم لناشئ غرير.

كنت أقرأ كل شيء ولا أعي منه إلا القليل، وكان السعي لكشف تلك المغلقات والتساؤل عنها على قدَر؛ لأن السؤال عن الأسرار والفتوحات والكرامات التي يضيق العقل عن اجترارها لا يفسرها غير الشيخ؛ فهبات الله له دون غيره! ومحاولة استكشافها والبحث عن أصلها هو الحَرَم الذي لا ينبغي التفكير في القرب منه، وكُرِّسَت تلك الممنوعات فاصطبغت بصبغة الأدب مع الشيخ حتى لا يتطاول أحد على مقامه؛ فهو وأمثاله أبواب المريدين إلى الله تعالى، وما زلت أحفظ تلك العبارة: «ما اتخذ الله وليا جاهلا ولو اتخذه لعلمه» وطالما كررها الشيخ حتى ظننا أن الجهل والأمية شرط كمال الأولياء، و«كن بين يدي الشيخ كالميت بين يدي الغاسل»، وغيرها تلقيتها شفاها عمن كنا نلمُّ بهم من العرفاء، فكنا نتلقط هذه العبارات، ونعمل بها كأنها الوحي الذي لا ينبغي أن يخالفه أحد.

رغم أني كنت أحس من نفسي اختلافا بين أقراني، وحبا للمعرفة لازمتني أمدا طويلا منذ أن عقلت إلى الآن، ولكنني عرفت أن هناك خلف هذه الحجب الكثيفة نورا يتمثل لي في العلم ترافقه سير الصالحين من أولياء الله تعالى من الذين كنا نتعلق بمحبتهم تعلقا ليس وراءه مطلب، بل ننسى يومئذٍ معهم كل شيء، لأن محبتهم كانت الغاية والمنتهى التي تدور على قطبها القلوب الهائمة!

ومرت الأيام وتقلبت بي السنون حتى عرفت من الأمر ما كنت أحجم عن الإفصاح به، إلى أحداث طويلة كتبتها يد القدر على صفحات عمري الأربعين، تصلح لأن تفرد في مصنف لتروي بعض الذي كان.

ثم حُبِّبَ إلي الانقطاع عن الخلق والاعتكاف على الكتب والأنس بالمطالعة، تلك النعمة التي لا يعرفها كثير من الناس، وقد وفقني الله تعالى للوقوف على ما ينبغي قوله، وكنت أؤجل تلك الأبحاث لأمور وعوائق كثيرة، ليس هذا موضع الحديث عنها.

وكل الذي أريد أن تعقله من كلامي – يا أخي– أني في هذه الأبحاث لا أريد قذفا ولا رميا لأهل الله تعالى من عباده الصالحين، وإنما أرى أن من الحق عليَّ أن أُعلِمَ أهلي الذين تربيت فيهم بعضَ الذي أدريه، وأن أنفي عن أهل الله تعالى القذى الذي لحق سيرتهم من كتب، ألصقت بأعلام لم يكتبوا منها حرفا واحدا، وأن أُري إخواني من العلماء الأفاضل بعض ما لعله ينير الطريق ويظهر الحق، الذي غشيته غواش مرت عليها مائة وأربعون عاما أو يزيد.

وبعد:

فهذه ورقات أنجزتها عن سراج الدين المخزومي، أريدك أن تنظر فيها بعين قلبك، تقلب فيها الفكر، وتحاكم حولها العقل، وتتأملها تأمل طالب الحق، وتدفعها ما اندفعت عنك بالأدلة، وتعتذر لصاحبها إن رأيت فيها خطأ، فما أردت إلا الانتصاف لأهل الله تعالى والإصلاح، وأما إن رأيت أنها حجة عليك تثبت أن ما فيها قوي في النظر، معقول لدى الألباء، فأنا أربأ بك أن تحملك العاطفة العمياء، والعصبية للموروث، وسوء الظن من أن تنادي على نفسك بالغُبن، فإن الإنسان على خير ما كان حكيماً في شأن دينه، وفي شأن نفسه وأهله، ولم أرَ أسوأ من الكذب لمن عاش عمرا وهو لا يدري أنه يُكذَب عليه.

وقد كشفت لك – إن شاء الله تعالى – في هذا الورقات عن حقيقة سراج الدين

المخزومي، وأن ما نسب إليه من قبر في صدرية بغداد يحج إليه الناس ويتبركون به، ومن كتب ما زالت المطابع تدفعها بين أيديهم، كذب لا حقيقة له، وأن كثيرا مما روته تلك الكتب على لسانه من أوراد وأحزاب وأشعار وأنساب ووقائع، محض افتراء ولم يكتب منه شيئا.

ولي في هذا الباب أبحاث أخرى، بعضها طبع والآخر منها ما زلت أتريث فيه، وقد أسررت إلى بعض العلماء من المؤلفين وأصحاب الجاه عن هذا الذي أدريه فأحجموا، وأراد بعضهم الأمر حبيس المجالس الخاصة أو التأجيل إلى حين؛ خشية من أن يغضب الجمهور المغرر به، وهذا ما لم يستقم لي إلى الآن، فاستخرت الله تعالى أن أُخرِج ما أعرفه مما تيقنت صدقه ليراه الناس، وما كان من عواقب فذلك أمر الله تعالى، فكل ما يكتبه عز وجل خير، وموضع رضا وتسليم.

وقد قسمت ما بين يديك إلى مدخل ومقدمة وبابين وخاتمة.

•**فالمدخل**: في منهجي في معالجة التراث الرفاعي، وإبطال الشبه التي يظنها بعض الناس حججا فتعيقهم عن الحق.

•**والمقدمة**: في الطريق إلى سراج الدين المخزومي.

•**والباب الأول**: في ترجمة سراج الدين المخزومي، وفيه أربعة فصول:

الفصل الأول: في ترجمته المغمورة الصحيحة، كما وردت في مصادرها.

الفصل الثاني: في ترجمته المشهورة الباطلة، كما اشتهرت بين الناس.

الفصل الثالث: في استعراض كتبه الحقيقية التي ألفها، وذكر الكتب التي زوِّرت عليه، وأستعرض ذلك إجمالًا.

الفصل الرابع: في إبطال مجموعة من الكتب التي وضعت في التراث الرفاعي وإقامة الأدلة على ذلك.

•**والباب الثاني**: تحقيق كتاب المخزومي الذي وقفت عليه، وهو كتاب: «سطور

الإعلام في معرفة الإيمان والإسلام»، وما تبقى من نصوص كتابه: «كشف الغطاء بالنور الوهبي عن أسرار جواهر ابن العربي» التي نقلها الشعراني والموصلي، ونقدها عليه السخاوي، وقصيدته التي رثي بها شيخه شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني، وقصيدته التي دافع بها عن شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، وبعض عهوده التي كتبها أو كتبت له إبان كونه قاضي الصلاح في القدس من أرض الشام.

•**والخاتمة**: وفيها خلاصة في بيان أهمية هذا الكتاب، وكيفية الاستفادة منه، وأنه ميزان لا تخيس، نبطل بها كل الكتب المنحولة في التراث الرفاعي المتأخر مما لم يصح إلى من نسب إليه.

هذا، وأسأل الله تعالى أن يوفقنا إلى ما يحبه ويرضاه، وأن يأخذ بأيدينا إلى الحق، وأن يغفر لنا ذنبنا كله، نحن ومن له حق علينا من والدينا وأساتذتنا ومربينا، وأشكر كل الأفاضل من الأساتذة والعلماء الذين أبوا علي ذكر أسمائهم في إمدادي ببعض المصادر المخطوطة أو المطبوعة مما لم تتوافر لدي، فجزاهم الله خيرا، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

كتبه فقير عفو ربه:

يسار بنساير الحبيب

الجزيرة الفراتية ١٩/ ٤/ ١٤٤١هـ

***

منهجي في معالجة التراث الرفاعي

وإبطال الشبه التي يُظنُّ أنها حجج وتَحُول دون قبول الحق

المنهجية التي أتبعتها في معالجة التراث الرفاعي تقوم على ثلاث عشرة قاعدة:

الأولى: لا يخالف أحد من العقلاء في أن التاريخ في أصله فن من فنون الرواية، تمتزج فيه الأخبار، مشكِّلة صورة لمرحلة ما، ولا نعدم اختلافا يصل إلى درجة التدافع في بعض أخباره، وتشعُّبا يستحيل معه أحيانا القطع بما حدث فعلاً، ومهمة المؤرخ أن يراعي —في خضّم تلك الروايات– مَخْرَجَ الرواية من حيث صدقُ رواتها وتوجهاتهم الفكرية والمذهبية والسياق العام الذي جرت فيه الأحداث، وآليات أخرى تساهم في بناء عمله التاريخي، وحسبه أن ينتقي رواياته التي غربلها وأعمل فكره فيها بين نقد وتحليل وتركيب؛ ليتمكن من صياغة ثمرة عمله وفق نظرية تكون في نهاية المطاف صورة قريبة لما يؤرّخ له، ولما يريد أن ينقله إلى قرَّائه.

الثانية: معلوم أن تاريخنا بل ثقافتنا قبل القرن الأخير المنصرم بكل فروعها امتزج الدين فيها بالواقع والعادات والتقاليد، والمقدس بغيره امتزاجا يستحيل فيه على غير المتخصص التفريق بينهما، فالبحث في هذا لا شك أنه يثير حفائظ العاطفيين الذين يرون أي نقد للماضي أو لشخوصه التي مضت هو نقد للدين، وبالتالي سيرمون الباحث عن قوس واحدة.

والطرق الصوفية التي ورثنا نظمها إلى اليوم هي مؤسسات اجتماعية في الدولة العثمانية وليست في أصلها غير ذلك، وهي تمثل الطبقة الدينية التي تُختصَر في شيخ الطريقة النافذ الكلمة على كل مريديه، وفق نظام تراتبي لبقية الأفراد؛ لذلك نجد تسميات أفرادها كل بحسب وظيفته، فالخليفة والنقيب والشاويش والمريد

والمجاذيب..إلخ، وهذا نجده في كل الطبقات الاجتماعية الأخرى في الدولة العثمانية ذات النظم الارستقراطية، فالإقطاعي مع الفلاحين، وشيخ التجار ومن يتبعه، وشيخ الكار ومن تحته، وشيخ العشيرة وأفراد قبيلته، وهكذا[١].

ومن هنا كان لزاما عليَّ أن أوضح للقارئ أن ما أتناوله هنا من مبحث عن المخزومي أو ما تناولته في غير هذا المكان عن غيره ليس الغرض منه نقدا لما هو ديني ولا مقدس، بل هو بيان لواقع عاشه الناس قبلنا فيه من الشر بالقدر الذي فيه من الخير، وفيه من المقدس بالقدر الذي فيه من غيره، لا جرم أن بعض العقول المغيَّبة التي تغلِّب العاطفة على العقل لا تستطيع أن تخرج برؤية صحيحة عن ذلك الماضي.

وما كان في نظرك مقدسا فهو في نظر غيرك ليس كذلك، هذا إذا استطعت أن تجرِّد العاطفة وتبعدها عن العقل المحض، فهنا فقط تستطيع أن تدرك ما أعنيه.

الثالثة: أن فن التاريخ عاجز عن منح اليقين المطلق بكل ما فيه؛ بل ليس من طبيعة التاريخ أن يعطي اليقين المطلق أبدا، إلا أن أحداثه تبقى في حيِّز الظن الراجح الذي يفسح المجال للقول وبكل ثقة: إن ما فيه بعمومه قابل للتصديق، ولعل هذا التصديق الذي ينتهي إليه المؤرخ –كناظم لحلقات الأحداث– يُمكِّننا نحن أيضا من تبني وجهة نظره، وذلك بلا شك نتيجة سارّة يأملها المؤرخ.

وليس من الصواب إيراد الاحتمالات العقلية التي قد يفرزها ذهن قاصر لا يمتلك

(١) ومن غفل عن هذا الجانب فقد فاته الكثير من المعرفة، فليست الطرق الصوفية سوى أخويات ومؤسسات اجتماعية في عصرها، فهي بطبيعة الحال انعكاس للنظام العام لتلك المرحلة، بدأ بشكله الرسمي منذ عهد الخليفة العباسي الناصر لدين الله، في ما يسمى: بالفتوة، تحت زعامة الشيخ الصوفي عبد الجبار بن يوسف البغدادي (ت:٥٨٣)، ثم جدده الخليفة الناصر عام: (٦٠٤هـ) وربطه بنفسه، وأصدر منشورا في ذلك وأمر الفقيه أبي عبد الله مُحَّد بن المعمار (ت: ٦٤٢هـ) ليضع دستورا للفتيان، وذلك لتكون هذه الطبقة حامية له من الأخطار المحدقة به، ثم انتقلت إلى الأناضول، واتخذت أسماء أخرى، وقد كانت هذه المؤسسة الاجتماعية مقاما صوفيا أُصِّلَ لها قديما في كتب المتصوفة، وممن أصَّل لها السلمي: (ت: ٤١٢هـ) في كتابه: «الفتوة».

القدرة على تقبل النتائج التي ينتهي إليها المؤرخ، أو يظن ظانٌّ أن تلك الاحتمالات حجج يبطل بها نتيجة قامت على قرائن راجحة؛ لأن الاحتمالات العقلية لا تنتهي، وتبقى تلك الاحتمالات -إن لم يدعمها الدليل والقرينة- مجرد فرضية لا ترقى لتكون حقيقة (=في المصطلح التاريخي).

وبالتالي: لا أنظر إلى تلك الاحتمالات إلا على أنها شُبه أعالجها إن وجدت فيها ما قد يكون معيقا لنتائجي، وأبطلها بالأدلة والقرائن ليسلم لي ما وصلت إليه، وهذا ما أفعله في ما يرد من احتمالات قد تكون قابلة للتصديق من بعض العقول المراهقة، وتجادل فيها دون سند ولا دليل.

الرابعة: الرواية الشفهية -كما هو معلوم- سابقة للتدوين التاريخي، ومن رحِمِها وُلِدَتْ كل المؤلفات، وذلك في تواريخ الأمم كلها، ونجد المؤرخين في العصور المتأخرة انتهجوا سبلا متعددة اعتمدوها لكتابة التاريخ؛ فعلم الآثار والعمران والسكوك النقدية واللُّقى وغيرها من آثار السالفين مصادر حية هامة، يستنطقها الآثاري والمؤرخ لإلقاء الضوء على ما يريد دراسته.

ولعمري إن هذه الأدلة الحسية ماثلة للعيان وشهادتها لا تُرَدُّ، ومثلها في القوة المخطوطات التي بقيت اليوم من أسلافنا الغابرين، على أن يتحقق منها المؤرخ وأن يعرف العصر الذي كتبت فيه؛ لأني من خلال ممارستي للتراث الرفاعي وقفت على كم لا بأس به من تلك المخطوطات المصنوعة المكذوبة في العصر المتأخر، وأنا أتعامل مع الكتب والمخطوطات على أنها رواة أحياء بناء على قاعدة الجرح والتعديل عند المحدثين، فكما أن بين الرواة صادقين وكاذبين فكذلك الكتب بلا فرق.

الخامسة: من الناس مَن استنكه التاريخ من أساطير الأمم والطوائف وآدابها، وهذا العمل وإن كان على صلة وثيقة بالتاريخ الروائي إلا أنه -فيما أرى- أدخلُ في باب الظنون، وأوغلُ في توليد الخيالات، وألصقُ بالتكهنات، لكن متعة التقصّي لما

في تلك الأساطير والآداب من نقاط التقاء قد تمكّن المؤرخ من أن يوفِّق بينها، ويربطها بخيط معنوي رفيع ينتهي بها إلى نتائج يلتزمها مَن يتبناها، ولا تُلْزِمُ غيرَه، في آخر الأمر.

ومثل هذا كثير في التراث الصوفي فيما يسمى بالكرامات وخوارق العادات فبعضها أساطير تروى فقط للتعجب وربما لمتعة العوام المسلوبي التفكير، وليست حقائق واقعة لأولئك الناس، مع أني أؤمن بالكرامة من حيث الإجمال؛ لأنها أمر منصوص عليه ولا ينكره متشرع.

والذي أعنيه أن التراث الرفاعي كغيره من تراث المتصوفة وبقية الفرق الباطنية فيه من الأساطير ما لا يَعدم المؤرخ من قراءته فائدة، إن عرف كيف يأخذ منه ما يفيده في أبحاثه، ولا يمكن أن يعتبر كثيرا منها وقعت بالفعل، بل هي تعبر بالمقام الأول عن عقلية الذين سطروها وكتبوها، وإن أصبحت اليوم زادا يعيش عليه البسطاء ويعتقدونه، مع أنها ليست من صميم الدين، لأن أغلبها يصنف في الأساطير وحكايات السمر لا أكثر.

السادسة: إن بيان علة الحادث التاريخي وسبب وقوعه أمر مهم في تحرير النصوص التاريخية، ومحاولة بيان تلك الأسباب بدقة ما أمكن من صميم عمل المؤرخ، واحتمالية الصواب وعدمه في بيان العلة للحادث التاريخي لم تَحُلْ دون تدوين التاريخ منذ عرف الإنسان هذا الفن وإلى يومنا هذا.

وذلك لأن طبيعة الإنسان أن ينبعث في شؤونه كلها سائرا نحو هدفٍ تكتنفه المنفعة الراجحة، ويبقى احتمال عدم إدراك تلك المنفعة غير منظور إليه، لأنه احتمال مرجوح، وعلى هذا ينبغي أن نعلل الأحداث التاريخية؛ لكي تستوي لنا نتائجها واضحة.

لهذا كان عليَّ في عملي بالتراث الرفاعي وموضوعاته الصحيحة والمختلقة البحث

عن الهدف الذي وضعت لأجله تلك القصص والكتب، والتساؤل عمن استفاد من وضعها، وما غايته في وضع كتاب بعينه؛ لأن معرفة سبب وضع الكتاب والفائدة منه توصلك غالبا إلى واضعه.

السابعة: لو بنى الإنسان تصرفاته على اليقين المطلق لتعطّل عيشه، وتوقّفت حياته، لأنّا نحيا معظم الأحداث في ظنون لا يقين مطلقًا معها إلا أن المميِّز بين ظن وآخر، أن أحدهما راجح يغريك في تبنِّيه، والآخر أقل رجوحاً يدفعك للزهد فيه؛ فلو وضع التاجر الخسارة بين عينيه دائما لم تتم له صفقة أبدا، ولولا ظنه الراجح في الربح لما أتمها، وتبقى الخسارة غير معتبرة لأنها ظن مرجوح، وقُلْ نحو هذا في من أراد سفراً أو زواجا أو غير ذلك.

ولهذا فمن يطلب اليقين المطلق من التاريخ في كلّ أحداثه يطلب ما لا تقره مناهج البحث الصحيحة، وما لا تقتضيه مجريات الحياة التي أَلِفَها بنو الإنسان.

ومن هنا نرى أن التعامل مع نصوص التاريخ ينبغي أن يكون بنظر حذر، لا يخلو من سوء ظن، لا من حيث تهمة المؤرخين رأسا؛ لأنهم -كما قدمت- يكتبون عن رجحان ظن في صدق ما كتبوا -إن كانوا ممن التزم الصدق والأمانة وتقصّي الحق- بل من حيث إمكانية ورود الخطأ لنقص في تقصّي المادة التاريخية، أو لمؤثرات خارجية بسبب توجه فكري أو مذهبي يتبنّاه المؤرخ فينعكس على كتابته، التي لن ينصف فيها خصومه الفكريين، ودونك الكتب التي أرّخَتْ للفرق والمذاهب، لترى هذا بيّناً.

الثامنة: لا طمع في الموضوعية في هذا الباب، وفي المقارنة بين مؤرخ وآخر يحلو لبعضهم وصف أحدهما بأنه موضوعي، والآخر بخلافه، لكن لا مكان للموضوعية هنا، ولو قيل: إن أحدهما أقرب إلى الإقناع برؤيته التاريخية لكان ذلك القول في حيز القبول، لأننا لا يمكن أن نتصور الموضوعية في العلوم التي لها وشيجة رحم بالإنسان،

ولو حلف لك هيرودوت أبو التاريخ بأنه موضوعيٌّ فيما كتب فاحمل كلامه على محمل المزاح.

التاسعة: في تعقّب المؤلفين مَن تقدمهم بتبيين ما وقعوا فيه من خطأ أو كذب خير شاهد على أن ذلك أمر وارد وبكثرة، فلا يمكن التسليم بكثير مما في بطون الكتب، اللهم إلا لمقلد لا يبالي بصحة ما يقرأ، أو متلقّط لكل شاردة رغبة في الإغراب، أو ليكون زاملةَ أخبار وحسب.

لذا تجدني أتعقب كل ما وقفت عليه مما أرى أنه لا يستقيم تركه دون بيان ضعفه حتى تستوي لي نظرية تاريخية أقيم عليها الأدلة، وتعقبي لمؤلف ما في أمر لا يعني تركه في أمر آخر، فكثير ممن قرأت لهم صوابه أكثر من خطئه، لكن لا يعني أبدا أني أسلم له بكل ما أقرؤه، كائنا من كان ذلك المؤلف.

العاشرة: تناول أي شخصية بالبحث إن كان وفق منهج تاريخي واضح لا يعتبر عيبا ولا عارا، ولو كانت تلك الشخصية ذات أثر ما زال ممتدا إلى اليوم، وحتى لو كان لها أتباع ينقمون على من ينقد فيها جانبا ما، لأن الشخصيات التاريخية ملك للجميع لا يستأثر بها أحد دون غيره، ولا حجر على باحث أن يتناولها مهما كانت النتائج مخيبة لآمال بعض أولئك الأتباع.

فإنَّا لم نكتب ما نكتبه الآن لإرضاء أحد، ولا ننتظر ذلك منه، ولا نأبه لسخط أحد إذا أنصفنا أنفسنا فيما بلَّغناه من علم، وأعطينا الموضوع حقه بحسب المكنة والقدرة والاستطاعة.

الحادية عشرة: استخدامي في بعض المواضع وصف بعض الأخبار أو الكتب بالكذب أو بعض الشخصيات بأنها كاذبة أو مدلسة، ليست من الإبداع في شيء بل هو منهج علماء الجرح والتعديل، فقد ملئت كتبهم بجرح الرواة بألفاظ أشنع مما استخدمته أنا، وبمراجعة بسيطة لأي كتاب في علم الجرح والتعديل تغنيني عن

الاستدلال على وجود هذا المنهج، مما لا ينكره المسلمون، ومن الإنصاف تسمية الأشياء بأسمائها التي تدل عليها، وأن لا نلوح عليها من بعيد ونعمِّي على المراد بلغة ملغِزة لا توصل إلى المراد.

ولا يعني أبدا أن ذلك الجرح يتناول ما لتلك الشخصيات من جوانب حسنة يحمدهم عليها الناس، وإن كان في الكذب إسقاط لعدالتهم ونقلهم، ولكن من الغبن ترك ما لهم من محاسن أخرى –مع أن الكذب لا يبقى شيئا من المحاسن– فقد يكون الله تعالى أحصى لهم بعض ما أحسنوا به فيعفو عنهم ويدخلهم جنته، وذلك أمر الله تعالى وموكل إليه؛ فعن يحيى بن معين –رحمه الله تعالى– قال: «إنا لنطعن على أقوام؛ لعلهم قد حطُّوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة»(١).

الثانية عشرة: قاعدة: «عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود»، قاعدة فضفاضة، ينبغي حصرها في ما يمكن استقراؤه استقراء تاما، فإن قصِّر الباحث عن استيعاب موضوعه الممكن فيه الاستقراء التام؛ فحينئذ فقط يعترض عليه بتلك القاعدة، أما ما لا يمكن فيه إلا الاستقراء الناقص فحسب الباحث أن يستوعب مظان البحث ما أمكن ويلم بموضوعه إلى أقصى ما يسره الله عليه، ثم يبدي ما ظهر له من نتائج بعد تأمل وتفكير؛ لأن تطبيق تلك القاعدة إن كان على إطلاقها فلن يسلَّم لأي باحث نتيجة أبدا، والإحاطة التامة بالمعلومات من خصائص الخالق سبحانه وتعالى.

ومن يجادل في تلك القاعدة ويريد تطبيقها على ما استقراؤه استقراء ناقصا ويظنها حجة له لإبطال النتائج يحتاج إلى مراجعة عقله؛ لأنه لم يُحِطْ بعد بمناهج العلوم، وينبغي أن يتدبر تلك القاعدة في نفسه، ليرى أنه وكل إنسان غيره لا يستطيعها أبدا، ولا تنطبق إلا على ما كان استقراؤه استقراءا تاما.

(١) «مقدمة ابن الصلاح»: (١/ ٣٩٠).

الثالثة عشرة: في كل هذه المباحث أخذت على نفسي أمرين، الأول: عدم البحث في كتاب صوفي من وجهة نظر غير صوفية، لأن هذا سيكون غبنا للكاتب ولكتابه، ودخول في باب العقائد واختلافاتها، وذلك ليس من اهتماماتي في هذه الكتب؛ لأني اتبع المنهج الوصفي في البحث لا المنهج المعياري، ولست هنا مؤرخا للتاريخ العقائدي ولا للأفكار الدينية لأبين صحيحها من باطلها، والثاني: أن لا أدخل في تفاصيل الأنساب ولا التدقيق فيها، لأن هذا الباب لا ينتهي، إلا ما له تعلق بمتممات البحث فذلك لا بد من إيراده؛ لأنه يمس جانبا لا يمكن إغفاله؛ بغية بيان الحق الذي فيه.

وبعد: فهذه ثلاث عشرة قاعدة التزمت بها فيما أكتب، وأسأل الله تعالى أن أكون موفقا فيها، وستجد في هذا البحث وسواه أنها أبحاث لم تُسَقْ بقصد المتعة الفنية ولا الأدبية، بل فيها من صداع العقول ما يتحدّى القارئ غير الصبور، وقد يُحال بينه وبين إتمام قراءتها، وعزائي في ذلك أن النهمين للمعرفة سيجدون فيها من التحدي لصبرهم ما آمل أن يغير وجهات نظرهم ولو قليلا، ولهم وحدهم كتبت ما ترى، أما غيرهم فليقرؤوا ما يسرِّي عن أنفسهم في غير هذه الأبحاث، ولا يثير لهم ما هم في غنية عنه.

ولعلّي فيما قيدت أضيف جديدا، يبقى في صحيفة أعمالي يوم الدين، سائلا الله تعالى أن يجعل عملي خالصا لوجهه، ويجنبني الرياء، في القول والعمل، ويتقبل مني إنه سميع الدعاء، والله وليُّ التوفيق.

***

الطريق.... إلى سراج الدين المخزومي

الانبعاث والظهور

في عام (١٢٨٩هـ) ألف أبو الهدى الصيادي كتابه: «هداية الساعي بسلوك طريق الغوث الرفاعي»، ويكاد يكون هذا الكتاب أقدم كتاب ألفه ووصلنا مطبوعا، إذا استثنينا ما له من شعر كان يكتبه قبل ذلك ويتقرب به إلى ذوي الجاه، ويوم طبع أبو الهدى كتابه كان نقيب أشراف جسر الشغور، وكان عمره (٢٣) سنة.

والمتأمل في هذا الكتاب يرى أن أبا الهدى ما زال في المرحلة الأولى من مشروعه في التأليف، فقلَّة مصادره، واعتماده على الرواية الشفهية وبعض المشجَّرات في سرد الفروع الرفاعية جعله يخالف ما كتبه فيه عما كتبه فيما بعده، فقد أورد في هذا الكتاب خلاف المقطوع به، فنسب إلى الإمام أحمد الرفاعي ثلاثة أولاد عدا صالحا!! مما جعل القارئ لكتابه يحس أنه في حيرة بين ما وقف عليه هو نفسه في الكتب الرفاعية القديمة وبين تلك المشجرات، وقد كان متلطفا في التخلص من هذا الأمر بعد اطلاعه على مشجر للعائلة الكيالية، ونقل قول الشيخ طاهر الكيالي بأنها منقولة عن مشجرات تعود إلى ثلاث مائة سنة، رغم ما مر فيها من مخالفة في إثبات أربعة أولاد للإمام أحمد الرفاعي!

وقد أبدى أبو الهدى إشارة لطيفة -وكان حذرا في إشارته- إلى أن ما في تلك المشجرات غير معتمد؛ ورغم ذلك تظاهر في بداية كلامه أنه يسوق الحجج لتأييد ما ورد في المشجرات بالرواية الشفهية وأطال، وانتهى في آخر الأمر إلى أن **ما ذكره من أن للإمام أحمد الرفاعي أربعة أولاد ذكور غير معتمد**، وساق ما هو المشهور، وفي هذا التصرف هدم لما جرت عليه تلك المشجرات، ونكوص عما أراد الاحتجاج

له[1].

ولقلَّة المصادر التي لم تكن تؤدي القدر الكافي للتدليل على الأفكار التي طرحها دفعه ذلك لاعتماد الرواية الشفهية عمن زعم أنه رآهم، أو أنه رآهم حقا، أو اعتمد

(١) فبعد أن نقل أن صالحا توفي في حياة أبيه عن «جلاء الصدا»، -ونسبه إلى تقي الدين الواسطي في أكثر من موضع! ولم ينسبه إلى جلال الدين اللاري كما هو المشهور، وهذا الأمر أيضا تكرر عند كمال الدين الحريري: (ت: ١٢٩٩هـ) في كتابه: «تبيان الحقائق في سلاسل الطرائق»-، نقل أبو الهدى عمن سماه: عبد الله العمادي الرفاعي -وهذا أحد من روى عنهم شفاها، والله أعلم من يكون- أن لأحمد الرفاعي ثلاثة أولاد آخرين هم: أبو الحسين علي الحريري، ومُحَمَّد شمس الدين الأكبر، وقطب الدين عبد المحسن، ثم قال: «ومثل هذا قال سيدي محيي الدين الحريري، والسيد جنيدل [=جندل] الرفاعي الحمصي، والسيد مُحَمَّد مهدي الرفاعي البصري، وكثير مثل هذا رأيته في الأنساب الرفاعية القديمة، والكثرة دليل التصديق وصاحب البيت أدرى بالذي فيه»، ثم نقل قصة المرأة الهاشمية وهي قصة لا تزيد الادعاء ثبوتا، ولا علاقة لها بالأمر، إلى أن قال: «قال سيدي السيد سراج الدين الصيادي الرفاعي -قدس سره-: الأنساب المباركة الموصولة بسيدي أحمد الكبير -قدس سره العزيز- كلها صحيحة الاتصال بلا شك ولا ريب به -قدس سره-، وأما ما وجد في التواريخ كتاريخ ابن خلكان وغيره من قولهم: إن الأنساب المتصلة للشيخ الرفاعي من ذرية أخيه -قدس سره- وهو لم يعقب ذرية قطعا؛ فهذا لا يكون هو الحجة والدليل على قطع الأنساب الرفاعية عن السيد -قدس سره-، وأن أصحاب تلك الأنساب المباركة كلامهم أقوى، وقولهم أصح وأسوى؛ لأن الناس مؤتمنون على أنسابهم».... إلى أن قال أبو الهدى: «وتشرفت يوما بزيارة السادة الكيالية فجرى بمجلسهم العالي ذكر الأنساب المباركة المذكورة، فأطلعني حضرة السيد عبد الرؤوف أفندي ابن حضرة السيد المشهور الشيخ مُحَمَّد الطيار الكيالي الرفاعي على البهجة الأحمدية الكبرى فرأيت على هامشها بخط سيدي والدهم المذكور أنَّ الأنساب الرفاعية كلها تتصل بسيدي أحمد من أولاده المذكورين على الأصح، وقال السيد طاهر أفندي بن حضرة السيد الطيار المذكور: هكذا رأينا بكثير من إجازات وشجرات لبعض أجدادنا المرحومين يزيد تاريخهم عن ثلاث مائة سنة، ممهورات بأختام كثيرة من أكابر السادات والعلماء»إهـ، وبعد هذا نقل عن «جلاء الصدا» ما هو المشهور في تفريع أبناء بنات الإمام الرفاعي، **ونص على أن ما في «جلاء الصدا»: هو المعتمد**، وإنما نقلت هذا الكلام بطوله لتعلم أن أبا الهدى، كان حائرا بين ما وجده منصوصا في كتب التراث الرفاعي وبين ما هو مصادم لها في المشجرات الرفاعية، لكنه تلطف بإلماحه وأن المعتمد ما هو في كتب التراث الرفاعي لا ما في المشجرات، وهذا الأخير هدم لكل ما قدمه من كلام على وجود أبناء ذكور لأحمد الرفاعي ما عدا صالحا، كما أنه نقض لما في تلك المشجرات، انظر «هداية الساعي»: (٧٨، ٨١).

على كتب موضوعة على المتقدمين، ممن له وجود أو ممن لا وجود له أصلا، كما سنرى.

ولن استعرض كل ما في هذا الكتاب لكن من أراد أن يعرف بداية أبي الهدى في التأليف فليرجع إلى هذا الكتاب، ثم يرتقي بقراءة كتبه صعودا بحسب تاريخ تأليفها أو طباعتها، وسيجد فارقا بين كاتب فقير المادة تعوزه المصادر المؤيدة لادعاءاته، فيحتاج إلى الرواية الشفهية —وإن كانت مقبولة من النقلة الصادقين- وبين غيره من كتبه التي كتبها من بعد «هداية الساعي» بمدة وجيزة، وهي تفيض بمعلومات من مصادر شتى، لم يعرفها التاريخ قبل أبي الهدى.

كان شيخه مُحَّد مهدي الرواس —بحسب ترجمته المشهورة- ميتاً قبل تأليف أبي الهدى كتابه «هداية الساعي» بسنتين؛ لأن الرواس توفي عام (١٢٨٧هـ)، وهو -زعموا- مورِّث أبي الهدى علومه، بل لا يمكن معرفة الرواس إلا من خلال أبي الهدى، وقد ذكره في «هداية الساعي» على أنه من المصادر الشفهية التي اعتمدها، ولم يسند أقواله التي نقلها عنه إلى أي مصدر، ولا سمى أي كتاب معروف له، مع أن الكتب التي نشرها أبو الهدى ونسبها إليه من بعد ليست بالقليلة!

وبالمقابل ذكر أبو الهدى سراج الدين المخزومي وكان ينقل من كتاب وحيد نسبه إليه —ولا يصح، بل ليس له في الوجود عين- وسماه: «جلاء القلب الحزين بسيرة الغوث أبي العلمين».

ولفت نظري في «هداية الساعي» أمر طريف، فقد أحصيت عدد المرات التي ذكر بها أبو الهدى شيخه الرواس —وكان يسميه الحاج مُحَّد مهدي الرواس- فكانت عشر مرات فقط[1]، وأحصيت عدد المرات التي ذكر بها سراج الدين المخزومي

---

(١) انظر «هداية الساعي»: (٥١، ٥٢، ٥٥، ٦٢، ٦٣، ٦٧، ٦٨، ٧٨، ٨٢، ٨٤).

فكانت عشر مرات أيضا[١]، وبدا لي أن هذه النسبة تتساوى فيها أقدامهما -بحسب ما يظهر- في الأهمية عند أبي الهدى، إلا أنه كان ينقل عن الرواس شفاها، وعن المخزومي من كتاب.

لقد كانا في رأي العين كفرسي رهان، لكن الأيام أثبتت أن كفة الرواس رجحت على كفة المخزومي عند أبي الهدى؛ فنال القسط الأكبر من الرسائل التي وُضِعَت عليه، وظننت وأنا أقرأ «هداية الساعي» أن المخزومي هو المرشح لأن ينال الحظوة العليا عند أبي الهدى، لكن خاب ظني؛ إذ كان الرواس صاحب القدح المعلى في ما وُضِعَ عليه من كتب.

وما أريد أن أثبته هنا: أن أقدم نص وصلنا من كتب أبي الهدى -على ما نعلم- يذكر فيها سراج الدين المخزومي هو في كتاب «هداية الساعي».

وعليه: فقد ولد ذِكرُ المخزومي كرجل من رجالات الرفاعية قبل ظهور ترجمته المشهورة عمليًا مع ولادة كتاب «هداية الساعي» عام: (١٢٨٩هـ)، ومن هنا بدأت شهرته على أنه المخزومي **الرفاعي**.

وأنت مهما حاولت أن تجد تلك الترجمة المشهورة في كتاب آخر قبل أن يولد أبو الهدى فلن تستطيع، إلا في كتب هي في نفسها غير ثابتة، وعلائم الوضع عليها لائحة، وسأتحدث عنها وأبطلها لترى قيمة ما فيها في وقته، إن شاء الله تعالى.

***

(١) انظر «هداية الساعي»: (٣، ١٨، ٢٠، ٣٦، ٥٠، ٥٣، ٥٥، ٥٦، ٧٩، ٩٣).

الملامح الأولى للمخزومي بتوقيع العارف الشعراني

سنعود مرة أخرى إلى كتاب «هداية الساعي» ونستقرئ ما فيه، لأن هذا الكتاب وثيقة حية لا تزال بين الأيدي، أبقاها الله تعالى شاهدة على بدايات أبي الهدى في التأليف، وقد حفظ أبو الهدى أقوال الشعراني ونثرها في هذا الكتاب – وهذا أمر طبيعي في كتاب صوفي – لكن إن دل على شيء فهو يدل بلا ريب على أن أبا الهدى كان على معرفة جيدة بكتب الشعراني، والرجل لم يقصر للتدليل على تلك المعرفة؛ إذ نقل في هذا الكتاب وسواه من كلام الشعراني ما يسر خاطرنا، ويثبت لغيرنا إطلاعه على كلام الشعراني[١].

وقد كتب الشعراني في: «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر» تمهيداً يدافع فيه عن الشيخ ابن العربي الحاتمي، وما نسب إليه من أقوال أنكرها عليه كبار العلماء، وكان الشعراني ينقل عن كتاب سماه: «كشف الغطاء عن أسرار كلام الشيخ محيي الدين» ونسبه إلى شيخ الإسلام بالشام: سراج الدين المخزومي[٢].

رأى أبو الهدى هذا الاسم، ووجد عنه نُقُولا مهمة، ومنها قول سراج الدين المخزومي: «ولما وردت القاهرة عام توفي شيخنا سراج الدين البلقيني، وذلك عام أربع وثمانمائة ذكرت له ما سمعت من بعض أهل الشام في حق الشيخ محيي الدين...»[٣].

---

(١) فقد أورد في «هداية الساعي» عن الشعراني نصوصا من كتبه: «مشارق الأنوار القدسية في العهود المحمدية»: (٣٥) وعن: «المواثيق والعهود»: (١٢)، وعن: «المنن الكبرى»: (٥٧).

(٢) والمفردات التي ذكرها الشعراني في: «اليواقيت والجواهر»: (١/ ١٨، ٢٥) هي أصل لترجمة المخزومي، وأبو الهدى عرف كتاب الشعراني قبل عام: (١٣٠٠هـ)، وصرح في كتابه «قلادة الجواهر»: (١١٢)، أن الشعراني ذكرَ المخزومي في كتبه، كذا قال! والحق: أن الشعراني ما ذكر سراج الدين المخزومي إلا في كتاب واحد فقط وهو كتاب «اليواقيت والجواهر»، وزاد عليه أبو الهدى في الطنبور نغمات، كما سترى.

(٣) «اليواقيت والجواهر في معرفة عقائد الأكابر» للشعراني: (١/ ١٨، ٢٥).

وكان مما ذكره الشعراني في ثنايا تلك النقول أن صاحبنا هو: الشيخ سراج الدين المخزومي، ونعته: بشيخ الإسلام بالشام، وبالمخزومي، وبالخالدي، وذكر أنه ورد القاهرة، ورأى الحافظ البلقيني (ت: ٨٠٥هـ)، قبل وفاة البلقيني بسنة، ويفهم منه أنه عاش في المنتصف الثاني من القرن الثامن الهجري وبداية القرن التاسع الهجري، وسمى له كتابا واحدا هو: «كشف الغطاء عن أسرار كلام الشيخ محيي الدين» ونقل عنه ما يدافع به عن ابن العربي، وهذا أقصى ما يمكن فهمه مما نقله الشعراني عن هذا الرجل.

أقول: إن أبا الهدى لم يستطع أن يقاوم إغراء ألقاب «المخزومي» و«الخالدي» التي جاءت في كلام الشعراني، بل كانت ألقابا أثيرة في نفسه، وكانت نُقول الشعراني كافية لصناعة ترجمة موسعة للمخزومي، فالأرضية للترجمة مهيئة، والخيال واسع، وبسط الأحداث ونسبة الكرامات أمر سهل، فرُشِّح هذا الرجل ليكون حاملا للكتب التي ستولد مع الأيام، فكان المخزومي هو من نعرفه اليوم، رفاعيا أبا خالديا أما، صوفيا نسابة شاعرا، كحال أبي الهدى تماما.

وأبو الهدى لم ينكر في ترجمته الموسَّعة للمخزومي التي ظهرت بعد كتابه: «هداية الساعي» أنه نقل فيها عن الشعراني، بل كان أمينا فيما عزاه إلى الشعراني من بعض أقوال سراج الدين المخزومي -وإن لم يكن أمينا في غيرها- ولذلك قال أبو الهدى في ترجمة المخزومي: «وأما فضل مولانا سراج الدين -قدس سره- فقد اشتهر في الآفاق، وملأ الشام والعراق، وعرف بشيخ الإسلام بين أقرانه الأعلام، وكتبه ومؤلفاته مشهورة، منها: سلاح المؤمن في الحديث، وجلاء القلب الحزين في التصوف، **وكشف الغطاء عن أسرار كلام محيي الدين** في التصوف أيضا، والبيان في التفسير، والنسخة الكبرى في علم الحروف وغير ذلك، ومن كلامه -رضي الله عنه- **ما نقله عنه الشيخ الإمام عبد الوهاب الشعراني -قدس سره- في كتابه: اليواقيت والجواهر**، وهو قوله: كان شيخ الإسلام سراج الدين المخزومي يقول: إياكم والإنكار على شيء من كلام

الشيخ محيي الدين؛ فإن لحوم الأولياء مسمومة ...إلخ»[١].

ثم قال في آخر الترجمة: «ولو أردنا ذكر كرامات الشيخ سراج الدين -رضي الله عنه- وبسط مناقبه وشعره ومؤلفاته وكلماته لأملأنا الدفاتر، لكن قد ذكرناه على سبيل الاختصار تبركا؛ لكونه أشهر من أن يذكر، **تولى مشيخة الإسلام بالشام كما ذكر ذلك الشيخ الشعراني بكتبه**، وأخذ عنه معظم رجال الحديث في وقته، وانتقل إلى العراق وسكن بغداد، وانتهت إليه رئاسة العلم والطريق بها، توفي بها -رضي الله عنه- وله من العمر ٩٢ سنة، وكانت وفاته في سنة: (٨٨٥ هـ) رضي الله عنه ونفعنا به»[٢].

والذي أريد أن أثبته هنا: أن أبا الهدى مطلع على كلام الشعراني، وقد نص الشعراني على نُقُوله التي كان ينقلها عن المخزومي من كتاب سماه بـ: «كشف الغطاء عن أسرار كلام محيي الدين»، ونقلها عنه أبو الهدى.

ولا تنسَ هذا أبدا، فالكلام الآتي ينبني عليه.

***

(١) «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي: (٣٥٧) إلى (٣٦٥)، وسنتحدث لاحقا عن تناقضات تلك الترجمة ومصادرها.

(٢) «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي: (٣٥٧) إلى (٣٦٥).

السراج المخزومي (الرفاعي) أم السراج المخزومي (الحمصي)؟

دعونا نعرج على نهايات القرن الثامن الهجري وبدايات التاسع الهجري، ونلم قليلا بحياة الإمام البلقيني الذي ورد له ذكر –بحسب ما نقل الشعراني– في كلام المخزومي وأنه شيخه وقد لقيه في القاهرة سنة: (٨٠٤هـ) قبل وفاة البلقيني بسنة، سنجد أن هناك مؤرخين عرفوا الواردين على القاهرة، والمقيمين فيها، ولا ننسى أن ابن حجر والبرهان المقدسي، والسخاوي، والسيوطي في القاهرة من تلامذة أو من تلامذة تلامذة البلقيني، وابن قاضي شُهبة في الشام، وابن فهد في مكة، وغيرهم كثير من كبار المؤرخين الذين ما تركوا أحدا من أهل النباهة والفضل إلا وكان لسيرته نصيب في كتبهم.

ونحن نتحدث عن المخزومي الذي وصف بأنه شيخ الإسلام في الشام، وأنه ترك مؤلفات كثيرة وأشعارا وتلقى عنه العلماء، وممن تلقى عنه العلامة المجتهد سراج الدين البلقيني –كما يزعم أبو الهدى– فالمخزومي يجب أن يكون شخصية معلومة، ولا ينبغي لمثلها أن تنسى عند كل أولئك المؤرخين، وبخاصة إن علمنا أن البلقيني كانت له مدرسة خرَّجت الكثير من أولئك الأعلام، ومن أعظمهم ابن حجر العسقلاني، فكيف لم يلقَ هو أو أحد تلاميذه النجباء هذا المخزومي، ومدرسة البلقيني كانت من أعظم المدارس، في ذلك العصر.

لقد دفعني ذلك إلى أن أبحث عمن لُقِّبَ بسراج الدين المخزومي من تلامذة البلقيني، فرأيت السيوطي يقول: «عمر بن موسى بن حسن بن مُحَمَّد بن عيسى بن مُحَمَّد بن أبي بكر **القرشي المخزومي القاضي سراج الدين الحمصي**، ولد سنة سبع وسبعين وسبعمائة، **وأجاز له في العروض السراج البلقيني**، والبدر أبي البقاء السبكي

وغيرهما، وله تصانيف ومنظومات»[١].

كان حدسي يدفعني إلى أن يكون هذا المذكور ضالتي التي أبحث عنها، فرجعت إلى كل ما وقفت عليه من تراجم للسراج المخزومي المشهور بالحمصي عند ابن حجر والسخاوي وابن إياس[٢] وابن فهد والكل يسميه بأشهر ألقابه الحمصي، لقد كانت احتمالية الصواب كبيرة، ولكن كل من ترجمه بتوسع لم يذكر كتابه الذي نقل عنه الشعراني، بل نقل السخاوي ما يكذِّب حدسي ويبعد الشبهة من أن المخزومي الذي أبحث عنه هو الحمصي، فذكر أنه كتب قصيدة في الدفاع عن ابن تيمية، ومن يدافع عن ابن تيمية لن يكون صوفيا أبدا.

وحين رأيت السخاوي يذكر أن المخزومي لما كان بزَبيد كتب قصيدة في (١٤٠) بيتا يرد فيها على ابن العربي الحاتمي[٣]، خاب ظني، فمن يرد على ابن العربي لن يكون صوفيا أيضا، فتوقفت عن البحث؛ لأني وصلت إلى أن سراج الدين المخزومي الحمصي يبعد أن يكون سراج الدين الرفاعي صاحب أبي الهدى.

قرأت تلك التراجم التي جمعتها من المصادر وتأملتها كثيرا، وتأملت ما هو المشهور في ترجمة المخزومي صاحب أبي الهدى، فلم أجد إلا صلات ليست قاطعة، فتركت الأوراق ونفضت يدي من البحث مدة سنة كاملة.

***

(١) «المنجم في المعجم» للسيوطي: (١٦٢).

(٢) «بدائع الزهور» لابن إياس: (٢/٣٣٨)، وستأتي مصادر ترجمته عند المؤرخين لاحقا.

(٣) وسترى الخطأ الكبير الذي وقع في طبعة تاريخ السخاوي، وبيان ما هو الصواب، فيما سيأتي.

وكانت المفاجأة!

لقد فعلها السخاوي رحمه الله تعالى، إي والله لقد فعلها فكانت الفرحة غامرة، لأنه حل معضلة كبرى لبيان من هو المخزومي الذي كنت أبحث عنه، رغم أنه رحمه الله تعالى هو من جعلني أكذِّب حدسي من قبل، حين ذكر أن المخزومي نظم قصيدة يدافع فيها عن ابن تيمية، وأنه نظم قصيدة أخرى يرد فيها على ابن العربي، وسيأتي بيان الخطأ في هذا الأمر الأخير.

فقد كنت أقرأ في كتاب السخاوي: «القول المنبي عن ترجمة ابن العربي» فرأيته يذكر أن المحدث ابن فهد المكي أرسل إليه مجموعا فيه ثلاثة تصانيف، وذكر منها: «كشف الغطاء بالنور الوهبي عن جواهر أسرار ابن العربي» ونسبه إلى السراج عمر بن موسى الحمصي (وهو نفسه القرشي المخزومي قاضي القضاة بالشام)، ونقل السخاوي عن هذا الكتاب ورد على مؤلفه نُقُوله، وكانت تلك النُّقول تتوافق مع ما ذكره الشعراني عنه في كتابه: «اليواقيت والجواهر»، فتأكدت أن سراج الدين المخزومي (**الرفاعي** عند أبي الهدى) هو نفسه سراج الدين المخزومي (**الحمصي** عند المؤرخين)، وقد وصف السخاوي كتابه وذكر وفاته باليوم والتاريخ في (٢١ صفر ٨٦١ هـ)، فكان حدسي فيه صادقاً.

رجعت إلى ترجمته وطابقت ما فيها من تفاصيل عند المؤرخين الذين عايشوه، ورووا عنه، ورأيت أنها تنطبق عليه تماما، وعرفت أن سراج الدين القرشي المخزومي المشهور بالحمصي عند المؤرخين هو نفسه صاحب أبي الهدى الذي جعله رفاعيا، ووضع عليه «صحاح الأخبار» و«رحيق الكوثر» وغيرها من المنقولات والأشعار.

وفيما سيأتي تفصيل هذا الأمر والاستدلال عليه، إن شاء الله تعالى.

***

الأدلة إجمالاً على أن المخزومي (الرفاعي) هو المخزومي (الحمصي)

حين ثبت لدي أن سراج الدين المخزومي (**الرفاعي** عند أبي الهدى) هو سراج الدين المخزومي (**الحمصي** عند المؤرخين)، بدأت أرتب الأدلة على ذلك، فرأيت أنها دقيقة، وكافية لمعرفته تماما، والآن أسوقها لك إجمالا واحدة فواحدة؛ لتعلم أنا أمام شخص واحد لا تخطئه العين، وليسا اثنين أبدا.

وأذكِّر هنا أن ما نقله الشعراني من نصوص عن المخزومي، أقرَّها أبو الهدى وأدرجها في ترجمته الموسَّعة للمخزومي حين زعم أنه رفاعي النسب، وهذا هو عمدتي الأولى لإثبات أنهما شخص واحد، فراجع الفصول السابقة من قبل، فهي كالتمهيد لما هنا.

أولاً: ما نقله الشعراني مقارنة بترجمة المؤرخين يثبت أنهما واحد:

•النقول التي ذكرها الشعراني وأقرها أبو الهدى تفيد:

١- أنه: سراج الدين المخزومي، ولم يذكر شهرته بالحمصي.

٢- وأنه شيخ الإسلام في الشام.

٣- وأنه تلميذ البلقيني.

٤- وأنه لقي البلقيني في القاهرة سنة: (٨٠٤ هـ).

٥- وأن اسم كتابه: «كشف الغطاء عن أسرار الشيخ محيي الدين».

٦- وأن مضمون الكتاب السابق هو الدفاع عن الشيخ ابن العربي الحاتمي(١).

•وإجماع المؤرخين ممن ترجم سراج الدين المخزومي الشهير بالحمصي يفيد:

---

(١) «اليواقيت والجواهر في معرفة عقائد الأكابر» للشعراني: (١/ ١٨، ٢٥)، «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي: (٣٥٧) إلى (٣٦٥).

١- أنه: سراج الدين المخزومي، ويضيفون شهرته: الحمصي.

٢- وأنه تولى القضاء في: دمشق وحلب وطرابلس والقدس (وهذه مناطق من الشام).

٣- وأنه بعد فتنة تيمورلنك (عام: ٨٠٣هـ) هرب من دمشق إلى القدس ثم إلى القاهرة عند البلقيني، قال السخاوي: «وَأَنه ارتحل إِلَى الْقَاهِرَة عقب الْفِتْنَة فِي سنة أَربع وَثَمَانِمِائَة، فلازم البُلْقِينِيّ حَتَّى مَاتَ»، وهو التاريخ نفسه الذي كان فيه عند شيخه البلقيني الذي نقله الشعراني وأقره أبو الهدى.

٤- وأنه بقي في القاهرة، حتى رثى شيخه البلقيني المتوفى عام: (٨٠٥هـ)، بقصيدة طويلة أوردها الجلال ابن البلقيني في كتابه الذي ترجم به والده، وستأتي في قسم التحقيق.

٥- وأن الإمام السخاوي ذكر له كتابا اسمه: «كشف الغطاء بالنور الوهبي عن جواهر أسرار ابن العربي»، ورد على بعض منقولاته.

٦- وأن مضمون الكتاب هو الدفاع عن الشيخ ابن العربي الحاتمي(١).

والملاحظ: أن تلك الأمور التي أوردها الشعراني، وأقرها أبو الهدى وبنى عليها الترجمة الموسعة المشهورة متوافقة مائة بالمائة مع ما ذكره المؤرخون في ترجمته، والفارق الوحيد أن الشعراني لم يذكر شهرته بالحمصي فقط، وهذا فرق غير مؤثر.

***

---

(١) «معجم الشيوخ»: (١٩٤، ١٩٦)، للإمام عمر بن فهد المكي، و«الضوء اللامع»: (٦/١٣٩، ١٤٢)، للإمام السخاوي، و«القول المنبي عن ترجمة ابن العربي»: (٥٣، ٥٧)، للإمام السخاوي.

ثانياً: توافق نصوص الشعراني والموصلي عن المخزومي في كتابه «كشف الغطاء»، مع ردود السخاوي عليها من نفس الكتاب:

المخزومي في «كشف الغطاء» يدافع عن ابن العربي، وينقل عن علماء عصره الكبار أنهم مدحوه وعظموه، والسخاوي وقف على كتاب المخزومي ورد عليه إجمالا.

وسأنقل كلام الشعراني والموصلي الذي نقلاه عن كتاب «كشف الغطاء» للمخزومي بنصه، ثم أقارنه بنقول السخاوي في «القول المنبي عن ترجمة ابن العربي» وردوده عليها التي نقلها بالمعنى من نفس الكتاب[1].

ولا يهمني هنا موافقة رأي أحدهم من عدمه في الشيخ ابن العربي، ولا أن المخزومي يكذب كما يرى السخاوي في نقله أو يصدق، المهم عندي أن الشعراني والموصلي والسخاوي يتفقون في النقل عن كتاب واحد هو: «كشف الغطاء» وكلهم نسبه إلى سراج الدين المخزومي عند الشعراني والموصلي (وصار فيما بعد: **الرفاعي**) عند أبي الهدى، وسراج الدين المخزومي (**الحمصي**) عند السخاوي وكل المؤرخين، وسنجد أن تلك النصوص متوافقة في أنها من ضمن كتاب «كشف الغطاء»، وأن مؤلفه شخص واحد.

١- نقل الشعراني والموصلي عن «كشف الغطاء» قولَ المخزومي: «وسئل العماد ابن كثير -رحمه الله- عمن يخطِّئ الشيخ محيي الدين [ابن العربي] فقال: أخشى أن يكون من يخطِّئه هو المخطئ، وقد أنكر قوم عليه فوقعوا في المهالك».

• نقله السخاوي بمعناه عن المخزومي، وكذبه في هذا النقل، وقال: «إن الموجود عن العماد [ابن كثير] خلاف ما قوَّله إياه كما سأذكره عند اسمه».

---

(١) انظر هذه النصوص في: «اليواقيت والجواهر في معرفة عقائد الأكابر» للشعراني: (١/ ١٨، ٢٥)، و«الانتصار للشيخ الأكبر» للشيخ يوسف بن عبد الجليل الكردي الموصلي: (٣٠٧، ٣١٩) تحقيق: المزيدي، وغالبا هو ناقل عن الشعراني، و«القول المنبي عن ترجمة ابن العربي»: (٥٣، ٥٧)، للإمام السخاوي.

٢- نقل الشعراني والموصلي عن «كشف الغطاء» قول المخزومي: «وقد شرح كتابه [أي: كتاب ابن العربي] "الفصوص" جماعة من الأعلام الشافعية وغيرهم منهم بدر الدين بن جماعة وشاعت كتبه في الأمصار...».

•قال السخاوي: «ما نسبه للعز ابن جماعة في كونه كان يقرئ "الفصوص" هو شيء لم أسمع أحدا يتفوه به مع إمكانه»[١].

٣- نقل الشعراني والموصلي عن «كشف الغطاء»: قول المخزومي: «كان شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وكذلك الشيخ تقي الدين السبكي ينكران على الشيخ [ابن العربي] في بداية أمرهما، ثم رجعا عن ذلك حين تحققا كلامه، وتأويل مراده وندما على تفريطهما في حقه...إلخ»، ونقلا عنهما تعظيمهما لابن العربي.

•نقله السخاوي بمعناه عن المخزومي وكذبه في نقله عن السبكي والبلقيني، وقال: «ما نقله عن التقي السبكي أنه سئل أن يكتب عليه ردا فقال: ليس الرد عليه من مذهبي، وهو مما اختلقه أيضا عليه....ومنها: ما نقله عن السراج البلقيني في تعظيم ابن عربي وغير ذلك في عدة أماكن كله كذب مختلق».

إذن: نحن أمام كتاب اسمه: «كشف الغطاء»، نقل عنه عَلَمَان لا يستريب أحد في أمانتهما، العارف الشعراني والإمام السخاوي، ونقل عنه الموصلي أيضا، واتفقوا على أن موضوعه واحد هو الدفاع عن ابن العربي الحاتمي، وحفظوا لنا منه نصوصا متوافقة، نقلها المخزومي عن: ابن كثير وابن جماعة والسبكي والبلقيني وأنهم ممن يعظم ابن العربي، وهي نفس ما نقله السخاوي بمعناه عن المخزومي من الكتاب نفسه، وكذبه في تلك النقول عن العلماء الأربعة.

---

(١) قد يقال: أن الشعراني نقل عن بدر الدين بن جماعة، والسخاوي نقل عن عز الدين بن جماعة، فليس هذا سواء، أقول: فلتُسقِطْ هذا عن التدليل على الموافقة بين النقلين، ويكفينا ما سبق وما سيأتي.

وكلهم سمى الكتاب نفسه: «كشف الغطاء»، ونسبوه إلى الشخص نفسه، إلا أن السخاوي يذكره بشهرته: "الحمصي"، والشعراني والموصلي يكتفيان بـ"المخزومي"، وجاء أبو الهدى ليضيف إليه لقب: الرفاعي، ويلغي شهرته: الحمصي، ويترجمه ترجمة واسعة اشتهرت وغطت على ترجمته التي كانت مغمورة أصلا[١].

***

(١) وأبو الهدى يعرف سراج الدين المخزومي الحمصي، وسيأتي الدليل على أنه احتال ليغير الترجمة، فلبَّس على من حاول تتبع الأمر.

الزين المزجاجي يكشف الأمر كله

وكي لا يبقى أي شك عند القارئ، ولا يتعلل أحد في أن التحليل السابق لا يرقى لأن يكون دليلا قاطعا على تحديد شخصية المخزومي، أسوق له إجازة المخزومي نفسه بكتابه «كشف الغطاء بالنور الوهبي»، التي أجاز بها الشيخ جمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي القاسم المزجاجي (٧٥٣ هـ، ٨٢٩ هـ).

قال الزين المزجاجي (ت: ١٢٠١هـ) حين عدد مشايخ الشيخ جمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن أبي القاسم المزجاجي:

«أخذ...وعلى الفقيه الإمام الحبر المحقق الفرد الجامع **سراج الملة والدين عمر بن موسى ابن الشيخ الصالح الولي العلامة بدر الدين الحسين المخزومي الحمصي ثم المصري الخالدي الشافعي** وصورة إجازته بعد البسملة: الحمد لله، وسلام على عباده الذين اصطفى، وصلى الله على سيدنا مُحَمَّد المصطفى وآله الشرفاء وسلم، وبعد: **فقد سمع علي هذا الكتاب كشف الغطاء بالنور الوهبي** سيدي الشيخ الإمام العلامة القدوة الفهامة المسند جمال الملة والحق والدين شيخ شيوخ العارفين بركة المسلمين ولي الله تعالى مُحَمَّد بن الشيخ القدوة جمال الدين مُحَمَّد المزجاجي الصوفي شيخ اليمن وبركته، وبقية الناس فيه وسيرة مكارم أخلاقه ومحاسن شيمه، من أوله إلى آخره أعاد الله من بركاته، بقراءة الفقيه الفاضل الشيخ جمال الدين بن عبد الصمد الديلوي، وسمع أيضا شيئا من الاستغناء بالقراءة للإمام العلامة شيخنا ابن رجب عالم الشام وحافظ الوقت، وسمع أيضا شيئا من تنقيح الإمام العلامة شيخنا الشيخ بدر الدين الزركشي حافظ الوقت بالديار المصرية وغير ذلك، وقد استخرت الله وأجزت سيدي المشار إليه بذلك كله، وبكل ما تجوز لي روايته حسبما نص على ذلك في

الإجازة المكتوبة في كتاب الاستغناء بالقرآن العظيم، المشتملة على تعداد مشايخي بمصر والشام ومشايخ الجد الأئمة الأعلام ﷺ، وأذنت له أن يروي ذلك عني وجميع ما صنفت وما أرويه من مبسوطات ومختصرات ونظم ونثر وغير ذلك من الصحاح والمسندات والتواريخ، وكذلك وقعت الإجازة والأمر المذكور والإذن لمولانا العلامة المحدث الحافظ ابن الحافظ الشيخ أبي الفتح فتح الله عليه بمزيد العوارف الإلهية كما ألهم حفظ الأحاديث النبوية، وكذلك سيدي الجد الإمام العلامة المصنف سيدي الشيخ جمال الدين الكرماني الشافعي أكرمه الله تعالى بما لا يرضاه لأوليائه، وزاده من معارف التحقيق لعلائه، وكان السبب في تأليف هذا الكتاب ما عرفني به سيدنا الشيخ المشار إليه أعلاه من تشكيك بعض الفقهاء بزبيد بالشيخ محيي الدين وبالسادة الصوفية، وبتغير الخواطر السلطانية الملكية الناصرية خلد الله عز وجل ملك مالكها وأدام اقتداره، وبعد الشروع في هذا الكتاب وقفت على أجوبة لبعض علماء الهند[(١)] فوجدته على بعض من هذا الكتاب والمقام يحتاج إلى التطويل والإطناب، فوجدت بحمد الله تعالى هذا الكتاب جامعا لكل من الحقيقة والشريعة، نفع الله تعالى به كل واقف عليه حامدا لله ومصليا، **وكان ذلك أواخر شعبان سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة قال ذلك وكتبه عمر بن موسى بن الحسين المخزومي الشافعي**، حامدا لله ومصليا على رسوله ومسلما انتهى»[(٢)].

---

(١) أقول: لا شك أنه يعني كتاب: «إمحاض النصيحة عن أمراض باطل النصيحة الصحيحة، بنطحها قرون جهل صاحبها فصارت جيفة مريحة» لعلي بن أحمد بن علي بن أحمد الهندي، وقد زودني بمخطوطتها الدكتور أبو خالد علي بن سالم الصيخان جزاه الله خيرا، وسيأتي الكلام عن ذلك.

(٢) «نزهة رياض الإجازة المستطابة بذكر مناقب المشايخ أهل الرواية والإصابة»، لأبي الزين عبد الخالق بن علي الزين المزجاجي، ت: مصطفى عبد الكريم الخطيب، وعبد الله محمد اليمني، ص: (٢٣٤، ٢٣٦) ط١: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع عام: ١٩٩٧م.

قال المحققان: «قلت انظر نص هذه الإجازة بخط مؤلفها من كتاب كشف الغطا بالنور الوهبي المذكور ضمن

قال أبو جعفر:

فهل بعد كل هذا يستريب مستريب في أمر هذا المخزومي، فقد انكشفت شخصية سراج الدين المخزومي بلا شك وأنه الحمصي، وليس رفاعيًّا، وأن ترجمته المشهورة وادِّعاء أن قبره في صدرية بغداد مجرد موضوعات وأكاذيب كما سيأتي مفصلاً.

فمن هو هذا الرجل الذي خفي على الناس أمره طول هذه المدة؟

***

مخطوطات جامع صنعاء»، قلت: والنسخة من «كشف الغطاء بالنور الوهبي» برقم: (٧٦٦) في «فهرست المخطوطات اليمينة»: (١/ ٣٨٣)، والتمستها من الوالد الأكرم الدكتور وليد بن عبد الرحمن الربيعي، وسعى في طلبها ولم يتيسر ذلك إلى الآن، فجزاه الله كل خير ووفقه لما يحب ويرضى.

الباب الأول: ترجمة سراج الدين المخزومي

الفصل الأول: في ترجمته المغمورة الصحيحة.

الفصل الثاني: في ترجمته المشهورة الباطلة.

الفصل الثالث: في استعراض كتبه الحقيقية التي ألفها، وذكر الكتب التي نسبت إليه زوراً.

الفصل الرابع: في إبطال مجموعة من كتب التراث الرفاعي المزورة.

ترجمة سراج الدين المخزومي المغمورة الصحيحة(١)

•الولادة والنشأة:

شهدت حمص في رمضان عام: (٧٧٧ هـ) ولادة عمر بن موسى بن الحسن(٢) بن عيسى بن مُحَمَّد، القرشي المخزومي الحمصي ثم القاهري الشافعي قاضي القضاة سراج الدين، كما أخبر عن نفسه، وشهرته بين المؤرخين هي: السراج ابن الحمصي، أو سراج الدين الحمصي(٣)، واقتصر الشعراني وتبعه الموصلي فسمياه: "سراج الدين المخزومي، والخالدي"، كما قدمت في النقل عنهما.

نشأ كما هو معتاد أبناء ذلك الزمن فقرأ القرآن على العلاء الرديني الضرير، ثم تلاه على حرف عاصم على الشهاب البَرمي الضرير، وحفظ «الإلمام» وقرأ ربع العبادات من «منهاج» النووي و«منهاج» البيضاوي، و«ألفية ابن مالك»،

---

(١) أصل هذه الترجمة من: «معجم الشيوخ»: (١٩٤، ١٩٦)، للإمام عمر بن فهد المكي، ومن: «الضوء اللامع»: (٦/ ١٣٩، ١٤٢) للإمام السخاوي، وقد رأياه وأملى عليهما شيئا من ترجمته، وترجمتهما هي أصل هذا الذي أكتبه، وقد أدخلت الترجمتين، مع ترتيب وتحرير لبعض المواضع؛ فلا أشير إلى النقل عنهما محيلا إلى ما أثبته هنا، وأضيف ما أجده عند غيرهما، وما تبقى من مصادر فأنصُّها في محلها.

(٢) يحدد ابن فهد ولادته في ربيع الأول عام: (٧٨١هـ)، وأما السخاوي فيثبت التاريخ الذي أثبتُّه كما أخبره صاحب الترجمة، وقال السيوطي: «عمر بن موسى بن حسن بن مُحَمَّد بن عيسى بن مُحَمَّد بن أبي بكر القرشي المخزومي القاضي سراج الدين الحمصي، ولد سنة سبع وسبعين وسبعمائة، وأجاز له في العروض السراج البلقيني، والبدر أبي البقاء السبكي وغيرهما، وله تصانيف ومنظومات»، «المنجم في المعجم» للسيوطي: (١٦٢)، و«الأنس الجليل»، لمجير الدين العليمي، (٢/ ١١٤)، وقال السخاوي: إن نسبه من بعد الحسن وتاريخ ولادته مما اختلف فيه عنه، أقول: وفي إجازة المزجاجي أن جده هو الحسين، فلعلها تصحيف.

(٣) ليعلم أن شهرته بسراج الدين القرشي المخزومي، وبشيخ الإسلام في الشام، والشيخ الخالدي، عند المتأخرين بدأت من الشعراني ثم تلفقها أبو الهدى، مع أن أشهر ألقابه عند المؤرخين ممن عرفه وعاصره، هو: السراج ابن الحمصي، أو سراج الدين الحمصي، وهو مخزومي قرشي، فلا يذهب ظنك أنا نتحدث عن شخص آخر، لأن اشتهاره بالاسم الأخير هو بسبب ما أشاعه عنه أبو الهدى من مؤلفات فنسي لقبه الأشهر، وهو: ابن الحمصي.

و«العمدة» لعبد الغني المقدسي، وغيرها.

ثم عرض محفوظه على شيخه إمام حمص الشهاب أحمد بن الشيخ حسين تلميذ البارزي[(١)]، من أجلِّ تلامذة الإمام النووي، وتفقه به قليلا، ولقي في حمص الإمام سراج الدين البلقيني، والبدر بن البقاء، وعرض عليهما محفوظه.

وذكر في إجازته التي نقل عنها ابن فهد أن جده بدر الدين حسن أجاز له، ويظهر من سيرته أن والده كان حريصا على أن يرحل به ليتلقى عن العلماء ويأخذ عنهم منذ نشأته، وأن علاقة ما تربطهم بالسراج البلقيني؛ لذا نرى تعلق السراج المخزومي بهذا الشيخ وأولاده إلى زمن متأخر من حياته حتى أنه تزوج حفيدة البلقيني، كما سيأتي.

***

•الرحلة إلى بعلبك، ثم دمشق:

انتقل به والده برفقة جده وهو في حدود الثالثة عشرة إلى بعلبك، وقال ابن فهد: «وسنه نحو العشر سنين، وكان قد صلى التراويح إماما تاليا لكتاب الله تعالى»[(٢)]، وكانت أول بلدة يدخلها، وهناك أجازه شمس الدين ابن اليونانية وابن السلار، وسمع «صحيح مسلم» في بعلبك على عماد الدين بن بردس، وابن الخطيب، وبعد أسبوع رجعوا ليستقروا في دمشق وذلك عام: (٧٩٠ هـ) أو (٧٩١ هـ)، فأخذ بها الفقه عن الشرف الشريشي، والأصول عن الشهاب الزهري، وسمع الحديث عن الزين عمر القرشي، ونجم الدين بن الجابي وصدر الدين الياسوفي وشمس الدين الصلحدي وتقي الدين بن جَملة وأبي بكر الصالحي، وأجازوا له، واجتمع بعماد الدين ابن كثير فسمع عليه بقراءة والده قليلا من «تفسيره» و«تاريخه» وشرحه على «مسند البيهقي»

(١) انظر ترجمته في: «التبر المسبوك» للسخاوي: (٤/ ٦٨، ٧٢).

(٢) وهذا بناء على أن ولادته في ربيع الأول عام: (٧٨١هـ)، كما ذكرها ابن فهد.

وكتب له إجازة[١]، واجتمع بزين الدين بن رجب فسمع عليه بقراءة والده قليلا من شرحه على «المقنع» مختصر «المغني» وشيئا من «اللطائف» وشيئا من «تفسيره»، وأخذ عن الشهاب بن حِجِّي، والعربية عن الأنطاكي والأنباري.

على أن المترجمين له ساقوا مسموعاته في موضع واحد، وكأنهم لم يراعوا ترتيبها وفق عمره، والسخاوي شكك في بعض تلك السماعات، وغيره من المؤرخين ممن عاصره وعرفه عن قرب كذبه في ذلك كالبرهان البقاعي والبدر ابن قاضي شهبة وغيرهما.

وحين سافر سراج الدين البلقيني مع الظاهر برقوق بن أنس العثماني أول سلاطين المماليك الجراكسة إلى حلب عام: (٧٩٣ هـ)، بقي في حلب ودرَّس فيها، فحظي صاحبنا المخزومي بلقائه عام: (٧٩٤ هـ، أو: ٧٩٥ هـ).

وبعد وصوله دمشق قصد حماة فكان فيها بعيد عام: (٧٩٤ هـ)، فاشتغل بالنحو على الجمال خطيب المنصورية، والعلاء بن المعلى، وعاد منها إلى دمشق، فحضر مجالس الجمال الطيماوي وغيره، وبقي كذلك طالبا للعلم فيها، إلى ما قبل فتنة المغول.

***

•فتنة المغول ودخول تيمورلنك حلب وتهديد دمشق:

بدأت فتنة تيمورلنك المغولي وتخريبه لما يمر به من المدن وقتل أهلها، ترعب الناس قبل وصوله إليها، فقد استطاع أن يصل إلى ولايات الأناضول ويخربها، ودخل حلب، وبعدها دمشق في مدة وجيزة، وكل هذه التهديدات دفعت صاحبنا المخزومي إلى الخروج من دمشق، نحو القدس، ثم القاهرة، ولم أحقق متى خرج منها تماما، ويغلب

---

(١) كذبه في هذا السخاوي وفي غيره أيضا وكذلك كذبه البرهان البقاعي والبدر ابن قاضي شهبة والبلاطسي، لأن ابن كثير كان ميتا وقتها.

على ظني أن ذلك أثناء سنة: (٨٠٣ هـ).

والمعلوم من وقائع تيمورلنك أن أطماعه بدأت تزداد ليوسع ملكه في الشرق الإسلامي سنة: (٧٩٨ هـ) فتوجه نحو العراق ثم الأناضول، وكان في نيته متابعة مسيره لاحتلال بلاد الشام، ولكن الظاهر برقوق بن أنس العثماني جمع له في حلب جيشاً جراراً، فرجع تيمور عن فكرته، ثم إنه عاد بعد أحداث عديدة من سمرقند، فوصل الأناضول وخرب مدنها التي مر بها، وحاصر سيواس، وانطلق أخيرا من عينتاب إلى حلب في أوائل سنة: (٨٠٣ هـ)، واستطاع العسكر الحلبي هزيمة جيشه في عدة جولات رغم قلة عددهم، ولكن تيمور زجَّ بكل قواته في المعركة، فأحاط بالجيش الحلبي، وفرَّ أمير حلب دمرداش المحمدي، وانكسر أمراؤه، ولاحقتهم قوات المغول إلى باب المدينة فقتلهم جميعا، وتشتت الباقون، وكسر العسكر الحلبي باب أنطاكية من أبواب حلب، وهربوا إلى دمشق.

ثم سار تيمور حتى وصل ظاهر دمشق ونشر قواته، وكان الملك الناصر فرج جاءها في عسكره، فوقعت بين الفريقين مناوشات غلب فيها العسكر الشامي، ثم رحل تيمور عن دمشق، خشية على قاعدة بلاده، وخاف أن يقوم الجيشان المصري والشامي بهجوم معاكس لا يستطيع صده.

ثم علم تيمور وهو في طريقه للرحيل أن الملك الناصر فرج وأمراءه غادروا دمشق إلى مصر بسبب مؤامرة لخلعه عن الملك، فعاد تيمور وحاصر دمشق من جديد حتى نزل له أهلها على الأمان، ففتحوا أبواب المدينة، ونزل تيمور بالقصر الأبلق من الميدان، فحضر صلاة الجمعة بجامع بني أمية، وقدم القاضي الحنفي محيي الدين محمود بن الكشك للخطبة والصلاة.

وجرت بحضور تيمور مناظرات، وكان المؤرخ ابن خلدون في دمشق فتفاوض مع تيمورلنك، وطلب منه تيمورلنك أن يكتب له وصفاً لبلاد المغرب فأتمها له ابن

خلدون في أيام.

وبقيت الحامية العسكرية في قلعة دمشق ولم تستسلم، وبقي تيمورلنك يحاصرها حتى سلموها له بعد أربعين يوماً، ولما أخذ القلعة أباح المدينة لجيشه فأمعن فيها بالنهب والسبي والقتل والإحراق، حتى احترقت بأسرها، ثم رحل عنها في منتصف: (٨٠٣ هـ)، وأخذ معه خيرة علمائها وأطبائها وصناعها، وهاجر كثير من الناجين إلى مصر.

•الفرار إلى القدس ثم إلى القاهرة عند آل البلقيني:

لا شك أن المخزومي قبيل الفتنة التي حدثت في دمشق كان مستقرا في القدس، فأخذ عن شمس الدين القلقشندي وأجاز له، وعن الشيخ مُحَمَّد القرمي، وأنه وضع يده على رأسه ودعا له، وحضر مجلسه الخاص والعام، وأخذ عن الشيخ أبي بكر الموصلي، وأجازوه، ولكن لم يستقر به المقام طويلا، فقصد القاهرة وهو في عمر الرابعة والعشرين، فكان فيها يقينا خلال عام: (٨٠٤ هـ)، في مدرسة شيخه السراج البلقيني، يقول سراج الدين المخزومي مخبرا عن نفسه: «ولما وردت القاهرة عام توفي شيخنا سراج الدين البلقيني، وذلك عام أربع وثماني مائة ذكرت له ما سمعت من بعض أهل الشام في حق الشيخ محيي الدين...إلخ»[1].

وظل في القاهرة حتى توفي شيخه السراج البلقيني؛ لأنه رثاه بقصيدة طويلة قال أولها:

يا قلب صابر لما تلقاه من أسفِ لفقد عين ملوك العلم والسلف

(١) هذا نص كلامه في كتابه: «كشف الغطاء عن أسرار كلام الشيخ محيي الدين» الذي نقله عنه الشعراني في «اليواقيت والجواهر في بيان عقائد الأكابر»: (٢١)، والبلقيني توفي في: (الجمعة ١١ ذي القعدة عام: ٨٠٥ هـ)، فالظاهر أن سراج الدين حدد سنة حديثه مع البلقيني، وهذا يثبت أن سراج الدين كان موجودا في أثناء (٨٠٤ هـ) في القاهرة، إذ لا يعقل أنه أخبر عن شيخه البلقيني إلا ما كان من حديث جرى معه قبل موت شيخه.

يا عين جـودي بدمع دائم هطل حـزناً على باذل الأنوار للخلف
يا بحر قل لـبحور الفضل كلكم من بعد بحر سراج الدين في نشف(١)

وفي بقائه قريبا من آل البلقيني دلالة على عمق العلاقة بينه وبينهم؛ فقد تولى جلال الدين ابن سراج الدين البلقيني مناصب أبيه من بعده، وكان على علاقة بالملك ططر الجركسي، وكان للمدرسة البلقينية التي بناها السراج البلقيني بحي الشعرية في القاهرة -وصارت مدفنا له من بعد- دورا كبيرا في الحركة العلمية، وتخرج فيها الكثير من العلماء وأشهرهم الإمام ابن حجر العسقلاني، ويظهر أن سراج الدين المخزومي بقي يتلقى عن العلماء هناك، بعد وفاة شيخه السراج البلقيني، ولا شك أن مدرسة شيخه جعلته يجتمع بعلماء كثر وأقران من رواد تلك المدرسة، فزعم -كما يخبرنا ابن فهد- أنه أخذ عن مائة شيخ، منهم السراج البلقيني والجلال ابن البلقيني وابن الملقن والزين العراقي وبدر الدين الزركشي وبدر الدين بن أبي البقاء السبكي وبرهان الدين الأبناسي وكمال الدين الدَّميري وصدر الدين المناوي وناصر الدين بن الميلق، ويذكر السخاوي أن المخزومي أخذ عن الإمام زين الدين عبد الرحيم العراقي ألفيته في الحديث رواية وأجاز له أيضا، ولا بد أن يكون أخذه عن العراقي في تلك المدة لأن العراقي توفي في: (٨ شعبان ٨٠٦هـ).

قال ابن فهد -وكان ممن لاقاه وعرفه-: «وذكر لي أنه سمع من رسلان الذهبي صحيح البخاري ومن ناصر الدين بن داود المقدسي، ورأيت له سماعا لكتاب التيسير للداني على عبد الله بن خليل الحرستاني».

***

(١) أوردها كاملة جلال الدين بن سراج الدين البلقيني في كتابه الذي ترجم به أباه والمسمى بـ: «ترجمة الإمام المجتهد شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني»: (٥٤٠، ٥٤٥)، وسأورد نصها في قسم التحقيق.

•زواجه من آل البلقيني:

علاقة سراج الدين المخزومي قديمة بآل البلقيني منذ أيام ورد شيخه السراج البلقيني مع البدر بن أبي البقاء إلى حمص، وعرضه محفوظه عليهما، وكذلك لُقيُّه له مرة أخرى، وربما يكون ذلك في حلب إبان دخول البلقيني بصحبة الملك برقوق، ثم إن قدوم المخزومي بعد فتنة دمشق قاصدا القاهرة، وبقاءه في المدرسة البلقينية مدة من الزمن كل ذلك يؤكد متانة العلاقة بينه وبين آل البلقيني.

وقد توج كل ذلك بزواجه من جنة ابنة بدر الدين بن الشيخ سراج الدين البلقيني، حيث خطبها من عمها جلال الدين بن سراج الدين البلقيني، فزوجها له؛ لأن أباها بدر الدين توفي في عام: (٧٩١ هـ)، فكان عمها وليها في زواجها من المخزومي، وكانت تلك المدة الماضية وزواجه من حفيدة شيخه البلقيني كفيلة بأخذه مكانا لائقا بينهم، وبقيت تلك العلاقة قوية، كما سنرى في تضاعيف سيرته.

•العودة إلى الشام:

ثم إن المخزومي عاد إلى دمشق عام: (٨٠٧ هـ) وقطنها حتى قتل الملك الناصر فرج بن برقوق المملوكي عام: (٨١٥ هـ) وفي هذه الفترة ناب المخزومي على دمشق عن الشيخ مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن عثمان الأخنائي.

كما ولي قضاء طرابلس استقلالا ثم انفصل عنه، وعاد إلى القاهرة فنزل في مدرسة البلقيني وأقام عندهم، وأذن له شيخه الجلال ابن البلقيني بالإفتاء والتدريس، فدرس في العام الأول ثم ناب عنه على المدرسة في العام الثاني، وبقي كذلك مدة من الزمن.

***

•الحج والمجاورة بمكة، ثم التوجه إلى اليمن:

يخبرنا السخاوي أن المخزومي حج مرارا، وأول حجة له كانت في أوائل (٨٠٠

هـ)، ولكنه حج بعدها وجاور في عام: (٨٢٣ هـ)، واجتمع هناك بابن الجزري وسمع عليه وعلى الزين رضوان شيخ السخاوي، وربما سمع من غيرهما.

ثم اتجه في نفس السنة إلى اليمن قاصدا تعز وزبيد فلقي في زبيد صوفيتها من أصحاب أبي المعروف إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي الجبرتي (٧٢٢ هـ، ٨٠٦ هـ) ممن ألف في نصرة ابن العربي والحلاج، وكان داعية لقولهما، فأخذ عنه هناك جمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد الْمُزجاجي الزَّبيدي اليمني (٧٥٣ هـ، ٨٢٩ هـ)، وقد مرت إجازته فيما سبق.

وذكر السخاوي: أن المخزومي ألف قصيدة بزَبيد يرد فيها على «فصوص ابن عربي» في (١٤٠) بيتا.

أقول: إما أن نص السخاوي: «يرد عن ابن عربي» لا: «على ابن عربي»، فصحف في المطبوع إلى ما ذكرناه، وإلا فالمخزومي لا يستطيع فعل ذلك لأنه بين ظهراني أشد الصوفية تعصبا لابن العربي ومقالات الحلاج، فإن لم يكن وهما من السخاوي، وهذا ما لا أظنه، فهو تصحيف في المطبوع إن شاء الله تعالى، وسيأتي بيان ذلك في قسم التحقيق.

وليتقرب المخزومي إلى صوفية اليمن ألف كتابه: «كشف الغطاء عن أسرار كلام الشيخ محيي الدين»، الذي نقل عنه الشعراني والموصلي مقتطفات في الدفاع عن ابن العربي، وقال الشعراني: «وقد صنف الشيخ سراج الدين المخزومي كتابا في الرد **عن** الشيخ محيي الدين»، ونقل عنه تراجعات كبار العلماء ممن صح عنهم أنهم أنكروا على ابن العربي، حتى انبرى له الإمام السخاوي فكذب المخزومي في نقله عن شيخه البلقيني والسبكي والعز بن عبد السلام، وقد سمى السخاوي كتاب المخزومي بـ: «كشف الغطاء بالنور الوهبي عن أسرار جواهر محيي الدين ابن العربي»، وهذا الاسم أحرى به، وهو كتاب أرسله الإمام محدث الحجاز النجم ابن فهد الهاشمي المكي من

مكة إلى الإمام السخاوي في مجموع ضم ثلاثة كتب بينها كتاب المخزومي، وكتاب المجد الفيروزآبادي يرد فيه على ابن الخياط، وكتابا آخر لعلي بن أحمد الهندي المهايمي اليمني.

ويظهر أنه أقام في اليمن مدة تقل عن سنة كما سنرى، ولكنه غرر اليمنيين بأمور كذَّبه فيها السخاوي.

***

•عوده إلى القاهرة ثم توليه قضاء أسيوط:

ثم إن المخزومي عاد إلى القاهرة، ونراه يصحب الملك ططر الجركسي مع جلال الدين ابن شيخه السراج البلقيني في ذهابه إلى الشام، وما لبث أن عاد المخزومي بعدها فدخل الإسكندرية وغيرها من المدن المصرية، ليشهد وفاة جلال الدين ابن البلقيني عام: (٧٢٤ هـ)، وهي نفس السنة التي مات فيها الملك ططر حين رجع متمرضا، قيل: سمته زوجته أم المظفر لعزله لولدها عن ولاية الحكم، فلعل رجوع المخزومي لهذا الأمر.

ثم نراه بعد سنة ينوب عن ولي الدين أبي زرعة ابن زين الدين العراقي: (ت: ٨٢٦ هـ)، ثم نراه قاضيا بأسيوط في أوائل شوال عام: (٨٢٥ هـ) بدلا عن ابن القوصية بعد أن أغضبه وسجنه كما يقول السخاوي، وناب عن العَلَمي أيضا في القضاء جامعا بين المنصبين، وهناك أخذ عنه الشمس ابن السيوطي الموقِّع المعروف بالمنهاجي[١]، كما أنه أخذ عنه في القاهرة أيضا، وفي أسيوط كتب رسالته: «سطور الإعلام في مباني الإيمان والإسلام» فإن الشمس ابن السيوطي حفظها عن المخزومي.

وقد بقي في أسيوط مدة طويلة كما أخبر ابن فهد بذلك، إلى قبيل العام:

---

(١) شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن علي بن عبد الخالق، المنهاجي الأسيوطي ثم القاهري الشافعي (المتوفى: ٨٨٠هـ)، وذكر السخاوي أنه تتلمذ على سراج الدين في: «التبر المسبوك»: (١٠٨/٣).

(٨٣٦ هـ)، وذلك بحدود إحدى عشرة سنة.

•قضاء طرابلس وفتنته لأجل ابن تيمية، ثم قضاؤه في دمشق:

تولى المخزومي قضاء طرابلس بعد بقائه في أسيوط مدة طويلة وذلك في حدود: (٨٣٦هـ)، ومما حدث له فيها قيامه بنصرة ابن تيمية موافقة للمصريين فنظم قصيدة ينكر فيها على العلاء الحموي قوله: إن من قال إن ابنَ تيمية شيخُ الإسلام فهو كافر، فقام ابن زُهرة[(١)] على المخزومي بسبب قصيدته، وحرض عليه العوام فاضطروه للفرار إلى بعلبك، ثم راسل أرباب الدولة في القاهرة فأرسلوا من يهدئ الأمر فسكن الحال[(٢)].

وأظن أن هذه الحادثة كانت بداية لتوقفه عن القضاء في طرابلس؛ لأنّنا لم نجد له نشاطا فيها إلا في مدد متقطعة، بل نراه بعد سنتين من هذه الحادثة، في صفر عام: (٨٣٨ هـ) متواجدا في الشام ليكون قاضيا بدلا عن البهاء ابن حِجّي، وقد دفع في هذا المنصب أربعة آلاف دينار لكنه صرف عن القضاء بعد مدة[(٣)].

---

(١) وابن زهرة ترجمه السخاوي وأثنى عليه، وهو: مُحَمَّد بن يحيى بن أحمد بن دغرة بن زُهرة الشيخ شمس الدين الحبراضي الدمشقي الطرابلسي شيخ الشافعية في بلده بلا مدافع كما يقول ابن حجر، وقد أطال السخاوي في الحديث عنه والثناء عليه، فانظر: «التبر المسبوك» للسخاوي: (١/٢٤٤، ٢٤٥).

(٢) قال السخاوي عند ترجمته لابن زُهرة: «وهو الذي قام على السراج الحمصي حيث كان قاضيا على طرابلس بسبب القصيدة التي نظمها بموافقة المصريين في الانتصار لابن تيمية وتكفير من كفره، وصرح بتكفير القاضي، وتبعه أهل بلده حبا فيه وتعصبا معه، فلم يسع الحمصي إلا أن فر لبعلبك وكاتب المصريين فجاء المرسوم بالكف عنه واستمراره على قضائه، فسكن الأمر». «التبر المسبوك»: للسخاوي (١/٢٤٥).

(٣) قال ابن حجر في أحداث سنة: (٨٣٨ هـ) «وفي أوائل صفر صرف بهاء الدين أبو البقاء مُحَمَّد بن القاضي نجم الدين ابن حجي عن قضاء الشام، وقرَّر شهابُ الدين ابنُ المحمرة عوداً على قدر التُمِسَ منه أن يدفع للسفر بذلك خمسمائة دينار، فامتنع وصمم، فغضب السلطان وأمر بنفيه إلى القدس بطالاً أو مكة قاضياً، فأجاب إلى مكة واستمهل إلى رجب أو شوال، فسعى حينئذ لسراج الدين عمر بن موسى بن حسن الحمصي الذي كان نائب الحكم بأسيوط من الصعيد ثم ولي قضاء طرابلس، فأجيب ساعيه بمال جزيل وأرسل إليه»، «إنباء الغمر»: (٣/ ٥٣٦).

وفي ربيع الآخر عام: (٨٣٨ هـ) درس في المدرسة الغزالية والعادلية، قال الشيخ تقي الدين بن قاضي شهبة: «في شهر ربيع الآخر سنة ثمان وثلاثين وثمانمائة وفي يوم الأربعاء خامسه حضر قاضي القضاة سراج الدين الحمصي الدرس بالغزالية ودرس في قوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ الآية وذكر درسا لا بأس به أخذ من مسودات جمال الدين البقليني، ثم ذهب إلى العادلية الكبرى فدرس بها في أول المنهاج، ومن تمرلنك إلى الآن لم يدرس بها أحد، وكذلك لم يدرس بها المذكور غير هذا الدرس»(١).

وكان المخزومي في يوم السبت ١٧ محرم سنة (٨٣٩هـ) في دمشق فصلى إماما على جنازة «الإمام العالم المفيد شيخ الحنفية قاضي القضاة ركن الدين أبو هريرة عبد الرحمن بن علاء الدين أبي الحسن علي بن شمس الدين بن مُحَّد بن زمام الحسيني،...، وكانت جنازته مشهودة حضرها النائب والحاجب والأمراء والقضاة والفقهاء وخلق من الناس، وصلي عليه بالجامع المظفري فقدم في الصلاة عليه القاضي الشافعي السراج الحمصي، وأرسل القاضي الشافعي المذكور ولاية للقاضي زين الدين عبد الباسط ناظر جيش مصر بوظائفه يتقرب إلى خاطره بذلك»(٢).

***

•القضاء في طرابلس مرة أخرى، ثم في حلب:

ثم رجع قاضيا إلى طرابلس في يوم الاثنين ٣ محرم عام: (٨٤١ هـ)، وكأني به لم يستقر له الحال فيها، لما له من سابقة عندهم، أثارت عليه الفتنة يومئذ فعزل، لذا نراه

وقال: «وفي ربيع الأول استقر سراج الدين عمر بن موسى الحمصي في قضاء حلب نقلاً من قضاء طرابلس عوضاً عن بهاء الدين ابن حجي، ويقال إنه بذل ثلاثة آلاف دينار»، «إنباء الغمر»: (٥٤٥/٣).

(١) نقله النعيمي عن تقي الدين بن قاضي شهبة، في: «الدارس في تاريخ المدارس»: (١/ ٢٧٨).

(٢) نقله النعيمي عن تقي الدين بن قاضي شهبة، في: «الدارس في تاريخ المدارس»: (١/ ٢٧٨).

في حلب بعدها بسنة ليكون ناظرا على الجيش عام: (٨٤٢ هـ)، ثم عزل، ثم ولي نظر الجيش بدمشق في: (٨٤٣ هـ)، ثم عزل، وولي نظر الجيش وقضاء حلب مرة أخرى.

لكن أمره لم يستقر لأنه خرج أثناء هذه السنة فاختبأ في قرية بطرابلس خوفا من كلام بلغه عن السلطان أبي سعيد جقمق يتهمه بموافقته الأمير أينال الجكمي في الخروج على السلطان، ففي سنة: (٨٤٢ هـ) خرج الأمير أينال الجكمي نائب دمشق عن الطاعة، وقد حاول استمالة الأمير أينال الأجرود نائب صفد إلى جانبه فأخفق، وشاركت عساكر صفد في القضاء على هذا العصيان[١].

***

•حبسه في طرابلس بتهمة موافقة الأمير أينال الجكمي والإفراج عنه:

يقول ابن حجر في أحداث ربيع الأول من سنة: (٨٤٣ هـ): «وفي هذا الشهر قبض على سراج الدين عمر بن موسى الحمصي الذي كان قاضي طرابلس ثم دمشق، وكان قد تسحَّب من دمشق بكلام بلغه عن السلطان من جهة انتمائه إلى أينال الجكمي فأقام بقرية من طرابلس، فبلغ ذلك النائب فمسكه وقيده بقيد ثقيل وسجنه وكاتب فيه، فشفع فيه بعض الأمراء بالقاهرة فأذن في إطلاقه»[٢].

***

•القضاء في دمشق وعزله:

ذكر السخاوي في ترجمة شرف الدين الأسدي الشُّهبي الشافعي ابن قاضي شُهبة، أنه أعيد إلى القضاء في شوال عام: (٨٤٣هـ) بعد صرف الونائي، ولم يلبث أن عزل في أول السنة التي تليها بالسراج الحمصي[٣]، وذكر ابن حجر أن السراج

---

(١) «تاريخ صفد» لمحمد عبد الرحمن الحسيني العثماني، (٣٣) تقديم: د. سهيل زكار.

(٢) «إنباء الغمر»: (٤/ ١٣٧).

(٣) «التبر المسبوك» للسخاوي: (٢/ ٤٢، ٤٤)، وقد كان مع علماء دمشق على عداوة ظاهرة حتى أن البدر

الحمصي صار قاضيا بدمشق في يوم الاثنين ١٢ محرم عام: (٨٤٤ هـ)[١]، ولم يطل قضاؤه فيها فعزل بشمس الدين الونائي في يوم الاثنين: ١٧ رجب من نفس العام.

وقد كان للمناصب والتنازع عليها بين سراج الدين وأقرانه ما جعلهم يذمونه وقد يفسر ذلك ما ستراه من رأي العلماء فيه، فقد قال الشيخ عبد القادر النعيمي (ت: ٩٢٧هـ) نقلا عن «الذيل» لتقي الدين بن قاضي شهبة: «في صفر سنة أربع وأربعين —يعني: وثمان مائة– وفي يوم الأحد تاسعه حضر شمس الدين البلاطنسي[٢] في الشامية البرانية نيابة، عوضا عن الشيخ علاء الدين بن الصيرفي،....، ثم قال: وفي يوم الاثنين عاشره دخل القاضي سراج الدين الحمصي إلى دمشق وهو متمرض، وقرئ تقليده على العادة، واستمر بابن الصيرفي، وقال: إن السلطان لا يولي غيره انتهى، فكتب الشيخ زين الدين خطاب أيضا بالهامش: هذا هو الفساد العظيم لا تدريس، من[٣] هو من أهل العلم والدين بشهادتك؟»[٤].

ابن قاضي شهبة لما توفي السراج الحمصي سجد شكرا لله تعالى، بل لم يصل عليه أهل دمشق صلاة الغائب لما بلغهم موته.

(١) قال ابن حجر في أحداث سنة: (٨٤٤ هـ): «وخلع على القاضي سراج الدين عمر بن موسى الحمصي، واستقر في قضاء الشام على عادته بعد أن سعى السعي الحثيث وأجيب بالمنع مراراً، فلم يزل يتلطف إلى أن أجيب، وتوجه في اليوم العشرين من المحرم»، «إنباء الغمر»: (٤/١٥٢).

(٢) قال النعيمي: «شمس الدين البلاطنسي هذا هو العلامة الرباني مفتي المسلمين أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن خليل بن أحمد بن علي بن حسين البلاطنسي الدمشقي الشهير في بلاطنس بابن عكا ولد بها سنة ثمان وتسعين بالمثناة وسبعمائة اشتغل وبرع ودرس وأفتى وناظر وناب بهذه المدرسة إلى أن توفي سنة ثلاث وستين في سادس عشر صفرها ليلة الثلاثاء بمنزله جوار مدرسة البادرائية ودفن بمقبرة باب الصغير شمالي المزار الشهير بأوس بن أوس رضي الله تعالى عنه قباله تربة بهادر»، انظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للشيخ عبد القادر النعيمي: (١/ ٢٢٢).

(٣) كذا في الأصل: وأظنها: "ما"؛ لأن البدر ابن قاضي شهبة كان يحط على المخزومي، بل لما مات المخزومي سجد شكرا لله تعالى، ولا أظن أنه ورث هذا العداء للمخزومي إلا من معادة علماء الشام له.

(٤) «الدارس في تاريخ المدارس» للشيخ عبد القادر النعيمي: (١/ ٢٢١، ٢٢٢).

وإنما نقلت هذا بطوله لتعلم الرأي في سراج الدين المخزومي، وقد يفسر سبب معادة أهل الشام له، ولعل منها التنازع على المناصب، والقضاء، على أنه لم يكن محمود السيرة في قضائه، كما يقول ابن فهد.

***

•القاهرة والطموح لقضاء دمشق، ثم قضاؤه في طرابلس، وحلب:

ونراه في القاهرة قبل عام: (٨٤٦ هـ) وقد أقام أكثر من ثمانية أشهر، سعيا لقضاء الشافعية بدمشق، لكن حضور شمس الدين الونائي في: ٢٣ ذي الحجة من العام نفسه جعل المخزومي ييأس من تسلم القضاء فيها مع وجود الونائي(١).

فتوجه مرة أخرى إلى قضاء طرابلس في ٣ محرم (٨٤٧ هـ)، وقال ابن فهد: ٩ محرم (٨٤٧ هـ)، وأضيف له نظر الجيش، ولكنه عزل، ثم عين في حلب قاضيا ثم عزل أيضا ببرهان الدين عمر بن إبراهيم السوبيني(٢).

قال السخاوي: «وفي يوم الخميس تاسعه (أي: شهر المحرم عام: ٨٤٨هـ)، كما قال شيخنا، أو بعده بيومين كما قال غيره، استقر السراج عمر الحمصي في قضاء الشافعية بطرابلس، بعد عزل الشهاب الزهري، وأضيف إليه نظر جيشها، وذلك بعد أن أقام في القاهرة ثمانية أشهر أو أزيد يسعى في قضاء دمشق، فلما حضر الونائي قاضيها في آخر السنة التي قبلها للزيارة كما تقدم أيس من قضائها فسعى حينئذ في طرابلس ولم يلبث أن استعفى الونائي، وقرر عوضه الجمال يوسف الباعوني نقلا له

---

(١) قال ابن حجر في أحداث سنة: (٨٤٤): «شهر الله المحرم، أوله الأربعاء بالرؤية في اليوم التاسع منه استقر سراج الدين عمر بن موسى الحمصي في قضاء الشافعية بطرابلس، وأضيف إليه نظر الجيش بعد أن أقام بالقاهرة ثمانية أشهر وأزيد يسعى في قضاء الشافعية بدمشق، فحضر الونائي قاضيها في الثالث والعشرين من ذي الحجة، فحصل للحمصي يأس من قضاء دمشق فسعى في طرابلس إلى أن خلع عليه»، «إنباء الغمر»: (٤/ ٢٠٨).

(٢) «التبر المسبوك» للسخاوي: (١/ ٢٩٧).

من حلب إليها، وقرر في حلب الزيني عمر بن الخرزي الحموي»[١].

ويظهر أن المخزومي تعرض لشكوى بسبب مال المارستان عند ولاة مصر حين حضر القاضي الونائي وشهاب الدين الغزي، فقد قال ابن قاضي شهبة: «في شهر ربيع الأول سنة سبع وأربعين –أي: وثمان مائة– ويوم الأربعاء تاسع عشرة حضر الفقيه رضي الدين ابن الشيخ شهاب الدين الغزي الشافعي بالكلاسة، وحضرت أنا عنده، والقاضي جمال الدين الباعوني، وجمع من الفقهاء، وكان قد سافر إلى مصر مع القاضي الونائي للشهادة على السراج الحمصي بما التمسه من مال البيمارستان، فوَّلاه القاضي كاتب السرِّ بمصر كمال الدين البارزي تصديرًا جدده له بالكلاسة، ورتب له كل شهر مائة وخمسين درهما»[٢].

ومع ذلك استطاع السراج الحمصي أن يستأثر بقضاء الشافعية بحلب، بعد عزل الزيني عمر بن الخرزي الحموي في ١٠ شوال عام: ٨٤٨هـ[٣].

وذكر السخاوي أنه بقي على قضاء حلب في سنتي: (٨٤٩هـ، ٨٥٠هـ)[٤].

***

•الرجوع إلى مصر والسعي للقضاء، وإهانة السلطان له:

قدم المخزومي من حلب إلى القاهر يحمل خيباته بعد عزله؛ فاجتمع بالسلطان وألح لتسلم القضاء لكن السلطان تغيظ منه وأهانه بالقول والتهديد، فحلف له أنه لم يرد ذلك، وما سكن الحال إلا بعد أن أهداه هدية سنية[٥]، ولعل ذلك بواسطة أحد الأمراء وهو زوج ابنته حواء، الذي حاول له ذلك فما تم له الأمر.

(١) «التبر المسبوك» للسخاوي: (١/١٥٤).

(٢) «الدارس في المدارس» للنعيمي: (١/٣٤٣).

(٣) «التبر المسبوك» للسخاوي: (١/٢١٨).

(٤) «التبر المسبوك» للسخاوي: (١/٢٤٦، ٢٩٣).

(٥) «التبر المسبوك» للسخاوي: (١/٢٩٧).

وبقيت سيرته في التردد على الأكابر والاختلاط بهم كما هو المعتاد منه، قال ابن فهد: «وسيرته في قضائه مشهورة غير مشكورة»، وكأنه لم يعد له أمل في تولي القضاء، بل لم يعرف أنه تولاه بعد كل تلك السنين التي كان فيها قاضيا بين طرابلس ودمشق وحلب وأسيوط.

***

•سعيه في تسلم المدرسة الصلاحية وعزله:

وبعد أن عجز عن القضاء أوكل إليه نظر المدرسة الصلاحية في مصر ومشيختها وهي مجاورة لضريح الإمام الشافعي رحمه الله تعالى[(١)]، وذلك في رجب عام: (٨٥٤ هـ)[(٢)]، فقد ذكر كمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد شريف الغزي العامري (ت: ١٢١٤) في ترجمة عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد الرحمن الإمام الخطيب جمال الدين الكتاني المقدسي الشافعي أنه ولي تدريس الصلاحية سنة: (٨٥٠ هـ)، إلى أن قال: «فباشر على أحسن الوجوه، وحمدت سيرته، واتفق أن بعض الحسدة أغرى الشيخ سراج الدين الحمصي على السعي عليه؛ فبذل مالا لبعض مباشري السلطان، فطُلِبَ صاحب الترجمة إلى مصر، وعقد له مجلسا للمناظرة بينه وبين ابن الحمصي؛ فغُلِبَ الحمصي فاستمر جمال الدين في المشيخة، وأكرمه الظاهر جقمق وعاد إلى القدس معاملا بالجميل، ثم سعى الشيخ الحمصي في المشيخة فأعطيها وباشرها مدة ثم عزل، وأعيد

---

(١) وقد نص السخاوي على أنه تسلم الصلاحية في مصر مرتين، «وجيز الكلام»، للسخاوي، (٢/ ٧٠٥)، وتسلم الصلاحية في القدس أيضا، وقال السيوطي عن صلاحية مصر: «ذكر المدرسة الصلاحية: بجوار الإمام الشافعي ﷺ، وينبغي أن يقال لها: تاج المدارس، وهي أعظم مدارس الدنيا على الإطلاق لشرفها بجوار الإمام الشافعي؛ ولأن بانيها أعظم الملوك، ليس في الإسلام مثله، لا قبله ولا بعده، بناها السلطان صلاح الدين بن أيوب -رحمه الله تعالى- سنة اثنتين وسبعين وخمسمائة...إلخ»، «حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهر»: (٢/ ٢٥٧، ٢٥٩)، وقد ذكر أن ممن تولاها سراج الدين صاحبنا مرتين.

(٢) «التبر المسبوك» للسخاوي: (٣/ ٤٦).

الشيخ جمال الدين واستمر بها إلى أن توفي، وكان عنده ورع وظهر له كرامات، وكان مجاب الدعوة، توفي بمدينة الرملة في ضحى نهار الجمعة حادي عشر ذي القعدة الحرام سنة خمس وستين وثمانمائة ونقل إلى القدس في نهار السبت...»(١).

وقال أيضا: «وفي يوم الأحد حادي عشريه -يعني من شعبان سنة: ٨٥٢- عقد مجلس بين يدي السلطان بالقاضي الشافعي، والعلاء القلقشندي، والشرف المناوي، وغيرهم من الشافعية، بسبب الخطيب جمال الدين عبد الله بن النجم مُحَّد بن جماعة، شيخ الصلاحية ببيت المقدس، حيث رافع فيه السراج الحمصي، وأنهى أنه ليس بأهل للتدريس، وأنه كتب على عدة فتاوى أخطأ فيها، وطلب إحضاره ليناظره، رجاء أن يستقر في المشيخة عوضه، فلما اجتمعوا تأخر الحمصي عن الحضور، فغضب السلطان عليه، وأمر أن لا يمكن بعد من الطلوع إلى القلعة، واستمر بابن جماعة في الخطابة»(٢).

في يوم السبت: ٥ شوال سنة (٨٥٣هـ) عين السراج الحمصي على قضاء الشافعية بدمشق بعد عزل الجمال يوسف الباعوني، وبعد تردد عُيِّنَ السراج الحمصي وعُزِلَ وأعيد الباعوني في ١٣ من الشهر الذي يليه في نفس السنة، قال السخاوي: وكفى الله المؤمنين القتال(٣).

وفي هذه السنة نازع سراج الدين الحمصي برهان الدين العبدماني الكركي على البيت المرصد للمدرس بعد أن ولي الكركي تدريس القراءات بالظاهرية القديمة(٤).

***

---

(١) «الورد الأنسي والوارد القدسي في ترجمة العارف عبد الغني النابلسي»، للعامري الغزي: (٤٩، ٥٤).

(٢) «التبر المسبوك»، للسخاوي: (٩٢/٢).

(٣) «التبر المسبوك» للسخاوي: (١٨٠/٢).

(٤) «التبر المسبوك» للسخاوي: (١٧٨/٢، ١٩١)، والكركي: هو إبراهيم بن موسى بن بلال بن عمران بن سعود بن دمج توفي في ١١ رمضان عام: (٨٥٣هـ).

•الموت منفيا في القدس:

ثم نظر المدرسة الصلاحية ببيت المقدس، مثلما نظر المدرسة الصالحية في مصر ومشيختها من قبل[١].

أقول: ولكن انتهت حياة السراج المخزومي في القضاء، لينتقل بعدها إلى القدس منفيا[٢]، ولا أظن أن منصب المدرسة الصلاحية في مصر الذي عزل منه هو ما كان يطمح إليه، لكنه ختم حياته بمشيخة الصلاحية في القدس، وبقي في هذا المنصب بعد أن تقلب في القضاء ونظر الجيوش والنيابة في الولايات طيلة عمره، لكن هكذا قدر الله تعالى، وقدم القدس منفيا، ولم أستطع تحديد نفيه إليها في أي عام وقع، وما هو السبب في ذلك.

وبقي في القدس حتى توفي فيها في نهار الثلاثاء: (٢١ صفر ٨٦١ هـ)، عن أربع وثمانين سنة، ودفن بباب الرحمة، قال العليمي الحنبلي (ت: ٩٢٨هـ): «وَقدم بَيت الْمقدس وَأقَام بِهِ إِلَى أَن توفّي نَهَار الثُّلَاثَاء ثَانِي عشري صفر سنة إِحْدَى وَسِتِّينَ وَثَمَانمِائَة وَدفن بِبَاب الرَّحْمَة بِقرب سَيِّدي شَدَّاد بن أَوْس الصَّحَابِيّ رَحمهَا الله تَعَالَى»[٣].

وكما ترى من سيرته لم يذكر أحد أنه وطأ أرض العراق، ولا أنه دفن هناك.

قال السخاوي: «ولما وصل الْخَبَر بذلك لدمشق سجد الْبَدْر بن قَاضِي شُهْبَة لله شكرا، وسر الْخلق هُنَاكَ بِمَوْتِهِ، وَلم يصلوا عَلَيْهِ صَلَاة الْغَائِب، عَفا الله عَنهُ وإيانا».

وكتب ابن فهد -كما نقله السخاوي- على «كشف الغطاء»: «الحمصي هذا

---

(١) انظر: «وجيز الكلام»، للسخاوي، (٢/ ٧٠٥).

(٢) وقال الغنيمي: في ١٥ شوال سنة: (٨٥٩هـ) وصل من مصر تشريف قاضي القضاة سراج الدين الحمصي باستمرار في القضاء الشافعية بدمشق، **أقول**: كذا أرخه وأظن أن الصواب (٨٥٣هـ)، لأنه لا يعرف له قضاء بعد توليه المدرسة الصلاحية. فالله أعلم، انظر: «الدارس في المدارس» للغنيمي: (٢/١٧).

(٣) انظر: «الأنس الجليل»، لمجير الدين العليمي، (٢/ ١١٤).

أعرفه بالكذب والاختلاق والمجازفة فيما وقع عليه الاتفاق، وكذا عرفه غيري بذلك من أئمة النقل الموثقين بلا نزاع، بحيث شاع وذاع واستغني عن إقامة البرهان ومزيد البيان، ولكن كأنِّي بجاهل قال: الجرح لا يقبل إلا مفسَّرًا! ولعمري إنَّ في تصنيفه هذا أدلة تشهد للمدَّعي، منها: زعمه أنَّه لقي الحافظ العماد ابن كثير الذي مات في شعبان سنة أربع وسبعين، واستنابه في الخطابة بدمشق وكان حينئذ دون الحلم، فإنَّه أملى عليَّ أنَّ مولده في رمضان سنة سبع وسبعين، وأملى على غيري أنَّه في ربيع الأول سنة إحدى وثمانين، وعلى كلا القولين فكانت وفاة ابن كثير قبل مولده، ويلزم من ذلك أن يكون للحمصي يوم مات وذلك في صفر سنة إحدى وستين وثمانمائة أزيد من مائة سنة أو قريبها، ولعلمه بكذب نفسه في هذه الدعوى لم يفُه بها بحضرة أحد من أهل الحديث، بل ولا في الديار المصرية ولا بدمشق، وإنما خصَّ بذكره لذلك أهل اليمن، وراجَ على كثير من المغفلين منهم، في طامات كثيرة من هذا النمط...»، وسيأتي كلامه تامًا.

وقال السخاوي واصفا له: «وبالجملة فكان إنسانا طوالا مفوها جريئا مشاركا في الفضائل ذا نظم ونثر متوسطين».

عفا الله عنه وغفر له.

***

ترجمة سراج الدين المخزومي المشهورة الباطلة[1]

تمهيد:

صنع أبو الهدى ترجمة موسعة لسراج الدين المخزومي (=الرفاعي)، وساقها في معظم الكتب التي ألفها منسوبة إليه، والتي ألفها ونسبها إلى غيره، وكانت بعض تراجمه مختصرة وبعضها مطولة، وبعضها فيه خطأ شنيع لم ينتبه له، وأخرى نقح فيه ذلك الخطأ وأوقعه في خطأ أكبر منه، وقد ساق للمخزومي نسبا رفاعيًّا من جهة أبيه[2] ونسبا خالديًّا من جهة أمه[3]، ولا يصح كل منهما.

---

(١) انظر ترجمته في: «قلادة الجواهر»: لأبي الهدى الصيادي ص: (٣٧٥، ٣٦٧)، طبع المكتبة الأدبية في بيروت عام: (١٣٠١هـ)، وهي أقدم ترجمة ظهرت له مطبوعة، و«صحاح الأخبار» المكذوب على المخزومي، ص: (١٤٣، ١٤٤)، الطبعة الحجرية في مطبعة نخبة المختار بالهند عام: (١٣٠٦هـ)، وص: (١٤١، ١٤٢) طبعة مُحَمَّد أفندي مصطفى، عام: (١٣٠٦هـ)، و«تنوير الأبصار» لأبي الهدى الصيادي، ص: (٧٠، ٧٤)، مطبعة: مُحَمَّد أفندي مصطفى، عام: (١٣٠٦هـ)، «روضة الناظرين» المكذوب على الوتري: ص: (١١٠، ١١٤)، طبعة: الطبعة الخيرية عام: (١٣٠٦هـ)، و«الروض البسام» لأبي الهدى ص: (١٠٩، ١١١)، الطبعة الأولى عام: (١٨٩٢م)، يوافق عام: (١٣٠٩هـ)، في مطبعة الأهرام في الإسكندرية، وص: (١٤٦، ١٤٧)، طبعة بتحقيق أحمد شوحان في مكتبة التراث، عام: (١٩٩٣م)، وكل ما نقلته في هذه الترجمة فهو من هذه المصادر فالإحالة على صفحات هذه الطبعات، وما لم يرد هنا من المصادر الآتية فأنص عليه في موضعه.

(٢) قال أبو الهدى: «هو مُحَمَّد (أبو المعالي)، بن عبد الله (نجم الدين المبارك)، بن مُحَمَّد خزام (السليم)، بن عبد الكريم (شمس الدين)، بن صالح عبد الرزاق، بن مُحَمَّد (شمس الدين)، بن علي (قطب الدين)، بن أحمد (عز الدين الصياد)، بن عبد الرحيم، بن عثمان، بن حسن، بن مُحَمَّد (عسلة)، بن حازم، بن أحمد، بن علي، بن حسن (رفاعة)، بن المهدي، بن مُحَمَّد أبي القاسم، بن حسن، بن حسين، بن أحمد، بن موسى، بن إبراهيم المرتضى، بن موسى الكاظم ...بن علي بن أبي طالب»، انظر: «الروض البسّام» لأبي الهدى الصيادي، ص: (١٤٦)، وذلك السياق لا يوجد له مصدر تاريخي واحد لأبي الهدى يربط بها نسب عبد الله أبي سراج الدين المخزومي بالرفاعية، وسيأتي بيان مصادره في هذه الترجمة الملفقة.

(٣) وسماها أبو الهدى: «سعدية المخزومية، بنت الأمير عبد الرحمن المخزومي صاحب نجد، بن خالد الملقب لجوده بالسحاب، بن سليمان أبي المعالي، بن مُحَمَّد المعروف بابن الرئيس، بن الحاج جعفر أبي علي الرئيس المنيعي،

قال أبو جعفر: وبهذا صار سراج الدين المخزومي رفاعي النسب من جهة أبيه، خالدي النسب من جهة أمه[١]، على وزان نسب أبي الهدى[٢].

وقد أورد في ترجمته للمخزومي أمورا متضاربة جعلت بعض المعاصرين ينكر وجود هذه الشخصية رأسًا كالدكتور الشايع[٣]، وتبعه على رأيه آخرون كالأستاذ أحمد العلاونة، والأستاذ العربي الدائز الفرياطي[٤]، وغيرهم، دون بحث ولا روية.

وقد قدمت أن أقدم كتاب ذكر فيه أبو الهدى سراج الدين المخزومي هو كتاب: «هداية الساعي»، وذكره في عشرة مواضع، وسمى له كتابا واحدا فقط هو: «جلاء القلب الحزين» -ولا يصح، ولم يظهر منه شيء إلى الوجود- ونسب إليه بعض الأقوال والأشعار، ولكن لم يترجم أبو الهدى للمخزومي (=الرفاعي) في «هداية الساعي»، بل ترجمه فيما بعده من الكتب.

وسأورد أحدث ترجمة المخزومي عند أبي الهدى ثم أقارن بين ترجماته السابقة؛ لترى ما صنع في هذه الترجمة وله مثلها كثير، فمن يتلعَّب بالتاريخ ويختلق الكتب والشخصيات والقبور وينسبها إلى أناس لا وجود لهم، أو لهم وجود ولم يكتبوا من تلك الكتب حرفا لا يصعب عليه أيُّ شيء آخر.

بن سعيد بن حسان بن مُحَمَّد بن أحمد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن منيع بن خالد بن عبد الرحمن بن خالد بن الوليد»، انظر: «صحاح الأخبار» المكذوب على سراج الدين المخزومي، و«قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي، ومصدر بعض هذه الأسماء: «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي: (٤/ ٢٩٩)، ترجمة رقم: (٣٧٧)، وزيادات أبي الهدى.

(١) انظر: «جمهرة أنساب العرب» لابن حزم: (١٤٨).

(٢) انظر: «تاريخ المعرة» للجندي: (٢/ ٢١٥، ٢٢٩)، وقارن بـ: «أبو الهدى الصياد في آثار معاصريه»، لحسن سماحي سويدان، (١٥٦، ١٧٩).

(٣) انظر كتابه: «جناية الصيادي».

(٤) في كتابه: «مع الزركلي في كتابه الأعلام»: (١٥٢)، ترجمة رقم: (٢٢٨)، والأستاذ أحمد العلاونة قرأت له رأيه على (الشابكة)، ولم أقف عليه في كتاب مطبوع له، ثم راسلته فأقر بأنه يرى أن المخزومي شخصية مختلقة.

ترجمة سراج الدين المخزومي (=الرفاعي)

بقلم: أبي الهدى الصيادي

سأورد هنا ترجمته في «الروض البسام» لأبي الهدى الصيادي؛ لأنه طبع عام: (١٣٠٩هـ) متأخرا عن الكتب التي ترجمت للمخزومي من قبل، والغاية من سياق هذه الترجمة أن نرى أحدث ما سطره أبو الهدى عن هذه الشخصية، وقد اقتبسها من أتى بعده من أتباعه وغيرهم، ولم يخرجوا على ما خطه بقلمه.

وتعمدت هنا أن أورد هذه الترجمة بنصها، لتكون ماثلة بين يدي القارئ دون أن أتدخل فيها بأي تصرف، وما يرد في هذه الترجمة وفي غيرها من معلومات سأناقشها فيما سيأتي.

***

قال أبو الهدى: «ومنهم الإمام العارف الجامع العظيم العوارف، القطب الغوث الفرد الجامع، أبو المعالي السيد مُحَمَّد[١] سراج الدين الرفاعي ثم المخزومي، نزيل بغداد ودفينها -رضي الله عنه- أثنى عليه الإمام الشَّعراني ونقل عنه كلامًا شريفًا في كتابه: اليواقيت

(١) ومن المشهور الذي يعرفه المشتغلون بتراجم العلماء أن لقب سراج الدين يكاد يكون خاصا بمن اسمه عمر، بدليل أن شيخ المخزومي بنص الشعراني وأبي الهدى هو: سراج الدين **عمر** البلقيني، بل إن تلميذ سراج الدين المخزومي المسمى بشمس الدين مُحَمَّد الأسيوطي (٨٨٠هـ) والمعروف بالمنهاجي، الذي أخذ عن المخزومي كتابه: «سطور الأعلام» وتتلمذ عليه، وهو أعرف بشيخه من غيره، عقد فصلا في الألقاب التي اصطلح عليها الناس، فقال: «أَن ثمَّ ألقابا اصْطلحَ عَلَيْهَا النَّاس وَوضعت على أَسمَاء فجرت بالتداول مجْرى الْغَالِب حَتَّى صَارَت لتِلْك الْأَسْمَاء كالأعلام وَمَشى النَّاس فِي اسْتِعْمَالهَا على الْعَادة...، فَمن ذَلِك أَنهم وضعُوا لمن اسْمه **مُحَمَّد** شمس الدّين وَبدر الدّين.... **وَعمر**: سراج الدّين، وزكي الدّين، وزين الدّين، وشجاع الدّين، وناصر الدّين، وضياء الدّين، وَعز الدّين، وَهُوَ أحسن مَا يلقب بِهِ من اسْمه عمر للْحَدِيث الْمُصَرّح فِيهِ بإعزاز الدّين بِأحد العمرين»، انظر كتاب المنهاجي: «جواهر العقود ومعين القضاة الموقعين والشهود»: (٢/ ٤٦٧).

والجواهر، وأطنب بذكره الإمام الوتري في: مناقب الصالحين، قال بشأنه ما ملخصه: هو شيخ الإسلام، البحر الطام، حجة الله على أوليائه الكرام، بركة الأنام أبو المعالي مُحَمَّد سراج الدين الرفاعي ثم المخزومي، الشريف الكبير ابن السيد عبد الله الملقب نجم الدين المبارك، ابن السيد مُحَمَّد خزام السليم، ابن السيد شمس الدين عبد الكريم الواسطي، ابن السيد صالح عبد الرزاق، ابن شمس الدين مُحَمَّد، ابن السيد صدر الدين علي، ابن القطب الغوث الجواد عز الدين أحمد أبي علي الصياد، دفين متكين، وساق نسبه إلى النبي ﷺ، ثم قال: كان طيب الذكر، عظيم القدر، كثير العلم والعمل، وافر الحرمة، جليل المنزلة، كبير الشأن، ولقب واشتهر دون إخوته بالمخزومي بسبب أمه السيدة سعدية بنت الأمير عبد الرحمن الخالدي المخزومي، وذلك لعلو شأن بيتهم في العراق والعجم، وقد تراجم ابن السمعاني وعبد الغافر -رحمهما الله- آباء والدة سراج الدين، وبيَّنا ما لهم من الفضائل العظيمة، والأيادي الجسيمة، وقد أثنى على أكثرهم العدواني في كتابه: الأنساب.

قال في «الدر الساقط»: كان السيد سراج الدين المخزومي الرفاعي شيخ الإسلام في زمانه، علما وعملا وتحقيقا وتمكنا ورئاسة، خدمه العلماء وأخذ عن الصلحاء، وتخرج بصحبته أكابر الشيوخ، وتلقى عنه علوم الشريعة أفاضل عصره، تبحر في العلوم الشرعية، وغاص في أسرار الحقائق الطريقية، وألف كتبا صالحة منها: سلاح المؤمن في الحديث جمع به آثار النبي ﷺ وأخباره الصحيحة ما ينور القلوب ويدفع الكروب، ومن مؤلفاته: البيان في تفسير القرآن، والنسخة الكبرى فيما خاص به أهل علم الحرف، وجلاء القلب الحزين في التصوف، وغير ذلك، وله كلام عال على لسان أهل الحقائق، وشعر جليل كشف به ما تضمنه كلام القوم من الدقائق، قال: وكراماته لا تعد، وقال: سكن بغداد وأقبل عليه العامة والخاصة وأظهره الله بعنايته، ثم بعد قليل عاد إلى واسط، وتلقى العلوم الشرعية عن رجالها وأكابرها، ونزل

الشام وأقام مدة بدمشق وخاطبه ملوكها بشيخ الإسلام، ودخل مصر واجتمع على السراج البلقيني، وتلقى عنه شيئا من علم الشريعة، والبلقيني تلقى عن المخزومي المشار إليه الطريقة الرفاعية؛ فكلاهما شيخ الآخر من طريق، وحج واعتمر ودخل اليمن ورجع إلى العراق، وعظم شأنه في بغداد وانتمى إليه الشيوخ والعلماء في أكثر الأمصار، ولو أردنا بسط كراماته ومناقبه ومآثره لضاق الوقت، صار صدر الأمة بمصر والشام وسكن بغداد حتى مات بها -رضي الله عنه- سنة خمس وثمانين وثمانمائة، وله من العمر اثنتان وتسعون سنة، ودفن بصدرية بغداد، وله مشهد يزار، وقد أجمع العارفون من أهل عصره على غوثيته، وتفرده في مقام عرفانه وقطبيته، نفعنا الله به»، اهـ[1].

***

(١) «الروض البسّام»، لأبي الهدى الصيادي، (١٤٦، ١٤٧).

مقارنة ترجمات المخزومي التي كتبها أبو الهدى

وبالمقارنة بين ترجمات المخزومي نجد: أنها ترجمات متطورة ويزاد فيها وينقص منها ما لم يرد في غيرها، وذلك بحسب ما تقتضيه الحاجة، كما فعل أبو الهدى مثل ذلك مع أبي الحسن الواسطي، حين نسب إليه: «خلاصة الإكسير» لأمر استشكله بعض أفاضل عصره بسبب خطأ وقع من أبي الهدى في بعض كتبه، مما اضطره إلى استدراك ذلك فوضع: «روح الإكسير»، ونسبه إلى أبي الحسن الواسطي أيضا ليعتذر أن خطأه كان بسبب المصدر؛ فحمَّل أبا الحسن -وهو بريء- تلك الأخطاء، وهذا بحثته في موضع آخر، وقد يأتي بعض البيان لذلك في الفصول القادمة.

(١) وأقدم وأطول ترجمة للمخزومي (=الرفاعي)، وقفت عليها كانت في: «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي، طبع عام: (١٣٠١هـ).

١- فقد نسبه من جهة أمه التي سماها سعدية إلى خالد بن الوليد ﷺ، وبدأ ينقل بعض ما لخالد بن الوليد من فضائل، ثم تحدث عن **حسَّان** الرئيس أبو علي المنيعي الذي سماه خطأ **بجعفر**، وجعله الجد غير المباشر لسراج الدين من جهة أمه، ونقل عن «طبقات السبكي» فصلا طويلا ترجم فيه لجعفر (=حسَّان) المنيعي.

ولو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بنص يثبت أن سعدية هذه أم لسراج الدين المخزومي من كتاب غير كتب أبي الهدى، أو من غير الكتب التي وضعها على المتقدمين لما استطاعوا إلى ذلك سبيلا!

٢- ثم بدأ يعدد كتب المخزومي التي لم يظهر منها إلى الوجود إلا أسماؤها، ولا نسبها إليه أحد قبل أبي الهدى، بل الأنكى أنه نسب «كشف الغطاء» إلى المخزومي (=الرفاعي)، وإنما هو كتاب المخزومي (=الحمصي)، ولم يذكر في ترجمته هذه أهم

كتاب اشتهر به المخزومي (=الرفاعي) وهو «صحاح الأخبار»، لأن أبا الهدى لم يضعه إلا قبيل عام: (١٣٠٦هـ)، و«قلادة الجواهر» ما طبعت إلا عام: (١٣٠١هـ).

٣- ثم نقل ما أورده الشعراني في «اليواقيت والجواهر» للدفاع عن ابن العربي، من كتاب «كشف الغطاء»، من كلام سراج الدين المخزومي (=الحمصي)، وأوهم أبو الهدى أن هذا النقل الذي أورده الشعراني هو لمن يترجمه، ولم يورد نسبته (الحمصي) في هذه الترجمة؛ كيلا يتنبه القارئ إلى صاحبنا الحقيقي، وفي هذه الترجمة التي ترجمه بها نصٌّ يبين أن أبا الهدى عرف المخزومي (=الحمصي)، لكنه لبَّس على قرائه في هذا، وسيأتي نصه في ذلك.

٤- ثم نسب إليه أقوالا تشبه الأمثال والحكم، ولم يذكر له مصدرا إلا أن يكون من خزانة خياله، ويعجبني ما وضعه على المخزومي من قوله: «**أجهل الناس من ظن أن ثوبه يستر عيبه، وأن قالبه ينفع قلبه، وأن كذبه ينفع جيبه، وأن صبغة تبدل شيبه**»، أفلا اتعظ بقوله الذي كذبه عليه!

٥- ثم ساق له دعاءً طبع فيما بعد باسم: «حزب الهيبة»، وساق له حزبًا أيضا، وقصيدة في واحد وعشرين بيتًا، ولم يذكر له مصدرا في ذلك كله.

٦- ثم قال في آخر الترجمة: «ولو أردنا ذكر كرامات الشيخ سراج الدين -رضي الله عنه- وبسط مناقبه وشعره ومؤلفاته وكلماته لأملأنا الدفاتر، لكن قد ذكرناه على سبيل الاختصار تبركا؛ لكونه أشهر من أن يذكر، **تولى مشيخة الإسلام بالشام كما ذكر ذلك الشيخ الشعراني بكتبه**، وأخذ عنه معظم رجال الحديث في وقته، وانتقل إلى العراق وسكن بغداد، وانتهت إليه رئاسة العلم والطريق بها، توفي بها -رضي الله عنه- وله من العمر (٩٢) سنة، وكانت وفاته في سنة: (٨٨٥ هـ) رضي الله عنه ونفعنا به»[١]، مع أنه قال

(١) «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي: (٣٦٥).

قبلها: «ولد في سنة: ست وستين وسبعمائة»[(١)].

وفي الحقيقة: أن المخزومي (=الحمصي) لم تطأ قدمه العراق أبدا، بل توفي في القدس منفيًّا كما سبق في ترجمته الصحيحة، وسيأتي مثل هذا عند تحقيق حال القبر المنسوب إليه في صدرية بغداد.

وما يتعلق بولادته ووفاته خطأ شنيع حاول أبو الهدى فيما بعد أن ينقحه لكن تنقيحه له أوقعه في إشكالية أخرى، والمتأمل يرى أن ولادة سراج الدين كما أثبته أبو الهدى في «قلادة الجواهر»: (٧٦٦هـ) ووفاته (٨٨٥ هـ) مع أنه ذكر أن سراج الدين توفي عن عمر (٩٢) سنة، وإذا أعرضنا عما هنا؛ لأنه غلط لا شك فيه، وينبغي أن يكون المخزومي توفي عن عمر (١١٩) سنة، لكنه تنبه له وصححه في كتابه «الروض البسام» فجعل ولادته (٧٩٣ هـ) ووفاته (٨٨٥ هـ)، ليصح له تقدير عمره بـ(٩٢) سنة، لكن أبا الهدى وقع في مشكلة أخرى، وأول من نبه عليها الأستاذ الشايع، وسيأتي ذلك.

٧- وفي هذه الترجمة قال أبو الهدى: «وممن اشتهر بالمخزومي أيضا **سراج الدين أبو حفص عمر المخزومي الحمصي**، وهو أيضا من أجلاء علماء عصره، ومن أعيان القبيلة الخالدية الساكنة في نواحي الشام، **ولي مشيخة الإسلام في الشام، وندبه ملوك مصر إلى المناصب والقضاء، وشهرته بين علماء وقته كبيرة ومصنفاته كثيرة**»[(٢)].

فيا لله! من الذي تولى مشيخة الإسلام في الشام؟ أليس هو من ذكره الشعراني، ونسب إليه كتاب «كشف الغطاء» الذي جعله أبو الهدى لهذا الذي يترجمه، والمضحك المبكي قوله: «**وهو من عنصر أخوال الشيخ سراج الدين المخزومي**

(١) «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي: (٣٥٧).

(٢) «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي: (٣٦٥، ٣٦٦).

البغدادي الصيادي قدس سره»[(١)]!!

وهذا من تلبيساته فالمخزومي لا هو بغدادي ولا صيادي، والحق: أن هذا كله من بنات أفكار أبي الهدى، ولم أقف في حياتي على رجل يضع على الناس مثل هذا، وكم لعب بالحقائق، وكم لبَّس على أتباعه مما دسَّه في التاريخ، والأمر لله وحده.

وهذا إجمال لما أورده في أقدم ترجمة له، والملاحظ أنه في هذه الترجمة لم ينقل حرفا واحدا عن الوتري، في كتابه المكذوب عليه «روضة الناظرين» ولم ينسب إلى المخزومي (=الرفاعي) أشهر الكتب التي خرجت إلى الوجود وهو «صحاح الأخبار» كما قدمت، حتى عام: (١٣٠٦هـ)؛ لأنه في هذا التاريخ كان قد طبع الكتب المنحولة ونسبها إلى الناس؛ فتطورت ترجمة المخزومي وزادت ونقصت ونُقِّحت بحسب الحال الذي اقتضى ذلك.

***

(٢) ترجمه ترجمة مختصرة، في آخر: «صحاح الأخبار» المكذوب على المخزومي، المطبوع عام: (١٣٠٦هـ)، ومما جاء فيها تنقيح ولادة المخزومي التي أخطأ فيها في «قلادة الجواهر» فقال في آخر الترجمة المختصرة: «ولد السيد سراج الدين ﷺ سنة **ثلاث وتسعين وسبعمائة** بواسط العراق، واشتهر دون إخوته بالمخزومي نسبة إلى أمه الأصيلة سعدية»، إلى أن قال: «صار صدر الأمة بمصر والشام، وسكن آخر عمره بغداد حتى مات بها ﷺ سنة خمس وثمانين وثمانمائة وله من العمر اثنتان وتسعون سنة».

وقدمت أن المخزومي (=الحمصي)، لم تطأ قدمه العراق أبدا.

(٣) وترجمه ترجمة مزادة مطولة: في «روضة الناظرين» المكذوب على الوتري، والمطبوع عام: (١٣٠٦هـ)، ومما جاء فيه: «وقد ترجم ابن السمعاني وعبد الغافر

---

(١) المصدر السابق نفسه.

رحمهما الله آباء والدة السيد سراج الدين، وبيَّن ما لهم من الفضائل العظيمة والأيادي الجسيمة، وقد أثنى على أكثرهم العدواني في كتابه الأنساب»، ثم نقل عن «الدر الساقط»[١]، أسماء الكتب المنحولة والمنسوبة إليه، ولم يذكر في هذا الموضع من بينها أشهر كتاب له وهو «صحاح الأخبار»، بل نقل عنه في آواخر الترجمة حين عدد أسماء أبنائه وذراريهم، ثم نقل ما نقله في «قلادة الجواهر» من أقواله وحكمه.

ثم ذكر زيادة لم يذكرها في غيره من الكتب وهي: أنه ولد بواسط وبعد بلوغ العشرين طرقه طارق الوله فهام متجردا ودخل بغداد، وبدأ بذكر كراماته كقصة سعيد بن أبي المغانم الجوهري البغدادي الذي غرق في النهر، فقام المخزومي بعد غرق سعيد بمدة بضرب الماء بعصاه فانشق النهر عن الغلام حيًّا ما به إلا بلل قميصه، فزوجه أبو المغانم بنته...إلى آخر هذه الأساطير.

ثم قال: «**ونزل الشام وأقام مدة بدمشق وخاطبه ملوكها بشيخ الإسلام، ودخل مصر واجتمع على السراج البلقيني، وتلقى عنه شيئا من علم الشريعة والبلقيني تلقى عن المخزومي المشار إليه الطريقة الرفاعية؛ فكلاهما شيخ الآخر من طريق، وحج واعتمر ودخل اليمن، ورجع إلى العراق**».

أقول: أما أن المخزومي (=الحمصي) تلقى عن البلقيني فصحيح كما قدمته في ترجمته الصحيحة، وأما أن البلقيني أخذ عنه الطريقة الرفاعية –والمخزومي لا علاقة له بها أصلا– فغير صحيح، لأنه لقي البلقيني قبل موته بسنة، بنص أبي الهدى نفسه مما نقله عن الشعراني، والبلقيني توفي عام: (٨٠٥هـ)، وكان عمر المخزومي (=الرفاعي) – على تقدير ولادته عند أبي الهدى عام: (٧٩٣هـ)– اثنتا عشرة سنة، فكيف يتلقى

(١) قال البغدادي في «إيضاح المكنون»: (١/ ٤٤٦): «الدر الساقط في مناقب سادة واسط، للشيخ أحمد بن أحمد بن مُحَمَّد الزبرجدي الواسطي الرفاعي المتوفى سنة (٧٣٧هـ)»، والبغدادي ينهل من معين أبي الهدى، وقد أسقط هذا الكتاب الدكتور الشايع، انظر: «جناية الصيادي» للدكتور الشايع، (٥٧، ٥٨).

البلقيني شيخ الإسلام في عصره عن صبي عمره (١٢) سنة، وكيف يُخاطَب المخزومي يومها بشيخ الإسلام في تلك المدة وما زال غلاما في أول عمره[١]، وهذا الخطأ الشنيع، جرَّاء تعديله للتاريخ الذي في «قلادة الجواهر»، الذي أشرت أنه وقع فيه سابقا فضح هذه الترجمة الملفقة.

ثم ذكر من كراماته تقويم احديداب ظهر رجل حتى عاد مستقيما لا عوج فيه، وإحياء الشاة بعد ذبحها، ومنها قصته مع من سماه: كبشًا من أهل هيت من القادرية —وأبو الهدى يلمز القادرية كلما سنحت فرصة لذلك على لسان غيره– وكان يسيء إلى أهل الطرق وبخاصة الأحمدية، فنصحه المخزومي فأغلظ عليه كبش بالرد، ثم راسله المخزومي بقصيدة، فسخر كبش منها قبل قراءتها، ولما بدأ بقراءتها مات عند آخر بيت —ومن حقه أن يموت ببيت بارد لا روح فيه– يقول فيه المخزومي (=أبو الهدى):

وإن طغى بالكبش لحم الكلا   يدخل رأس الكبش في كرشه!

ثم نسب إليه ثلاث قصائد، وقال: «سكن آخر عمره بغداد حتى مات بها – ﷺ– سنة خمس وثمانين وثمانمائة، وله من العمر اثنتان وتسعون سنة، **ودفن بصدرية بغداد وله مشهد يزار**»، وهنا صرَّح بموضع قبره ببغداد، وسيأتي أن هذا القبر ليس له، وإنما هو للمحدث سراج الدين عمر القزويني.

ثم نسب إلى الوتري قوله: «تشرف بخرقته سيدي ووالدي الشيخ مُحَّد الوتري –قدس سره– وأخذ عنه وبه تخرج أمة»، إلى أن قال: «ورزقه بقية من الذرية الصالحة ذكرهم في صَحاحه»، ثم ساق نص «صَحاح الأخبار» حولهم، وسرد أسماءهم

(١) انظر تفصيل هذا الكلام في: «جناية الصيادي على التاريخ» للدكتور الشايع: (٦٠، ٦١)، وهو أول من نبه على هذا التناقض، في ترجمة المخزومي.

وأزواجهم[١].

وهذا كذب لا صحة له، فلا أخذ عنه الوتري، ولا له ذرية أصلا ممن ذكرهم على لسانه في «الصحاح» أو عند الوتري، والمعروف عن سراج الدين المخزومي في ترجمته الصحيحة أن له ابنة اسمها حواء زوجة لأحد الأمراء المصريين، وقد توسط لسراج الدين كي يتسلم قضاء الشافعية بمصر، ولم يتم له ذلك، كما يقول السخاوي، ولعل له غيرها ممن لم تصلنا أسماؤهم في كتب التاريخ.

***

مصادر أبي الهدى في ترجمة المخزومي

ترجمة أبي الهدى للمخزومي (=الرفاعي) هي الأصل لكل من جاء بعده، ودع عنك ما كتب عنه في زمن أبي الهدى أو بعده فكلهم إما مقتبس منه، أو مقلد له ثقة بكتبه أو جهلا أو تدليسا، ولا يصح منها سوى ما تضمنته من معلومات استقاها من كلام الشعراني والسُّبكي، ومن السياق العام لحياة الشخصية الحقيقية: سراج الدين المخزومي (=الحمصي)، ومن خياله وسعة حيلته.

وقد استمد ترجمته له من:

١- «اليواقيت والجواهر» للشعراني الذي تحدث فيه الشعراني عرضا عن المخزومي (=الحمصي)، وخلاصة ما ذكره الشعراني: أن المخزومي من علماء الشام، وسماه: بالشيخ سراج الدين المخزومي، ونعته: بشيخ الإسلام بالشام، وبالمخزومي، وبالخالدي، وذكر أنه ورد القاهرة، ورأى الحافظ البلقيني (ت: ٨٠٥ هـ) قبل موته بسنة، ويفهم منه أنه عاش في المنتصف الثاني من القرن الثامن الهجري وبداية القرن التاسع الهجري، وسمى له كتابا واحدا هو: «كشف الغطاء عن أسرار كلام الشيخ

(١) «روضة الناظرين» المكذوب على الوتري: ص: (١١٠، ١١٤).

محيي الدين»، ونقل عنه ما يدافع فيه عن ابن العربي، وفيه ما يتضمن ما ذُكر آنفاً من معلومات، استفاد منها أبو الهدى، وهذا أقصى ما يمكن فهمه مما نقله الشعراني عن هذا الرجل.

٢- «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي، وتحدث فيه السبكي عن حسَّان الرئيس المنيعي، الذي جعله أبو الهدى جدًّا لمن سماها سعدية؛ لتكون أمًّا للمخزومي وتصحف عليه وسماه بـ: (جعفر).

٣- حياة سراج الدين المخزومي (=الحمصي)، وقد عرفه أبو الهدى كما قدمت نصَّه في «قلادة الجواهر»، وجعله من أخوال سراج الدين المخزومي (=الرفاعي) الذي صنع ترجمته!!

وقد ورد في ترجمة المخزومي (=الحمصي) التي ذكرتها سابقا عدة أمور منها:

أنه كان شيخ الإسلام في طرابلس ودمشق وحلب وهي مناطق من الشَّام، وأن شيخه البلقيني، وأنه سافر إلى اليمن، وأن له كتابًا دافع فيه عن ابن العربي، وهو المسمى: بـ«كشف الغطاء» كما ذكره السخاوي، وكانت هذه المعلومات كافية في تأسيس الترجمة المختلقة التي وضعها أبو الهدى، ويظهر أنه استقى مفردات الترجمة من كلام الشعراني غالبا، ولا شك أنه طالع ترجمته عند المؤرخين واستفاد منهما.

٤- خزانة فكره، وسعة حيلته، في الربط بين هذه المعلومات المتفرقة، فصنع للمخزومي نسبا من جهة أبيه ونسبه إلى الصياد من الرفاعية، وما سوى ذلك من كتب وكرامات وأقوال وأشعار وأحزاب فقد زاده أبو الهدى، ولا يصح منها شيء[١].

***

(١) قارن بعض ما مر بـ: «جناية الصيادي»: (٦٠، ٦١)، (٦٧، ٦٩)، للدكتور الشايع.

سراج الدين المخزومي عند الموصلي[١]:

كتب الموصلي (ت: ١٢٤١هـ): «الانتصار للأولياء الأخيار»، وقد طبع جزء منه باسم: «الانتصار للشيخ الأكبر»، وفي هذا المصدر وردت نقول عن المخزومي (=الحمصي) من كتابه «كشف الغطاء»، ولم يقف عليه أبو الهدى كما يظهر وإلا لنبه عليه، كما هي عادته في ما يضعه على الناس؛ فيكثِّر له المصادر صحيحة أو مختلقة.

ويكاد يكون الموصلي في صدد دفاعه عن ابن العربي ناقلا عن الشعراني كل ما أورده من معلومات، مرت بعينها عن المخزومي (=الحمصي) من كتابه «كشف الغطاء»، بل صرح بنقله عنه، ولا أظن أن الموصلي وقف على كتاب «كشف الغطاء» أصلا، والله أعلم.

والموصلي لم ينص على أن صاحب «كشف الغطاء» هو المخزومي (=الرفاعي)، ولا أورد عنه شيئا مما جاء في ترجمة أبي الهدى له زيادة على ما ذكره الشعراني، بل لم تزدنا نقولاته عن المخزومي أي شيء جديد، وما استفدناه من نقولات الشعراني هو بعينه ما نراه في كلام الموصلي، مما أغنانا عن تكرار نقل نصوصه، أو التنبيه على ما فيها[٢].

***

(١) يوسف بن عبد الجليل بن مصطفى الجليلي الموصلي الحنفي، (ت: ١٢٤١هـ)، من كتبه: «الانتصار للأولياء الأخيار» وغيرها، انظر: «الأعلام» للزركلي: (٨/٢٣٦).

(٢) وانظر كلامه في الرسائل المجموعة باسم: «النور الأبهر في الدفاع عن الشيخ الأكبر»، من: (٣٠٧) إلى: (٣١٩).

قبر سراج الدين في صدرية بغداد ليس للمخزومي

يوجد قبر في مسجد سراج الدين بالقرب من محلة الصدرية بالجانب الشرقي من بغداد، والقسم الذي يوجد فيه المسجد والقبر من المحلة يعرف اليوم بمحلة سراج الدين، ويظنه الناس قبر سراج الدين المخزومي الرفاعي، وحتى بعض المحققين ممن كتب في المساجد والمزارات يذكر ذلك المكان، ثم يسرد الترجمة التي وضعها أبو الهدى على أن هذا الرجل هو المخزومي الرفاعي صاحب «صحاح الأخبار»، وهذا غير صحيح؛ لأنا قدمنا من قول المؤرخين أن سراج الدين المخزومي نفي إلى القدس وتوفي بها، بل لم تطأ قدمه العراق أصلا.

وأقدم من أشار إلى هذا المكان هو ابن بطوطة في رحلته ولقي المسند المحدث سراج الدين أبو حفص القزويني(١) فيه، في رجب عام: (٧٢٧هـ) وتلقى منه مسند الدارمي(٢)، **أقول**: وهو صاحب القبر في صدرية بغداد.

ثم ذكره نصوح السلاحي المشهور بمطرقجي زاده (٩٥٨هـ)، في رحلته مع السلطان سليمان القانوني إلى العراق التي كانت عام: (٩٤١هـ)، حين زار المزارات هناك، ولكن لم يزد مطرقجي زاده على تسميته، «بسراج الملة والدين حضرة الشيخ سراج الدين»، وقد رسم مسجده في رحلته بدقة(٣).

---

(١) أبو حفص عمر بن علي بن عمر القزويني: (ت: ٧٤٨هـ) على الصحيح، وقيل: (٧٥٠)، انظر: «ذيل طبقات الحفاظ»: (٣٥٨)، و«الدرر الكامنة» (٣/ ١٨٠).

(٢) انظر: «رحلة ابن بطوطة»: (٢/ ٦٤)، طبعة التازي.

(٣) وقد ذكر الدكتور عماد عبد السلام رؤوف أن أول عمارة معروفة للمسجد جرت سنة: (١١٣١هـ)، بأمر والي بغداد الوزير حسن باشا، وأن أقدم نص ورد لذكر سراج الدين هو ما ذكره مطرقجي زاده، انظر «رحلة مطرقجي زاده»: (٨٦)، ترجمة: صبحي ناظم توفيق، ت: د. عماد عبد السلام رؤوف، وانظر الهامش (٣): فقد ترجم الدكتور عماد لسراج الدين هذا على أنه المخزومي الرفاعي، وهذا من آثار أبي الهدى الصيادي، والله

ثم رأيت في رحلة شيخ الخلوتية الشيخ مصطفى بن كمال الدين البكري الدمشقي (ت: ١١٦٢هـ)، التي قام بها في: (٣ محرم عام: ١١٣٩هـ)، وانتهى منها في: (١٠ ربيع الأول عام: ١١٤٠هـ) أنه زار مسجد سراج الدين مرتين.

يقول الشيخ مصطفى البكري: «ولما وصلت جامع الشيخ سراج الدين -قدس سره المتين- الذي **بناه** المرحوم حسن باشا، وكنت جزت بجامعه **الجديد** أيضا بلغه الله من الرحمات ما يشاء»، وذكر زيارته له مرة أخرى، ولم يزد على ما سبق شيئا يفيد تعريفا بهذا الرجل[١].

وما يفهم من نصه من أن والي بغداد حسن باشا هو من بناه ليس مرادا، بل القصد أنه جدده فقط، وكان تجديده قبل أن يأتي البكري إلى بغداد بثماني سنوات؛ لأن مطرقجي زاده ذكر زيارة السلطان سليمان القانوني له ورسمه، ويظهر من الصورة التي تركها لنا أن بناءه أقدم من تاريخ التجديد الذي قام به والي بغداد.

وأيضا فالشيخ مصطفى البكري لم يزد على تسمية المكان: بجامع سراج الدين، ولا تعرض للحديث عن صاحبه، مع أنه كان يصرح بأسماء أصحاب المزارات وأنها تنسب لفلان، ويذكر رأيه الخاص إن اعتقد أن المزار لشخص آخر.

والشيخ مصطفى البكري، عرف بعض الرفاعيين ممن استضافوه في رحلته، وكانوا معه ببغداد، ولو كان سراج الدين هو المخزومي الرفاعي -الذي وضع أبو الهدى عليه الكتب وشهَّره بهذا الاسم- لاشتهر زمن مطرقجي زاده، أو زمن الشيخ البكري، ولكان التصريح باسمه وأنه المخزومي الرفاعي أول ما يرد على ذهن أحدهما، وبخاصة الشيخ مصطفى البكري؛ لأنه كان حريصا على تسجيل ما يبين حال أهل تلك المقابر، وكان من حرصه أن طلب من الشيخ قاسم الرفاعي أن يريه «البهجة الرفاعية»

المستعان.

(١) «الرحلة العراقية»، للشيخ مصطفى البكري، (٤٣، ٨١).

لينقل منها نسب الإمام الرفاعي، وقد سجله في رحلته[١]، وكثيرا ما يتحدث عن أهل تلك القبور التي عقد رحلته لزيارتها، وبعد كل هذا لا نجده يشير ولو إشارة واحدة لتبين من سراج الدين هذا!

وقال العلامة محمود شكري الآلوسي: «جامع الشيخ سراج الدين: هو من مساجد بغداد القديمة واقع في محلة الصدرية قرب محلة الشيخ عبد القادر الجيلي وهو واسع المصلى، فسيح الساحة، رصين البناء، مشيد الأرجاء على مصلاه قبة عظيمة وحولها مئذنة شامخة وفيه خطيب وإمام ومؤذن وخدام وما زال معمورا بعبادة الله تقام فيه الجمع والأعياد والصلوات المكتوبة، وقد جدد عمارته والي ولاية بغداد حسن باشا عام: (١١٣١هـ) وزخرف قبر الشيخ سراج الدين المدفون في هذا الجامع، على ما نطق به التاريخ المنقوش في لوح المرمر الذي على القبر وهذا نصه: بسم الله الرحمن الرحيم، هذا مرقد الشيخ سراج الدين قدس الله سره العزيز عمره آصف الزمان وخلاصة وزراء آل عثمان والمشار إليه بالبنان والي ولاية بغداد دار السلام، الوزير المعظم والمشير المفخم أبو الخيرات حسن باشا أطال الله عمره وأبقاه، ويسر له من الخير ما شاء وارتضاه وذلك سنة إحدى وثلاثين ومائة وألف من الهجرة، وأوصل إلى الجامع ساقية من ماء دجلة وأنشأ فيه سقاية يشرب منها المارون، والشيخ سراج الدين هذا من رجال الصوفية، وله ذكر في كتاب تاريخ أولياء بغداد»[٢].

والذي أقول به: إن هذا القبر لسراج الدين عمر القزويني، وبناؤه أقدم من زيارة السلطان سليمان القانوني له، لأن مسجده كان مبنيا يومها، وقد اشتهر عند أهل بغداد بلقبه وأنه من أولياء الله تعالى، وكذلك كان الحال في زمن حسن باشا الذي

---

(١) انظر لقاءه بالشيخ قاسم الرفاعي، وقال عنه: الشيخ الشريف الحسيني قاسم الرفاعي، «الرحلة العراقية»، للشيخ مصطفى البكري، (٢٧).

(٢) «تاريخ مساجد بغداد»، (٤١)، للعلامة محمود شكري الآلوسي، وتهذيب مُحَمَّد بهجت الأثري.

جدده بعد مائتي سنة من زيارة القانوني، كما نص البكري على ذلك، فلا يكون هذا القبر لصاحبنا المخزومي، ولا يصح بحال أن يكون له، لأنا قدمنا أنه مات منفيا في القدس.

وقد ألمح المحامي الأستاذ عباس العزاوي في كتابه: «تاريخ العراق بين احتلالين»[١]: أن القبر للشيخ سراج الدين عمر القزويني، وسأنقل نصه بحواشيه، فقد قال رحمه الله تعالى:

«جامع سراج الدين: وفي هذا العصر اشتهر الشيخ سراج الدين عمر القزويني المتوفى سنة: (٧٥٠ هـ)، ولا يزال الجامع معروفا باسم (جامع الشيخ سراج الدين)، وفي بغداد اليوم محلة تسمى بـ(محلة سراج الدين) وقد مضت ترجمة هذا الشيخ في صحيفة (٦٠)[٢]، من هذا الكتاب وهو من علماء الإجازة، والكثيرون يفتخرون في الأخذ عنه **فلا إبهام في النسبة**، وإن عدمت الصراحة في النصوص التاريخية، ويقوي هذا مكانة ابنه المترجم في صحيفة (١٣٥)[٣]، ومهما يكن فلا يبعد أن نجد ما يؤيد

(١) «تاريخ العراق بين احتلالين»: (٢/ ١٦٥، ١٦٦).

(٢) قال المحامي العزاوي: «الحافظ الكبير، محدث العراق سراج الدين ولد سنة (٦٨٣هـ)، وعني بالحديث وسمع من الرشيد بن أبي القاسم ومُحَمَّد بن عبد المحسن الدواليبي والنجم أحمد بن غزال وجمع جم، وأجاز له التقي سليمان وغيره من دمشق، وصنف التصانيف وعمل الفهرست وأجاد فيه. مات سنة (٧٥٠هـ) روى عنه جماعة من آخرهم صاحب القاموس»، وأشار إلى أن ترجمته في: «الدرر الكامنة»: (٣/ ١٨٠)، وانظر: «تاريخ العراق بين احتلالين»: (٢/ ٦٠، ٦١).

(٣) قال المحامي العزاوي: «جاء في ابن قاضي شهبة عند الكلام على وفاة مُحَمَّد بن عمر بن علي بن عمر الشيخ العالم الرئيس محب الدين ابن الشيخ العلامة سراج الدين الحسيني القزويني شيخ بغداد ومسندها وإمام جامع الخليفة المتوفى سنة: (٧٧٥هـ) أنه كان قد توفي في حدود الستين ودفن بتربة جده بالزرادين بباب الأزج. قاله الصديق الأستاذ مصطفى جواد، وبين أن مقبرة الزرادين هي في محلة الصدرية **وأقول**: المقبرة كانت مشهورة وقد رأينا وشاهدنا القبور فيها وكانت بالنظر لوصفها متصلة، وفي هذا النص ما يعين التربة وأنها اتخذت جامعا وإن لم نكن نقطع في تاريخ بناء هذا الجامع»، انظر: «تاريخ العراق بين احتلالين»: (٢/ ١٣٥)، وانظر حول هذا

رأينا هذا فيما يظهر من الوثائق والمخلدات التاريخية، وللتعرف بمنزلة الرجل ننقل نص ابن بطوطة فيه قال: «لقيت بهذا المسجد -جامع الخليفة- الشيخ الإمام، العالم الصالح، مسند العراق سراج الدين، أبا حفص عمر بن علي بن عمر القزويني، وسمعت عليه فيه جميع مسند أبي مُحَمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن فضل بن بهرام الدارمي وذلك في شهر رجب الفرد عام ٧٢٧ هـ ... الخ»[(١)]، وفي هذا ما يعين أنه اشتغل بالتدريس بعد هذا لمدة ٢٣ سنة، وأمد مثابرته على الإفادة مما زاد في احترامه والاعتقاد في علمه ومكانته في القلوب، وكان قد عمر هذا الجامع الوزير حسن باشا سنة ١١٣١ هـ، وقال المرحوم شكري الآلوسي في مساجد بغداد إن الشيخ سراج الدين هذا من رجال الصوفية وله ذكر في تاريخ أولياء بغداد، والتفصيل هناك»[(٢)].

***

الشيخ كلام الأستاذ أحمد العلاونة في: «نظرات في كتاب الأعلام» (٩٧)، فقد رجح أن يكون هو أبو حفص القزويني نفسه.

(١) «تحفة النظار»، (١/١٣٥).

(٢) «تاريخ مساجد بغداد»، (٤١).

كتب المخزومي الحقيقية التي ألفها، والكتب التي وُضِعَتْ عليه

لسراج الدين المخزومي الحمصي (=الرفاعي فيما بعد) مجموعة من المؤلفات والقصائد، وقد قال السخاوي: «كان... مشاركا في الفضائل ذا نظم ونثر متوسطين»، وعدد بعضها هو وابن فهد، فحفظا لنا بعض أسماء تلك المؤلفات، وجاء من وضع عليها عددا من الكتب سنبطل نسبتها إليه، بعد أن أستعرض كتبه الحقيقية.

***

أولاً: كتب المخزومي الحقيقية التي أثبتها المؤرخون

١- المؤلفات العلمية:

١- «سطور الأعْلَام فِي معرفَة الْإِيمَان وَالْإِسْلَام»[١] قال السخاوي: حفظه الشَّمْس السُّيُوطِيّ الموقِّع، الملقب بالمنهاجي، وهو الكتاب الوحيد الذي اطلعت عليه كاملا، وسيأتي في قسم التحقيق، وألفه حين كان قاضيا في أسيوط بين أعوام: (٨٢٥هـ، ٨٣٦هـ).

٢- «كشف الغطاء بالنور الوهبي عن جواهر أسرار ابن العربي»، كذا سماه السخاوي، وهو كتاب رد فيه على ابن المقرئ[٢] الذي رد على ابن العربي[١]، رآه

(١) له مخطوطة في المكتبة الأزهرية في مصر، برقم: (٣٠٩٣/ صعايده: ٤٠٠٣٥)، وسماه: مسطور الأعلام في معاني الإيمان والإسلام، انظر: خزانة التراث، رقم: (١٠٦٢٨٢)، أقول: وله ثانية في دار الكتب المصرية برقم: (١٣٥) مجاميع، وثالثة: بدار الكتب المصرية أيضا برقم: (٧٨٠) علم الكلام، ورابعة: في دار الكتب المصرية: (١/ ١٨٨)، وهذه الأخيرة هي التي وقفت عليها، وستأتي محققة.

(٢) شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر الشافعي المتوفى عام: (٨٣٧هـ)، انظر ترجمته في: «البدر الطالع»: (١/ ١٤٢).

الشعراني ونقل عنه، ورآه السخاوي وذكر أنه في اثني عشر فصلا، قال: «يكون في نحو مجلد»، وسيأتي في قسم التحقيق ما تبقى من نصوصه، وردود السخاوي عليه، وألفه حين كان في تعز وزَبيد، عند جمال الدين المزجاجي الصوفي تلميذ الجبرتي الداعية لمقولة ابن العربي والحلاج، في أواخر شعبان عام: (٨٢٣هـ) كما في إجازة المزجاجي[٢].

٣- «الإرشاد من المرشد إلى رب العباد»، فقه شافعي، مخطوطته في مكتبة جوتا بألمانيا، رقم الحفظ: (٩٨٨)[٣].

٤- «شرح المنهاج للنووي» ولم يكمل، وذكر السخاوي عن المخزومي: أنه ركَّب فيه الفروع والقواعد على كلمات الأصول.

٥- «توضيح المبهم والمجهول على منهاج الأصول» وهو شرح لكتاب: «المنهاج» الأصولي للإمام البيضاوي.

٦- «زاد الفقراء».

٧- «ذكر الكبائر وشرحها».

٨- «صفوة الأصفياء في خلاصة الأولياء».

٩- «روضات الناظرين».

والكتب من: (٤) إلى: (٩) لم أعرف عنها شيئا، وابن فهد المكي بعد أن سمى بعض تلك الكتب، نقلا عن إجازة سراج الدين المخزومي لجمال الدين مُحَمَّد

---

(١) وأورد المحدث الشيخ تقي الدين الفاسي (ت: ٨٣٢هـ) قصيدة ابن المقرئ في «جزء فيه عقيدة ابن عربي وحياته»: (٦٤، ٧٣)، ويقول في مطلعها:

ألا يا رسول الله غارة ثائر ... غيور على حرماته والشعائر
يحاط به الإسلام ممن يكيده ... ويرميه من تلبيسه بالفواقر

(٢) وهناك نسخة بخطه في جامع صنعاء، أشار إليها محققا نزهة المزجاجي، لعل الله ييسر الوقوف عليها قريبًا.

(٣) «خزانة التراث»، رقم: (٤٦٣٨٥)، (٤٧/ ٥١٩).

المزجاجي، قال: إن له غير تلك الكتب، مما يدل على أن له كتبا أخرى، لم أعرف عنها شيئا.

٢- نظمه وشعره:

١- قصيدة في (٣٠٠) بيت نظمها لما تزوج الجلال ابن البلقيني هَاجر ابنة تَغْري بَرْدِي، لم أقف على شيء منها.

٢- قصيدة في (٩٧) بيتا يدافع فيها عن ابن تيمية، رد فيها مقولة العلاء الحموي (٨٤١هـ) في تكفير من قال: إن ابن تيمية شيخ الإسلام، ونظمها المخزومي لما كان قاضيا على طرابلس، موافقة لرأي المصريين، وستأتي في قسم التحقيق.

٣- قصيدة في: (١٤٠) بيتا، رد فيها على «فصوص» ابن العربي لما كان باليمن، كذا قال السخاوي!

وهذا خطأ أو وهم أو تصحيف في المطبوع من تاريخ السخاوي، فقد قال السخاوي بأن المخزومي حين كان في تعز وزبيد: «نظم هُنَاكَ ردا على الفصوص لابْنِ عَرَبِي فِي مائَة وَأَرْبَعين بَيْتا، وراج أمره على أَهلهَا حَتَّى أَخذ عَنهُ الْجمال مُحَمَّد المزجاجي».

أقول: ينبغي أن يكون: ردًّا **عن** ابن عربي -كما قال الشعراني- لا ردًّا **على** ابن عربي؛ لأن الجمال مُحَمَّد المزجاجي من أكابر المتصوفين في اليمن، ومن أصحاب إسماعيل الجبرتي الداعي لفكر ابن العربي والحلاج، فكيف يكتب ردا على ابن العربي وهو بين أظهرهم، بل إن المخزوميَّ أجاز الجمالَ المزجاجي كما شاهد إجازته ابن فهد ونقل عنها، وكما مرت معنا فيما قدمت لذلك، وأيضا فإن كتابه «كشف الغطاء» كتبه دفاعا عن ابن العربي، لما كان المخزومي بزبيد عند المزجاجي ورد فيه على ابن المقرئ الذي رد على ابن العربي، فكيف يكتب قصيدة ليرد على ابن العربي وهو في

اليمن؟ وقد تكون هذه القصيدة ضمن كتابه «كشف الغطاء»، والأمر يحتاج إلى الوقوف على الكتاب نفسه كاملا للتأكد من هذا الأمر.

٤- قصيدة في رثاء شيخه سراج الدين البلقيني، في (٨٩) بيتا، وستأتي في قسم التحقيق، هذا ما وقفت له من تسمية كتبه، والله أعلم

***

ثانياً: الكتب المزورة التي نسبت إليه

سمى له أبو الهدى كتبا لم يظهر منها إلى الوجود إلا اثنان، وسأذكر هنا ما ذكره في ترجمته الموسعة، وما نسبه إليه في غيرها:

١- «سلاح المؤمن» في الحديث.

٢- «جلاء القلب الحزين» في التصوف، وهو أقدم كتاب نسبه أبو الهدى إلى المخزومي، وذكره في: «هداية الساعي».

٣- «البيان» في التفسير.

٤- «النسخة الكبرى» في علم الحروف.

٦- «كتاب الخرقة»، ذكره أبو الهدى في كتابه: «خزانة الإمداد».

٧- «كشف الغطاء عن أسرار كلام محيي الدين» في التصوف[١].

٨- «صحاح الأخبار في نسب السادة الفاطمية الأخيار»، له طبعتان قديمتان، الأولى حجرية في مطبعة: نخبة الأخبار في بمبي في الهند، والأخرى في: مطبعة مُحَمَّد أفندي مصطفى في مصر، وكلاهما طبع عام: (١٣٠٦هـ)، ثم ظهرت له طبعات أخرى، وما زال الناس يأخذون عنها، بل ويحققونها إلى اليوم! وقال لي أحد الفضلاء: إن رفاعية العراق لا يعتبرون المريد رفاعيا إذا لم يحفظ هذا الكتاب!

٩- «رحيق الكوثر من كلام الغوث الرفاعي الأكبر» طبع في بيروت في المطبعة الأدبية سنة: (١٨٨٧م)، وليس فيها كبير شيء، وهو عبارة عن كلمات وحكم منقولة عن الإمام الرفاعي، منتشرة من قبل في كتب أصحابه.

١٠- أبيات شعرية متفرقة، نثرها أبو الهدى في كتبه ونسبها إليه، ولا تصح نسبة أي شعر ذكره أبو الهدى إليه بل لا يؤتمن على أي نقل، ولا يصح له مما ذكره أي

---

(١) «قلادة الجواهر» لأبي الهدى الصيادي: (٣٥٧) إلى (٣٦٥).

كتاب من المذكورات سوى «كشف الغطاء» فقط، وأما البقية فهي موضوعة، والكتابان الأخيران هما اللذان طبعا فقط، ولم يذكرهما أبو الهدى في ترجمته الموسعة للمخزومي في «قلادة الجواهر» التي طبعت عام: (١٣٠١هـ)، مع أن «صحاح الأخبار» طبع عام: (١٣٠٦هـ)، وهو أشهر الكتب المكذوبة على المخزومي؛ لأن أبا الهدى لم يكن قد ألفهما يوم ترجمته الموسعة للمخزومي فلم يدخلا قائمة المنحولات في تلك المدة، كما قلت أكثر من مرة.

***

إبطال نسبة بعض الكتب المنحولة إلى من نسبت إليه

وإقامة الأدلة على ذلك

هذا من أهم ما في الكتاب؛ لأنه يقوم على إبطال نسبة كتب إلى عدد من العلماء سبقوا المخزومي، وإلى إبطال نسبة «صَحاح الأخبار» أيضا، ثم إبطال الكتب التي نقلت عنها وعنه مما وضع بعد تلك الكتب، وسأقتصر على الكتب الرفاعية التي تعتبر مصادر ينقل عنها الناس؛ لأنهيَ الحديث في هذا الأمر إجمالا، وسأسوق أقوى الأدلة لذلك، إن شاء الله تعالى.

فأقول وبالله التوفيق: الذي أثبتُّه في دراستي لـ«مناقب ابن الرفاعي» للهمامي، و«ترياق المحبين في سيرة سلطان العارفين» لتقي الدين الواسطي أن ثمة منحولات في التراث الرفاعي، وسقت بعض الأدلة هناك على بعض الكتب، والآن سأذكِّر بأهم تلك الأدلة، وسأزيد هنا أموراً جديدة لم أذكرها، أقوِّي فيها إبطال نسبة تلك الكتب، ومن أراد الوقوف على بعض هذا فليرجع إلى دراسة الكتابين السابقين بتحقيقي، ثم ينظر ما أورده هنا حتى تكتمل له الرؤية في بعض هذه المنحولات.

وقد عقدت هذا الفصل وبنيته على ركنين:

الركن الأول: دليل عام تشترك فيه كل المنحولات، وهذا من حيث الإجمال.

الركن الثاني: أدلة خاصة لكل كتاب منحول، وهذا من حيث التفصيل.

ولا بد أن أشير هنا: أن إبطالي لهذه الكتب هو من جهة عدم صحة نسبتها إلى من نسبت إليهم، **وأما مضامينها** فلي فيها كلام أجمله في الآتي:

هذه الكتب المنحولة تشتمل على نقول صحيحة وزيادات مدسوسة.

• فبعض النقول: إن وجدناه في كتب أخرى صحت نسبتها إلى أصحابها، فهذه النقول نحكم بصحة نسبتها إلى أصحابها الحقيقيين من كتبهم، ولا نعول على وجودها

في هذه الكتب الأخيرة المنحولة؛ لأنها لم تصح عمن نسبت إليه.

•وبعضها الآخر: مما لم نجدها في كتب سبقتها، فالإنصاف يقتضي بدايةً التوقف عن قبولها حتى تثبت لنا في كتب أخرى صح أنها لعلماء آخرين، ليمكن القول بأن النقل الفلاني هو من كتاب العالم الفلاني.

وغالب هذه الكتب المنحولة لما امتحنتها وجدت أن القصد منها ليست تلك النقول الصحيحة أصلا، بل القصد هو تلك الزيادات التي كانت تخدم غرض من وضعها.

والتوقف في تلك الزيادات هو نوع من تعطيلها وعدم العمل بها، والموقف الأحزم فيها هو الإبطال وبخاصة إن قامت قرائن تجعلنا نعرف سبب وضعها، وأنها جاءت في سياق خدمة واضعيها.

وهذه القاعدة من حيث الإجمال لفرز الصحيح من المدسوس، وأما التفصيل فقد يتشعب الكلام أكثر من ذلك.

***

بعض الكتب التي نسبت إلى علماء سبقوا المخزومي

الكتب التي زوِّرت على العلماء ممن سبق المخزومي كثيرة جدا، وجاءت كمصادر لـ«صحاح الأخبار» الذي وضع عليه، فإن ثبت بطلانها فلا شك أن «صحاح الأخبار» باطل أيضا؛ لأن إبطال المصادر يبطل ما انبنى عليها؛ فلا بد من هذا التقديم قبل إبطال «صحاح الأخبار»، وسأقوي بطلان هذه الرسائل وأربطها ببعض لتتساقط كلها، إن شاء الله تعالى.

وبداية لا بد من معرفة أسماء بعض تلك الكتب المزورة، وأسوقها مرتبة ترتيبا زمنا بحسب وفيات المنسوبة إليهم تلك الكتب، وأبطلها بحسب ما يقتضيه ترتيب الحجج، وقد أخالف هذا الترتيب هنا؛ فأقول:

•نسبوا إلى الإمام عبد الكريم بن مُحَّد الرافعي (٥٥٥هـ، ٦٢٣هـ)كتاب:

«سواد العينين في مناقب الغوث أبي العلمين»، وطبع بالمطبعة الميرية ببولاق مصر، في أواسط شوال عام: (١٣٠١هـ)، في (٣١) صفحة، ولا تعرف له مخطوطة قديمة[1].

•ونسبوا إلى عز الدين أحمد بن إبراهيم الفاروثي (٦١٤هـ، ٦٩٤هـ) كتابين:

١- «النفحة المسكية في السلالة الرفاعية الزكية»، طبع في مطبعة مُحَّد أسعد بالأستانة، في أواسط محرم: (١٣٠١هـ)، عدد صفحاتها (١٥) صفحة ولا تعرف له مخطوطة قديمة.

٢- «إرشاد المسلمين لطريقة شيخ المتقين»، طبع بمطبعة مُحَّد أفندي مصطفى

---

(١) حينما أقول: "لا تعرف له مخطوطة قديمة"، فقَيدِي للمخطوطة بأنها: "قديمة"، مهم لأن كل المخطوطات لهذه الكتب المنحولة إن وجد منها شيء فهي من مخطوطات بداية القرن الرابع عشر، وغالبا كتبت تحت إشراف أبي الهدى، بل منها ما نص ناسخها على أنه كتبها في دار أبي الهدى.

بمصر، في أواسط صفر: (١٣٠٧هـ)، عدد صفحاتها (١٣٥) صفحة ولا تعرف له مخطوطة قديمة[١].

•ونسبوا إلى عز الدين عبد العزيز الديريني، (ولد: ٦١٢ هـ، أو: ٦١٣هـ، وتوفي: بين ٦٨٨هـ، و: ٦٩٩هـ)[٢]، كتابين:

١- «غاية التحرير في نسب الغوث الرفاعي الكبير»، وله نسختان، الأولى: نسخة حديثة في جامعة الإمام ابن سعود: (٨٤٤/خ)، في عشر لوحات، وهي خالية من اسم الناسخ وزمن النسخ، والثانية: حديثة أيضا، وهي من محفوظات المكتبة الوطنية في فرنسا برقم (٦٩٤٥/ arabe)، في إحدى عشرة لوحة، وهي خالية من اسم الناسخ وزمن النسخ كالأولى، وتتضمن: الدفاع عن النسب الرفاعي واتصاله بآل البيت، ولم تطبع إلى الآن.

٢- «رسالة الكاملة»، من محفوظات المكتبة الوطنية الفرنسية برقم (٦٩٤٥/ arabe)، وهي من أربع لوحات، عدا صفحة العنوان، وتخلو من اسم الناسخ وزمن النسخ وهي حديثة، يرجع خطها لأوائل القرن الرابع عشر، وليس عليها تملكات، وخُطَّت بخط «غاية التحرير» نفسه، وكلاهما لناسخ واحد، ومضمونها: رواية لصيغة الصلاة الكاملة المنسوبة إلى الإمام أحمد الرفاعي، ولم تطبع إلى الآن.

•ونسبوا إلى أبي الحسن علي بن الحسن الواسطي (٦٥٣هـ، ٧٣٣هـ)، أربعة كتب:

---

(١) ومنه نسخة حديثة، قال ناشرها: "هذه النسخة الفريدة من مقتنيات مكتبة العارف بالله الإمام المجدد السيد مُحَّد أبو الهدى الصيادي الرفاعي قدس الله سره، ونسخت تحت إشرافه وتوجيهاته".

(٢) وقد حققت في كتابي: «إقالة المتعثر» ولادته بدقة، وأبطلت ما قيل: إنه ولد عام: (٦٢٠هـ)، وأبنت عما يتعلق بحال شيخه أبي الفتح الواسطي ووفاته، وما كُتب عنه من أخطاء من بعض المعاصرين، وسيأتي بعض ذلك في المباحث القادمة، وأما التحقيق في وفاته فيكفينا ما قاله ابن المعلم القرشي تلميذه والمجاز منه بكل كتبه، أنه توفي في: عصر يوم الخميس ٧/ رجب عام: (٦٩٤هـ)، انظر: «نجم المهتدي» لابن المعلم القرشي: (٢/ ٢٣٢).

١- «خزانة الإكسير»، وهو اسم لا مسمى تحته، ولم يظهر منه إلى الوجود شيء.

٢- «خلاصة الإكسير في نسب سيدنا الغوث الرفاعي الكبير»، طبع بالمطبعة الخيرية بمصر، عام: (١٣٠٦هـ)، عدد صفحاتها: (٨٤) صفحة، ولا تُعلَم له مخطوطة قديمة.

٣- «روح الإكسير في نسب الغوث سيدنا الرفاعي الكبير»، مخطوط حديث الخط لا يُعلَم مصدره، وعدد أوراقه: (٦١) ورقة.

٤- وألحق به ما سماه: «العقد اللجين في نسب الغوث أبي العلمين»، وهو عبارة عن مشجر نسبي، وعدد أوراقه: (١٢) ورقة، وطبع قسمه الأول دون «العقد اللجين» عن المخطوط نفسه في: دار كنان، بتحقيق: عارف أحمد عبد الغني، وعبد الله بن حسين السادة، عدد صفحاته: (٤٤) صفحة.

•ونسبوا إلى تقي الدين عبد الرحمن الواسطي (٦٧٤هـ، ٧٤٤هـ) كتاب:

«ترياق المحبين في طبقات خرقة المشايخ العارفين»، طبع بمطبعة مُحَمَّد أفندي مصطفى بمصر، في أواخر صفر: (١٣٠٥هـ)، عدد صفحاتها (٧٧) صفحة، وبينت حين حققت الكتاب أن «ترياق المحبين في سيرة سلطان العارفين»، هو الكتب الذي يحق نسبته إليه، وأن «ترياق المحبين في طبقات خرقة المشايخ العارفين» مزور مكذوب.

فهذه عشرة كتب منحولة، وثمة كتب غيرها وسأكتفي بهذه الآن؛ لأنها تهمني في إبطال ما نسبوه إلى المخزومي، وسأورد الكتب في سياق أتنزل فيه وأسلم بأنها صحيحة إلى أصحابها، لترى التناقض الذي ينادي بأعلى صوت أنهم برءاء منها، ولم يجر قلمهم على صفحاتها أبدا، وإنما هي موضوعة، وهذا لا يبرئ من عرف حالها فنقل عنها ونشرها وأنفق على طباعتها؛ لأنه اعتمدها في كتبه، ولم ينبه على ذلك،

هذا إذا غضضنا الطرف ولم نقل إنه هو من وضعها.

***

أولاً: دليل عام تشترك فيه كل المنحولات

هناك ميزات تشترك بين كل تلك الكتب التي أزعم أنها منحولة، ومن أراد أن يصحح هذه الكتب يجب عليه أولًا أن يتجاوز هذا الدليل العام المشترك، ويجيب عليه ثم ينتقل إلى الإجابة على الأدلة التفصيلية لكل كتاب.

والناظر في هذه الكتب وفي الظروف التي وضعت فيها يرى عدة أمور:

(**١**) الغريب أن كل الكتب التي أشرت إلى بعضها بأنها باطلة ومزورة في دراستي لـ«مناقب ابن الرفاعي» و«ترياق المحبين»، لا يوجد لها نسخة خطية أبدا أو لا يوجد لها أي نسخة واحدة قديمة[١]، وما وجد منها فهي نسخ لا ترتقي خطوطها إلى زمن

---

(١) وهذا باستثناء الكتب الصحيحة التي كتبت بين المائة السادسة إلى المائة التاسعة وخصصها مؤلفوها بالإمام الرفاعي، وقد أوضحت أن الكتب التي يعول عليها، هي:

١- «**أم البراهين**» منسوب إلى قاسم بن مُحَمَّد الواسطي، وأشك في صحة النسبة إليه، ولم أتحقق منها بعد؛ لأن إحدى النسخ في مكتبة الإسكندرية تنسب الكتاب إلى ابن اللبق، ولم أرها ولا أعرف لابن اللبق ترجمة، وأغفل النسبة تماما الدكتور عبد الحكيم أنيس في مقال: «بيانُ القصد من قولهم بهجة الرفاعي، والبهجة الرفاعية، والبهجة للرفاعي»، وهو أعرف الناس بالمخطوطات الرفاعية.

٢- و«**إرشاد السلوك**» لأحد تلاميذ أبي الفتح الواسطي، والنسخة الممسوخة المسماة: «ربيع العاشقين» والمنسوبة إلى الحدادي إنما هي نسخة «إرشاد السلوك» وضعها من وضعها ودس فيها الكثير من الأمور، وصرح ببعض ذلك الدكتور عبد الحكيم أنيس في مقاله السابق.

٣- و«**جلاء الصدا**» المنسوب إلى اللاري المصري، وأيضا لم أتحقق من صحة نسبته إليه بعد، وسكت على نسبتها إليه الدكتور عبد الحكيم أنيس في مقاله السابق، وكأنه ارتضاها.

٤- «**مناقب ابن الرفاعي**» للهمامي، وطبعته بتحقيقي في دار الرياحين، ثم ظهر لي أنه يحتمل أن يكون لأحمد بن عبد الرحمن بن يعقوب بن كراز، وإنما الهمامي راوية للكتاب.

٥- «**ترياق المحبين في سيرة سلطان العارفين**» لتقي الدين الواسطي، وطبعته بتحقيقي في دار الرياحين.

٦- «**شفاء الأسقام**» لإبراهيم الكازروني الشهير بحاجي حسام، وهو بالفارسية، والنسخة المخطوطة

أقدم من أوائل القرن الرابع عشر الهجري، ولا أي كتاب من تلك الكتب خالف هذه القاعدة، ولا وجدنا له نسخة أقدم من ذلك القرن، بل بعضها لا نسخ لها أبدا فقط طبعت وانتهى أمرها.

(٢)لم ينقل عن تلك الكتب من تقدموا هذا العصر اللهم إلا في كتب منحولة مثلها، نسبت إلى أناس سابقين، وأغلبها لم نجد لأصحابها ترجمة واضحة ولا تحديدا دقيقا لعصره، إنما هي ادعاءات، بعض منها باطل صريح، وبعض آخر موضع للنظر، ومن كان مشتهرا منهم لم يذكر له المترجمون أسماء تلك الكتب موضع البحث، بل لم ينقلوا عنها أبدا قبل زمن ظهورها[١].

وهاتان الميزتان مشتركتان في كل الكتب التي سأذكر بعضها هنا.

ومثل هذا الأمر لم يوجد في التاريخ أبدا، وبخاصة أن بعض هذه الكتب لم تنسب إلى أناس مغمورين، بل نسب بعضها إلى علماء كبار، لهم مكانة في التاريخ الإسلامي

المعرَّبة بنفس الاسم مختلفة عن النسخة الفارسية، وأصلها هو: «مناقب ابن الرفاعي» لأحمد الأفلاكي.

٧- «**مناقب ابن الرفاعي**» لأحمد الأفلاكي، كتبت باللغة الفارسية المختلطة بالعثمانية، وعرِّبت – على ما قيل– ورأيت لها عدة نسخ حملت أسماء أخرى ونسبت إلى أناس آخرين، وهي أكثر الكتب غلوا وتعبر عن ثقافة أناضولية ورجالها غير مشهورين في المشهور من كتب الرفاعية السابقة.

وهذه هي الكتب السبعة لها مخطوطات أقدم من أبي الهدى، وهي التي ثبت أنها صحيحة على ما فيها من مبالغات ومخالفات شرعية، وهي التي يحق لنا أن نعتبرها أصلا لمعرفة الرفاعيين على مدى أربعة قرون، وسيأتي التفصيل حين أخرج ما تبقى منها مطبوعة.

(١) وهذا الأمر الأخير قد يعتذر له بعض المخالفين: بأن المفهرسين أو المترجمين لم يثبتوا كل ما للعلماء من كتب، وهذا فيه شيء من الحق، لكن ما سيأتيك من نقد داخلي تفصيلي لتلك الكتب سيلغي هذه الاحتمالية بلا رجعة، وكذلك لا يتقوى أحد بذكر من فهرس لها ممن عاصر أبا الهدى أو أتى بعده، كالبغدادي، أو ابن كمونة، أو آغا بزرگ، أو الزركلي، أو عمر رضا كحالة، أو بكر بن عبد الله أبو زيد، أو مُحَمَّد آل الرشيد، أو غيرهم ممن ينقل عنهم، فهم ينهلون من معين أبي الهدى، أو من الوسائط التي نقلت عنه، ولا سلف لهم غيره في ذلك.

في الأغلب الأعم، فليست من قبيل المصادفة أن تكون موضع شك كبير وتكذيب من كثير من العلماء، ولا داعي لذكر أسمائهم هنا؛ لأني أخذت على عاتقي أن أبطل هذه الكتب بنفسها، فإذا جمعت نصوصها على صعيد واحد تكاذبت ونادت ببراءة أولئك الناس منها.

ولن أعتمد -كما يفعل كثيرون- على سرد أراء علماء شكوا فيها أو كذبوها؛ لأن تلك الآراء إن كانت مرسلة عن دليل فليست موضع احتجاج؛ وأنا لا أقوِّي ما انتهي إليه من نتائج بتكثير أسماء من وافقني على رأيي، بل حسبي دليله فقط إن وجدت له دليلا.

(٣) الملاحظ في هذه الكتب المنحولة أن دوافع الوضع وقرائنه فيها معلومة لظروف ذلك العصر الذي كان فيه الخلاف على بسط النفوذ من خلال الطرق الصوفية، والمكاسب المستفادة من وراء تكثير الأتباع، ونحن نعلم النزاع الذي كان بين القادرية والرفاعية بل والشاذلية أيضا للتقرب من السلطان العثماني[١].

وينظر في ذلك ما كتبه أبو الهدى ضد خصومه، أو ما كتبه أتباعه دفاعا عنه[٢]، والردود التي عليه في عصره[٣]، لقد كان في بعض الردود عليه من السَّفه ما يستحيي

---

(١) انظر: «ما هنالك» لإبراهيم المويلحي (١٨٢) وما بعد، ومقال مُحَّد رشيد رضا: «الإنصاف من مزايا الأشراف»، في «مجلة المنار» (١/ ٦٣٩)، ونص في كتاب «أم القرى» للكواكبي (١٧٢، ١٧٣)، لا ينطبق إلا على أبي الهدى وإن لم يصرح باسمه، وكتاب «عبد الرحمن الكواكبي» للعقاد، وكتاب «أبو الهدى الصيادي في آثار معاصريه» لحسن السماحي سويدان فقد استوعب غير ما ذكرناه من مصادر لبيان تلك المرحلة.

(٢) انظر: «الكوكب المنير في ترجمة الأستاذ السيد مُحَّد أبي الهدى أفندي الرفاعي الشهير» لعبد القادر قدري أفندي آل القدسي الحلبي، و«القول الفصل» للطويراني.

(٣) انظر: «الفتح المبين» للقادري، وهو رد على «ترياق المحبين» الموضوع في الخرقة، وفيه استنقص من الشيخ عبد القادر الجيلاني، و«السيف الرباني» لابن عزوز، وهو وإن كان موجها على صاحب كتاب «الحق الظاهر» الذي وضعوه منسوبا إلى الشخصية المختلقة أبي الحسن القرماني، واستنقصوا من الشيخ عبد القادر الجيلاني، لكن في التقاريظ آخر كتاب ابن عزوز صرح المقرظون بأنه موجه إلى: أبي الضلال، وهو لقب لقبه جمال الدين الأفغاني

المرء من قراءته، فضلا عن نشره[١].

هذه الظروف لمن وعى أحداث تلك الفترة مهيِّئة؛ لأن توضع مثل هذه المؤلفات لرد الخصوم الذين ما تركوا نسبا إلا وقدحوه ولا شخصا إلا وأذاعوا عنه ما ليس فيه، فهي أجواء صالحة لوضع أمثال هذه المنحولات.

ومع ذلك لا يعني أن تلك الردود تؤخذ مسلمة بكل ما فيها، لأن الخصم لا يؤخذ قوله في خصمه مسلَّما، لكن الفائدة التي نجنيها من تلك الكتابات -وبغض النظر عن المضامين- هي: أنها إن دلت فإنما تدل على الجو المحموم في تلك الآونة بين أرباب الطرق، ومخالفيهم من أبناء الطرق الأخرى، وأن البيئة صالحة للوضع والاختلاق.

وأنا هنا لا أتحدث عن بعض الذين كتبوا لأغراض سياسية كولي الدين يكن لقيط الماسونيين ولسان كرومر والإنكليز في مصر، إنما أنا أتحدث عمن كتب في إطار الخلاف بين الطُّرقيين من الصوفية أنفسهم، حتى لا يجد من يوحي إليه عقله ما يقيد كلامي في إطار الخلاف السياسي؛ فهذا أمر آخر.

(٤) مع كثرة التناقضات في تلك الكتب المنحولة، مقارنة مع المصادر الصحيحة التي يعترف الرفاعيون أنها هي الأصل الأقدم في التراث الرفاعي، لم يطبع الوضاعون أي كتاب من تلك الكتب التي أشرت إلى أنها صحيحة النسبة إلى أصحابها، وكتبت بين القرن السابع إلى القرن العاشر، لأن مضامينها تخالف ما في مضامين هذه الكتب الأخيرة، وطباعتها تفضح كل ما في هذه الكتب المنحولة من ترجمات وأقوال، مع أنهم

لأبي الهدى، واشتهر به بينهم.

(١) انظر: كتاب «المسامير» لعبد الله النديم الإدريسي فقد أسفَّ كثيرا في نقد أبي الهدى وأساء، وانظر الرد عليه في كتاب «سهام التدمير» لأحمد شكري وعلي لطفي، و«الجواب المفيد» للحافظ أحمد الغماري (٥٢، ٥٣)، ففيه اتهام واضح بأن أبا الهدى وضَّاع، وكذلك «أولياء وكرامات» للحافظ عبد الله الغماري، في الطبعة الجديدة باهتمام محمود سعيد ممدوح، بما هو أوضح من الطبعة القديمة.

طبعوا الكثير جدا من الكتب في تلك الفترة، ولم يطبعوا كتابا واحدا من الكتب الصحيحة التي كانت من مصادرهم التي يعولون عليها وينقلون عنها، وقد أُرِيدَ لهذه الكتب المتأخرة المكذوبة أن تكون من التراث الرفاعي، وقد كانت للأسف.

وبعض الطيبين ممن يطبع هذه الكتب المنحولة يتبع منهجا غريبا حين يقف على التناقض فيها، فتراه يجهد نفسه فيصحح المنحول بالمنحول، ويحاول الجمع بين تلك التناقضات، كأخينا الفاضل الشيخ أحمد رمزة جحا الدمشقي، وهذه الكتب لا يجدي الترقيع وراءها لكثرة ما فيها من تضارب، هداه الله وإيانا للحق.

***

ثانياً: أدلة تفصيلية لإبطال بعض الكتب المنحولة

١- إبطال ما نُسِبَ إلى عز الدين الفاروثي

(١) إبطال «النفحة المسكية»:

سأكتفي بثلاثة أدلة كل واحد منها كاف لهدم نسبة: «النفحة المسكية» إلى عز الدين الفاروثي، رحمه الله تعالى، وقد سقت بعضها في دراسة «ترياق المحبين»، وهنا سأزيد أدلة جديدة، وأذكر ما لم أذكره هناك.

بداية: الفاروثي ألف «النفحة المسكية» عام: (٦٧٥هـ) بطلب من الإمام إبراهيم الجعبري المصري، وهذا بحسب ما جاء في مقدمة الرسالة (ص:٤)، وتذكر هذا جيدا**!**

فأقول وبالله تعالى التوفيق:

•**أولا**: في «النفحة المسكية» ينقل الفاروثي عن كتاب: «ترياق المحبين» لتقي الدين الواسطي، في ثلاثة مواضع:

١- قال في (ص:٦): «ويحيى هذا بن الثابت بن الحازم.... وإليه ينتمي بطن بني رفاعة هؤلاء، كما ذكره **صاحب الترياق مفتي الثقلين تقي الدين بن عبد المنعم**[(١)] **الواسطي**».

٢- وقال في (ص:٦): «**قال في الترياق**: ولهم بقية في المغرب».

٣- وقال في (ص:١٢) -بعد أن سمَّى أبناء عبد الرحيم بن عثمان-: «ثمانيةٌ، ذكورٌ ستةٌ، وإناثهم اثنتان، **كما قال في الترياق**».

النقلان الأولان في «الترياق» المزور الذي طبع في صورته المحرَّفة، والنقل الأخير

---

(١) وابن عبد المنعم تصحيف عن: ابن عبد المحسن (=تقي الدين الواسطي)، ورد في «جلاء الصدا» مصحفا، وجرت به الكتب المنحولة ومن نقل عنها، وصار شخصا آخر، حملوه أحد الترياقات التي لم تخرج إلى الوجود، كما سيأتي بيانه.

منها موجود بالنص في «الترياق» المزور، وموجود أيضاً في النسخة المخطوطة التي لم تصلها يد الوضاعين[١]، ولكن أتدري من هو صاحب «الترياق»؟

تعال لأخبرك، هو: الإمام عبد الرحمن بن عبد المحسن، تقي الدين أبو الفرج الواسطي، محدث واسط، (٦٧٤هـ، ٧٤٤هـ)، والأهمّ أنه **تلميذ** عز الدين الفاروثي، الذي نسبت إليه «النفحة المسكية»، وفي هذا الكتاب ينقل عز الدين الفاروثي عن تلميذه عبد الرحمن الواسطي ثلاثة نُقُول، وهذا رغم غرابته لكن لا بأس فلنمرر هذه اللطيفة، ولكن كيف تمر التي بعدها، فاسمع منتبهاً.

الفاروثي ينقل عن «الترياق» حين كان تلميذه عبد الرحمن الواسطي في المهد**!!** لأن الواسطي بالإجماع ولد عام: (٦٧٤هـ)، والفاروثي ألف «النفحة المسكية» كما نص في مقدمتها عام: (٦٧٥هـ)، فيكون بهذا ينقل عن كتابٍ ما زال مؤلفه طفلا في سنته الأولى من عمره!

فهل هذا من كرامات الوضاعين، أم ماذا؟

***

•**ثانيًا**: ذكر عز الدين الفاروثي في: «النفحة المسكية» أنه تلقى الخرقة الرفاعية بسندين:

الأول: عن والده إبراهيم، وهو عن والده عمر، وهو عن شيخه الإمام أحمد الرفاعي، رحمهم الله تعالى، وهذا سند نظيف لا إشكال فيه[٢].

---

(١) في مطبوعة «ترياق المحبين في طبقات خرقة المشايخ العارفين» التي طبعت عام ١٣٠٥ وهي النسخة المنحولة تجد النص آخر (ص٢٠)، وفي مخطوط «ترياق العارفين المحبين في سيرة سلطان العارفين» ورقة: (٢٦٢/ب) في المكتبة الوطنية الفرنسية رقم الحفظ: (٥٢٩١) ويضم عدة كتب، ونسخ بتاريخ السبت ٢٣ ربيع الآخر ٨٢٧ عن نسخة المؤلف، وهناك نسخة هارفارد وهي للمحدث زين الدين مُحَمَّد بن علي كلاه نقلت عن نسخة علاء الدين ابن المؤلف، وعليها إجازته.

(٢) «مناقب الأسد الغالب»، لابن الأثير الجزري (ص٨٤) وما بعدها، ولابن ناصر الدين الدمشقي كلام،

الثاني: عن مُحَّد (شمس الدين)، وهو عن عمه[1] إبراهيم (الأعزب)، وهو عن عمه عبد الرحيم (ممهد الدين)، وهو عن أخيه علي (سيف الدين)، وهو عن خاله الإمام أحمد الرفاعي، رحمهم الله تعالى[2].

هذا السند الثاني مكذوب؛ لأمور:

(**١**) بحسب ما أورده في «النفحة المسكية» يجب أن يكون مُحَّد شمس الدين آخذًا عن ابن عم أبيه إبراهيم الأعزب، لا عن عمه، لأنه ذكره فيها وسماه: شمس الدين مُحَّد، بن أبي الحسن **مُحَّد!**، بن عبد الرحيم، بن عثمان، وأما إبراهيم الأعزب فهو ابن علي، بن عثمان، مع أنه ورد في الكتاب نفسه أن إبراهيم الأعزب ليس له إلا أخ واحد هو: أحمد الأخضر، وليس أبو الحسن مُحَّد أخ لإبراهيم الأعزب، ولا له ولد اسمه مُحَّد شمس الدين، أصلا!!

والحق: أن شمس الدين مُحَّد، هو ابن عبد الرحيم بن عثمان، ولقبه: رمَّانة القبَّان، وقد أخذ عن ابن عمه إبراهيم الأعزب ليس غير، وأبو الحسن مُحَّد –الذي زعم أنه أبٌ لشمس الدين مُحَّد المذكور– إنما هو أخوه، تزوج ابنة عمه فاطمة بنت علي بن عثمان، ونصوا على أنها لم تلد له، بل لم يذكروا له ذرية أصلا في الكتب الرفاعية الصحيحة[3]، فكيف جعل مُحَّدا شمس الدين ولدا لأبي الحسن مُحَّد، وإنما هو أخوه؟!

ونحن هنا نتحدث عن الإمام عز الدين أحمد الفاروثي، أعلم أهل زمانه بآل الرفاعي وعنه انتشرت الأسانيد لهذه الخرقة، وهو شيخ الحديث والقراءات في واسط وبلاد الشام، فانظر ترجمته فمثله لا يأتي بهذه التخبطات!

وقد بينته في كتابي: «إقالة المتعثِّر»، وفيه تفصيل محقق حول أسانيد الرفاعية.

(١) بل عن ابن عم أبيه، بحسب سندهم هذا.

(٢) «النفحة المسكية»، المكذوبة على الإمام عز الدين الفاروثي: (ص١٣، ١٤).

(٣) وانظر تفصيل ذراريهم في كتابي: «إقالة المتعثِّر»، وهناك تجد المصادر المخطوطة عنهم.

(**٢**) لنتبرع ونصحح لهم السند الثاني، ونحسن الظن ونقول: إنه عنى: مُحَمَّدًا شمس الدين الملقب برمانة القبان بن عبد الرحيم بن عثمان، وأن السند سقطت منه كلمة "ابن"؛ فيكون هكذا: مُحَمَّد شمس الدين عن "ابن" عمه إبراهيم الأعزب..إلخ، ومع ذلك فالسند ساقط!

ويظهر ذلك بعملية حسابية بسيطة جدا؛ فقد عاصر عز الدين الفاروثي منذ ولادته (٦١٤هـ) حتى وفاته (٦٩٤هـ):

١- علي (قطب الدين= شيخ الرواق الخامس، ت:٦٢٤هـ)، وسنُّ الفاروثي (١٠) سنوات.

٢- أحمد (نجم الدين= شيخ الرواق السادس، ت: ٦٤٨هـ)، وسنُّ الفاروثي (٣٤) سنة.

٣- أحمد (شمس الدين=المستعجل، شيخ الرواق السابع، ت:٦٧١هـ) وسنُّ الفاروثي (٥٧) سنة.

٤- مُحَمَّد (تاج الدين= شيخ الرواق الثامن) وتوفي: (٧٠٤ هـ)، عاصره الفاروثي (١٠) سنوات؛ ثم توفي الفاروثي قبله عام: (٦٩٤هـ).

والآن: هذا السند فيه: أن عز الدين الفاروثي أخذ الخرقة الرفاعية -وهذا هو المفروض زمنيا- عن: مُحَمَّد (شمس الدين=شيخ الرواق الرابع)، ومُحَمَّد هذا توفي -على ما أرخه البناكتي- في عام: (٦٠٧هـ)(١)!!

لقد كان الفاروثي حين وفاة شيخه في عالم الغيب، لأن الفاروثي لم يولد بالإجماع إلا في سنة: (٦١٤هـ)؟!!

وحتى لا يقال: إني أتعامل مع تواريخ غير منصوصة في مصادرهم موضع البحث، سأزيد البيان؛ فأقول: لنتنزَّل ونأخذ بما أرخه صاحب «إرشاد السلوك» -وصاحبه

(١) «تاريخ البناكتي»: (ص٢١٣- ٢١٤)، وفي الطبعة الفارسية: (ص٣٠٩، ٣١٠).

تلميذ لعز الدين الفاروثي، وكتابه من الكتب المعتمدة- في أن وفاة مُحَّد شمس الدين عام: (٦١٩هـ)[(١)]، فقد ورد في «النفحة المسكية»: أنَّ محمدًا أبا الحسن -والمفروض بحسبها أنه أب لمحمد شمس الدين- «أعقب.... السيدَ **شمسَ الدينِ مُحَّداً إمامَ الوقتِ**»[(٢)]، وهو نفسه شيخ الفاروثي في السند.

فقول الفاروثي عن شمس الدين مُحَّد: «إمام الوقت» -أي: أنه حي وقت تأليف الكتاب عام: (٦٧٥هـ)- وشمس الدين مُحَّد **عندهم** استلم مشيخة الرواق عام: (٦١٠هـ)، وتوفي عام: (٦١٩هـ)، فكيف يقول عنه: إمام الوقت في زمن تأليف الكتاب، وكان شمس الدين مُحَّد متوفيا قبلها بـ(٥٦) سنة[(٣)]؟!

على أنَّ مُحَّدا أبا الحسن لم نجد أحدا سمى له ولدا في الكتب القديمة المعتمدة عندهم، ومن زعم ذلك فعليه بنص من غير هذه الكتب الأخيرة الظنينة، التي ملئت بالأكاذيب.

والصواب: هو السند الأول وقد سُرِقَ من كلام ابن الجزري في كتابه «مناقب الأسد الغالب»، وأما السند الثاني فموضوع مكذوب، ومثل هذه الأمور لا تصدر عن قلم الإمام الفاروثي، وهو هو كما سبق وأشرت.

***

(١) وقد أثبت هذا التاريخ في «إرشاد المسلمين»: (ص١٠٨)، و«روضة الناظرين»: (ص:٩٨)، وأصل مصدره: النسخة القديمة من «إرشاد السلوك»: (٥/أ)، والنسخة الحديثة الثانية له والمسماة: «ربيع العاشقين» (٩/أ)، التي دسوا فيها ما أرادوا، وسيأتي كلام الأستاذ أحمد جحا في جعله تاريخ وفاته: (٦٢٩هـ)، ونبين ما فيه.

(٢) «النفحة المسكية»، المكذوبة على الإمام عز الدين الفاروثي: (ص١٣).

(٣) ولا يعترض على إيرادي الأخير بأن الفاروثي يتحدث عن تاج الدين مُحَّد المتوفى عام (٧٠٤هـ)، لأن هذا حسب ترتيبهم لمشيخة الرواق هو الشيخ الثامن، ولم يأخذ عن إبراهيم الأعزب، الذي هو الشيخ الثالث، بل أخذ عن الشيخ السابع أحمد قطب الدين، الذي يضطربون في وفاته بين (٦٤٥هـ) أو (٦٤١هـ)، ونقدي هذا هو بناء على ترتيبهم للمشيخة ولتواريخ وفياتهم عندهم، وإلا فترتيب المشيخة أوضحته بالأدلة في كتابي: «إقالة المتعثر»، على خلاف ما وضعوه.

•**ثالثًا**: «النفحة المسكية» ألفت بطلب من برهان الدين الجعبري المصري (٥٩٩هـ، ٦٨٧هـ)[(١)]، والسؤال هنا: ما حاجة الجعبري المصري ليطلب من الفاروثي العراقي إجازة له بالطريقة الرفاعية، والفاروثي أصغر منه عمرا بخمس عشرة سنة، وقربَ الجعبري خليفةُ الرفاعي المباشر أبو الفتح الواسطي[(٢)]، وشهرته كبيرة في الإسكندرية، وهو من أوَّل من أدخل الرفاعية إلى مصر، فإن روى الجعبري عنه فبواسطة واحدة، وإن روى عن الفاروثي فبثلاث وسائط، ونحن نعلم أن أبناء ذلك الزمان يجتهدون في علو الإسناد، ولا يأخذون عن الأصغر والأبعد إذا وجد الأكبر والأقرب، وهذا عرف معمول به ومعتبر في ذلك الزمان.

وكيف يجهل الجعبري -وعمره حين ألف الفاروثي النفحة المسكية (٧٦) سنة- أبا الفتح الواسطي بلديَّه وخليفة الرفاعي المباشر، حتى يحتاج إلى طلب الخرقة من الفاروثي البعيد عنه مكانا والصغير سنا، على أن الجعبري شاذلي الخرقة[(٣)]، ولم نجد في ترجمته ذكر أنه أخذ الرفاعية إلا في هذه الكتب المنحولة.

والجعبري هو الشخص نفسه الذي يروي عنه عبد العزيز الديريني في ما نسبوا إليه كذبا كتاب «غاية التحرير»؛ الذي صرح فيه أنه كتبه عام: (٦٣١هـ)، خبرا طويلا يناقش فيه نسب الرفاعي عن علم ومعرفه، وهذا التاريخ قبل أن يؤلف الفاروثي رسالته

---

(١) برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن مِعْضاد بن شدَّاد الجَعْبَري الشاذلِي الأستاذُ الزاهد، صاحب الأحوال والكرامات، كان رحمه الله ممن ظهرَ بالولاية، وكان له اعتقادٌ كبير في قلوب الخواص والعوام، انظر: «شذرات الذهب» (٣٩٩/٣)، و«طبقات الأولياء»: (٤١٢) لابن الملقن، فقد جعل ولادته (٥٩٧هـ)، ووفاته في محرم (٦٧٨هـ).

(٢) حققت ما يتعلق بأبي الفتح الواسطي في «إقالة المتعثر»، وبينت أن وفاته عام: (٥٨٠هـ) خطأ محض، والقول بهذا التاريخ ينقض ما دسوه على الجعبري أيضًا؛ لأن الجعبري لم يكن مولودا يوم وفاة أبي الفتح الواسطي إن كانت عام: (٥٨٠هـ)، فكيف يروي عنه كما ورد عند الديريني، في الكتاب المكذوب عليه، والمسمى «غاية التحرير»، وسيأتي الكلام عليه.

(٣) نص على ذلك الكوهن الفاسي صاحب: «طبقات الشاذلية الكبرى» (٦٩).

بـ(٤٤) سنة، ومن كان هذا حاله، لا يطلب من الفاروثي أن يكتب له رسالة لبيان النسب الرفاعي، وسيأتيك خبره حين أبطل الرسالتين المكذوبتين على الديريني.

ولو تتبعت نصوص «النفحة المسكية» لبان لي غيرها بناء على هذه الميزان، فلو جُمِعَت بقية النصوص فيها وقيست بهذه التواريخ، لتقوى بطلان أكثرها، وأظن أن عدم نسبة هذا الكتاب إلى الفاروثي الآن صار واضحاً بأدنى تأمل.

***

(٢، ٣) إبطال «إرشاد المسلمين» و«سواد العينين»:

يظهر لي أن واضع «إرشاد المسلمين» كان حذرا في كتابه هذا، فلم يكثر من النقول عن المصادر كما وقع له في «النفحة المسكية»؛ لذلك سأبين بطلانه، وفي ضمنه إبطال لـ«سواد العينين» المكذوب على الرافعي أيضا، بداية:

• ينطبق على هذين الكتابين كل ما ينطبق على الكتب موضع البحث من إيراد الدليل العام المشترك بين كل المنحولات بكل مفرداته التي سبقت في أول البحث، فالجواب عليها لازم لمن يتصدى لإثبات هذين الكتابين أيضا، فراجعها لتعرف ما فيها.

• وأما ما يخص النقد الداخلي لبيان ما في الكتابين من اختلاق وتضارب، فأقول وبالله تعالى التوفيق:

أولا: ذكر عز الدين أحمد الفاروثي أن والده إبراهيم توجه به عام: (٦٢٢هـ)، إلى أم عبيدة، وعمر الفاروثي ثماني سنوات، قال: «في خلافة شيخنا ومولانا السيد شمس الدين مُحَمَّد الرفاعي سبط النفس النفيسة الرفاعية...إلخ»[١].

---

(١) «إرشاد المسلمين» (ص:٣٥)، مع أنه ذكر في «النفحة المسكية» أن شمس الدين مُحَمَّد الذي عده شيخه في السند هو ابن أبي الحسن مُحَمَّد بن عبد الرحيم! وقد بينت ما فيه من تخبط.

والفاروثي يذكر شمس الدين مُحَمَّد هذا في نفس الكتاب ويقول عنه: «كانت مدة خلافته سبع سنين وأشهرا، وتوفي أول شهر رجب سنة تسع عشرة وستمائة، وغسله مُحَمَّد النقيب، ودفن عصر يومه في قبة جده رضي الله عنهما»[(١)]، وتاريخ وفاته صحيح، ولكن من وضع الكتاب لم يستطع تجاوز عادته إلا وانتقص من النص[(٢)].

فعز الدين الفاروثي عام: (٦٢٢هـ)، كان بعمر ثماني سنوات، ولكن كيف يرى شيخه مُحَمَّدا وهو قد مات قبلها بما لا يقل عن سنتين؟! لأنه توفي -بنص كلامه نفسه- في رجب عام: (٦١٩هـ).

وقد علق أخونا الأستاذ أحمد رمزة جحا، في طبعته لـ«إرشاد المسلمين»[(٣)] لما رأى هذا الاضطراب، بأن تاريخ وفاته: (٦٢٩هـ)، وأن كل الكتب الرفاعية -المعتمدة عنده- والتي ذكرها في كلامه أخطأت في تاريخ (٦١٩هـ)! لأنه رأى التناقض بين زيارة عز الدين الفاروثي عام: (٦٢٢هـ)، والتاريخ الأول (٦١٩هـ) لوفاة مُحَمَّد شمس الدين؛ والتاريخ يكذِّب هذه الزيارة أصلا، فكيف لو رجع إلى تاريخ البناكتي حيث يؤرخ وفاته عام: (٦٠٧هـ)، فماذا كان يفعل؟!

على أن أخانا استدل بترتيب المشيخة بحسب نقل الوتري في الكتاب الموضوع

---

(١) «إرشاد المسلمين» (ص:١٠٨).

(٢) فقد ذكر: أن من غسله مُحَمَّد النقيب، هكذا مطلقا، ليوهم بهذا الإطلاق أنه نقيب الأشراف، وهذا هو المعنى المتبادر إلى الذهن في أمثال هذه الكتب، والمنصوص عليه أنه: **مُحَمَّد بن سليمان نقيب الفقراء**، وهذا القيد مهم لمن عرف استغلال هذا الوضاع لكل لفظة ترد في العبارات وتخدم أغراضه؛ فقد عاينت من فعله هذا الكثير، وأصل كلامه هو لصاحب «إرشاد السلوك»، حيث قال: «ثمَّ توفِّي بعده السيِّد السَّعيد الشَّهيد العالم العارف مفتي العراق سيِّدي شمس الدِّين محمَّد بن عبد الرَّحيم بن عثمان -قدَّس الله روحه- ظهر يوم الأربعاء مستهلِّ شهر رجب المبارك، سنة: تسع عشرة وستمائة، وغسَّله محمَّد بن سليمان نقيب الفقراء بالجامع، قبلةَ المشهد الشَّريف مع جدِّه، رحمهم الله تعالى»، انظر: «إرشاد السلوك»: (٥/أ)، والنسخة الثانية له والمسماة: «ربيع العاشقين» (٩/أ).

(٣) (ها١، ص:٢١٢، ٢١٣).

عليه، ولو أنه تأمل ما أرخه به صاحب «إرشاد السلوك» المخطوط، والنسخة الممسوخة المسماة بـ«ربيع العاشقين» والمكتوبة في زمن أبي الهدى لوجد تاريخ وفاته نفسه: (٦١٩هـ) أيضا.

والأستاذ يحاكم كل الاضطرابات في هذه الكتب فيرجعها إلى الكتب التي هي موضع إشكال أصلا، فلو أنه نظر فيمن أرخ لهؤلاء الرجال في كتب مستقلة لم يدر حولها شكوك لعرف حقيقة الأمر.

وانظر كلامه من طبعته[١] لترى كيف يحاكم هذه الأمور، فيرد الخلل إلى المنحول للجمع بين ذلك الاضطراب الذي لا ينتهي، كمحاولته تغيير وفاة قطب الدين علي أبو الحسن (=عبد المحسن حسب ما شهَّروه به) التي ينص ابن الشعار الموصلي في «قلائد عقود الجمان» (٢٨٣/٤، ٢٨٤) على ترجمته بتفصيل لا تجده في كتاب آخر، وينقل فيه عن صدر الدين أبي القاسم الرفاعي عن قطب الدين علي أبي الحسن وعن غيره من الرفاعيين كثيرا من الأمور، وينص على أنه توفي عام: (٦٣٦هـ) موافقا للكتب الرفاعية المخطوطة، وكتاب ابن الشعَّار من مصادر ابن خلكان، لو فعل أخونا الفاضل ذلك لاهتدى إلى الصواب، ولم يتروَّح إلى تلك الترقيعات التي لا تفيد.

وأما من سماه في كلامه –في محاولة يائسة للجمع بين ذلك الاضطراب– "أبا الحسن علي" وجعله غير أبي الحسن الذي شهَّروه بعبد المحسن، فمحض وهم، وإنما هو أبو الحسن مُحَمَّد، وقد فرقت بين هذين الأخوين المكنيين بأبي الحسن في «إقالة المتعثر» بدقة لا تجدها في هذه الكتب الظنينة.

على أن الترقيع وراء هذه الكتب المنحولة لا يجدي أبدا، وترتيب المشيخة أثبته بالأدلة في «إقالة المتعثر» على خلاف ما ذكره الأخ الفاضل فلينظره من شاء، لأن المساحة تضيق عن رد كل ما ذكره، هداه الله وإيانا للحق.

---

(١) (ها١، ص:٢١٥).

ثانيا: لو نظرنا إلى رحلة عز الدين أحمد الصياد، حين انتهى به المطاف ونزل متكين ظهر يوم خميس عام: (٦٤٣هـ)، وذكر قصة خضراء أم الخير التي كانت مقعدة منذ أربع سنوات، فرأت في المنام أن رجلا بصفات معينة سيشفيها، فقام أخوها عبد الرحمن بن علوان وبحث عنه فكان الصياد هو المقصود، وقد جاء في هذه القصة قولهم: «فقام الشيخ عبد الرحمن وتفقد القرية فرأى الشيخ الأجل القطب الأكمل مولانا السيد أحمد الصياد –قدس سره– مع ابن أخيه القطب الجليل الشيخ شرف الدين **أبو بكر** ابن مولانا الشيخ الأصيل السيد عبد المحسن أبي الحسن بن عبد الرحيم الرفاعي ﷺ»[١].

وهم متفقون في كتبهم موضع البحث أن وفاة أبي بكر[٢] بعد وفاة الصياد بأيام، عام: (٦٧٠هـ)، وأنه دفن في الجامع عند الشباك تجاه قبة الصياد في متكين[٣].

والسؤال: هل مات أبو بكر في متكين في هذه السنة حقًّا، أم أن الرجل لم يبرح أرض العراق، ولم يمت إلا بعد هذا التاريخ؟ وهل ترك عمَّه الصيادَ بعد عام: (٦٤٣هـ) حين شهد كرامة شفاء أم الخير المقعدة، وعاد إلى العراق ثم رجع ليموت في متكين أم لا؟

دعونا نلم بجانب من حياة أبي بكر من الكتب الرفاعية التي لا يشك الرفاعيون فيها، بل ينقلون عنها، وهي ما زالت مخطوطة.

---

(١) «إرشاد المسلمين» (ص:٢٠٨)، طبعة الأخ أحمد جحا.

(٢) ترجمه الفوطي وقال: «محيي الدّين أبو بكر بن أبي الحسن بن عبد الرحيم الرفاعي البطائحيّ الشيخ الزّاهد، من البيت المعروف بالزّهد والدين والتفرّد بالعبادة والمعرفة واليقين، وله المريدون الّذين تشبّهوا به في العبادة وحفظ الأوقات والاشتغال بمكارم الأخلاق، وبذلك اشتهروا في العراق، وظهرت آثار نجابتهم في جميع الآفاق»، وأخطأ المحقق في تعليقه على هذه الترجمة فظنه شخصا آخر، انظر: «مجمع الآداب في معجم الألقاب» (٥/ ٥١، ٥٢)، ترجمة: (٤٦١٤).

(٣) «قاموس العاشقين» (ص: ٦١)، وهو كتاب يدخل في سياق بقية المنحولات.

(**١**): سياق نسب أبي بكر صحيح كما ورد في القصة، في الكتب الصحيحة والمنحولة؛ فلا يلتبس بشخص آخر.

(**٢**): صاحب كتاب «أم البراهين» كتبه عام: (٦٧٨هـ)[١]، وأخبرنا عن موت أبي بكر فقال: «**فمات** أبو بكر عن ثلاث نساء، وولد اسمه أحمد»[٢]، ولم يحدد لوفاته تاريخا.

والنتيجة من هذا: أنه حين أُلِّفَتْ «أم البراهين» عام: (٦٧٨هـ)، كان أبو بكر متوفيا، وقد نص أبو الهدى على أن صاحب «أم البراهين» ألفها في هذا التاريخ[٣].

(**٣**): الذي لا يعرفه الكثيرون أن صاحب «إرشاد السلوك» نص على وفيات الرفاعيين بدءا بوفاة الإمام أحمد الرفاعي، مرورا بذويه وأقاربه حتى عام: (٦٧٦هـ)، ولم يذكر أن أبا بكر الذي نتحدث عنه كان متوفيا في هذا التاريخ، بل على العكس من ذلك، فإنه ذكر أن أبا بكر كان في العراق يشهد جنازة علي بن أحمد (نجم الدين) بن علي بن عثمان، في عام: (٦٥١هـ) حين كان أبو بكر في السويدا، فجاءته جنازة علي المذكور، فشيعها إلى أم عبيدة[٤].

إذن نحن بين تاريخين:

(١) «أم البراهين» لوحة: (٢٨/ب).

(٢) «أم البراهين» لوحة: (٢٧/ب، ٨٢/أ) وزوجاته هنَّ: ست النسب بنت أحمد (نجم الدين) بن علي بن عثمان، ولم تلد له، وخديجة بنت عمه شمس الدين أحمد بن عبد الرحيم، ولم يعش لها ولد، وبنت الكامل من أهل الهمامية فولدت له أحمد.

(٣) «التاريخ الأوحد» لأبي الهدى الصيادي: (ص:٣٢).

(٤) قال في «إرشاد السلوك»: لوحة: (٥/ب)، والنسخة المسماة «ربيع العاشقين»: (٩/ب): «ثمَّ توفِّي بعده سيِّدي السَّعيد الرَّشيد العالم، سيفُ الدِّين علي -قدَّس الله روحه- بواسط سنة: إحدى وخمسين وستمائة، وحمل إلى الجزائر، ثمَّ أحدروه في الوَرجيَّه فوصل السُّويدا، فوجدهم سيِّدي محيي الدين أبو بكر بن أبي الحسن -قدَّس الله روحه- فسألهم عنه فعرفوه أنَّه قد توفِّي، فأخذوه إلى أم عبيدة، ودفن بمشهد جدِّه، رضوان الله عليهم أجمعين».

الأول: (٦٧٨هـ) لصاحب «أم البراهين»: ينص فيه على وفاة أبي بكر، ولا يذكر أي شيء عن وفاته في متكين، ولا كل ما مر من تفاصيل في: «إرشاد المسلمين» في قصة رحلة الصياد.

والثاني: (٦٧٦هـ) لصاحب «إرشاد السلوك»: يعدد وفيات الرفاعيين حتى هذا التاريخ، ولا يذكر بين المتوفين أبا بكر[١]، بل نص على أنه كان في العراق عام: (٦٥١هـ) حيا يرزق.

والنتيجة الواضحة من ذلك: أن أبا بكر توفي بعد عام: (٦٥١هـ) ويبقى الاحتمال مفتوحا إلى عام: (٦٧٨هـ)، زمن تأليف «أم البراهين» حيث أخبرنا أن أبا بكر كان متوفيا في زمن تأليف الكتاب.

أقول: لما توفي أبو بكر تزوج ابن عمه أحمد (شمس الدين المستعجل)، بزوجتي أبي بكر المذكور، وهما: ست النسب، ولم تلد له، وضرتها بنت الكامل من قرية الهمامية، ورزق من بنت الكامل ولدين هما: **عبد الرحيم** (نجم الدين)، **ويحيى**، وتوفي أحمد شمس الدين المستعجل عنهما، وعن ولد هو: **محمد**[٢] (تاج الدين)، وبنت هي: **خديجة**[٣].

فإذا علمنا أن أحمد (شمس الدين المستعجل) توفي عام: (٦٧١هـ) بالاتفاق بين مؤرخي الرفاعية وغيرهم، وعرفنا أنه تزوج زوجتي أبي بكر وأنجب من بنت الكامل ولدين، وبأقل تقدير يحتاج الأمر إلى مدة زمنية حتى تعتد المرأتان لوفاة زوجهما أبي

---

(١) قال في «إرشاد السلوك»: لوحة: (٦/أ)، والنسخة المسماة «ربيع العاشقين»: (١٠/أ): «ثم توفي... سيدي عبد الله بن أحمد -قدس الله روحه- يوم الأربعاء عاشر ربيع الأول سنة: **ستة وسبعين وستمائة**، ودفن إلى جانب أبيه نجم الدين -قدس الله روحه- بمشهدهم سلام الله على ساكنيها». ثم قال بعد أن ذكر تاريخ هذه الوفاة الأخيرة: «وهذا الذي وقفنا له ووجدناه في تاريخهم إلى زمننا هذا، رحمة الله عليهم أجمعين».

(٢) أمه: فاطمة بنت الشيخ صالح القنطرة.

(٣) «أم البراهين من مقالات وارث الأنبياء والمرسلين»، مخطوط الظاهرية اللوحة: (٢٨/ أ).

بكر ثم تتزوجان ثم تحمل إحداهما ثم تلد ثم ترضع وليدها، ثم تحميل بوليدها الآخر.

والحال الطبيعي لمثل هذا وبأقل تقدير أن يكون هناك أربع سنوات وربما أكثر، وعليه:

فأبو بكر توفي قبل التاريخ الذي حددوه في رحلة الصياد (٦٧٠هـ) بما لا يقل عن أربع سنوات بل أكثر، وأبو بكر لم نر نصا يذكر أنه خرج من أم عبيدة، وحين تزوج أحمد شمس الدين المستعجل زوجتي أبي بكر كنَّ معه في أم عبيدة، وهذا يبعد تماما أن يكون أبو بكر توفي في متكين أصلا.

ولا شك أن هذه النتيجة غير مرضية للممتعضين اللذين أراهم الآن، وأرى الحيرة والغضب تملأ وجوههم، لكن هذا الأمر برسمهم للجواب عنه، والله الهادي.

***

ثالثا: في «الإرشاد» ينقل الفاروثي (٦١٤هـ، ٦٩٤هـ) عن الإمام عبد الكريم الرافعي القزويني (٥٥٥هـ، ٦٢٣هـ)، في ثلاثة مواضع، وهنا سأعتمد طبعة «الإرشاد» للأخ أحمد رمزة جحا؛ لنرى ما فيها.

فمنها: قول الفاروثي (ص:١٠٨): «حدث شيخنا إمام الدين عبد الكريم الرافعي القزويني –رحمه الله– أن السيد أحمد...إلخ»، وهذا النص في «سواد العينين» (ص: ٦٣).

ومنها: قوله في سياق رحلة الصياد ووجوده في المدينة أن ممن أخذ عنه الطريقة الرفاعية: «الإمام عبد الكريم بن مُحَّد الرافعي القزويني صاحب الشرح الكبير على الوجيز..إلخ». (ص: ٢٠٥)، ولا ذكر لهذا الكلام في: «سواد العينين» التي أرخ كتابتها عام: (٥٨٨هـ).

ومنها: قوله (ص: ٢٠٩): «وقال الإمام عبد الكريم الرافعي في مختصره سواد العينين: أخبرني الشيخ العارف أبو زكريا جمال الدين الحمصي...إلخ»، يوافق «سواد

العينين»: (ص: ٨٠)

والنتيجة: على التنزُّل بصحة كل هذا الكلام أن كتاب «سواد العينين» للرافعي وقع في يد الفاروثي، ونقل عنه في «الإرشاد» في موضعين، وزاد نقلا آخر ذكر فيه مجاورة الصياد في المدينة المنورة وأن الرافعي ممن أخذ عنه الطريقة الرفاعية هناك.

فلنسلم بداية بأن «سواد العينين» للرافعي؛ وأن «الإرشاد» للفاروثي؛ لنرى ما وراء ذلك من التخبطات، وفي هذا ما يسقط «سواد العينين» أيضا.

«**١**» في عام: (٦٢٢هـ)، خرج أحمد الصياد من العراق قاصدا الحج، ولما تم حجه وعمرته اتجه إلى المدينة المنورة وجاور تسع سنوات، وفيها أخذ الرافعي وعلم الدين السخاوي وابن نميلة الحسيني الطريقة الرفاعية عن الصيَّاد، كما ذكر الفاروثي في: «الإرشاد» (ص:٢٠٥).

وعلى كلامه: فالصياد كان في المدينة المنورة بعد الحج في آخر عام (٦٢٢هـ)، لأن الحج يكون في: شوال وذي الحجة وذي القعدة؛ وهي الشهر التاسع والعاشر والحادي عشر، فمن الواضح أنه كان في آخر شهر من السنة المذكورة في المدينة مجاورا أو في أول التي بعدها؛ فالفارق شهر واحد فقط بين نهاية (٦٢٢هـ)، وبداية (٦٢٣هـ).

فهل حقا كان الرافعي في المدينة المنورة أواخر: (٦٢٢هـ)، فأخذ الطريقة الرفاعية؟ وهل سافر بعدها إلى بلده قزوين ليتوفى في ذي القعدة سنة: (٦٢٣هـ)[1]؟

(١) وما نقلوه: بأنه توفي في ذي القعدة سنة: (٦٢٣هـ) هو المعتمد، وأما القول بأنه توفي في أوائل سنة: (٦٢٤هـ) فهو كلام لابن الصلاح، وقصد أنه في التاريخ الثاني بلغتهم وفاته في دمشق، وكان توفي قبلها، كما سيأتي كلامه للنووي، بل نص: حمد الله بن أبي بكر المستوفي القزويني في كتابه «تاريخ گزيدة» (ص: ٦٨٤) على وفاته بدقة في: (٦/ ذي القعدة/ ٦٢٣هـ)، وبلغ (٦٨) عاما، وأورد ذلك في بيتي شعر فارسي فقال:

«حجـــة الإسلام إمــــــام رافعي … آنكه بود او شارح هر مشكلات

ششصد وبيست وسه از هجرت شُمُر … ماه ذي قعده ششم بودش وفات»

فالأحداث المذكورة منذ أخذ الرافعي للطريقة الرفاعية في المدينة، ثم سفره كهلًا في آخر حياته، ثم وصول بلده قزوين والموت فيها، جرت في مدة لا تتجاوز سنة واحدة على أبعد تقدير، ولعله أمر محتمل ويحدث كثيرا، لكن اسمع ما أقول:

قبل ذي القعدة من عام (٦٢٣هـ) كان الرافعي في قزوين ولم يكن في المدينة المنورة!!

نعم لقد كان الرافعي في قزوين حيث مر خوارزم شاه منكبرتي بقزوين، فزار الإمام الرافعي وقبَّل يده بعد أن رجع من غزو الكرج في تفليس[(١)].

فما هي المركبة العجيبة التي انتقل بها الرافعي أوائل عام: (٦٢٣هـ) بعد أن كان بالمدينة المنورة وأخذ طريقة رفاعية من الصياد، ثم صار في قزوين فزاره خوارزم شاه، حتى إنهم جعلوا هذه الحادثة علامة على تحديد وفاته في قزوين، وقد دفن فيها[(٢)]؟

والذين قرؤوا أدب الرحلات لمن جربوا السفر إلى الحج من أبناء ذلك الزمن يعلمون ما أعني، وقدِّر ما شئت من مدة مراعيا ظروف السفر في ذلك الزمن؛ ثم قدر أي مدَّة يحتاجها الصياد منذ بلوغ المدينة المنورة؛ ليعرفه الناس ويكون له مكانة بينهم فيتتلمذ عليه كبار علمائها: كابن نميلة الحسيني، وعلم الدين السَّخاوي، وعبد الكريم

وهذا أفاده الدكتور مُحَّد عبد الرحيم بن الشيخ مُحَّد علي سلطان العلوم في: «ترجمة الإمام أبي القاسم الرافعي» لابن رافع السلامي، (ص:٣٩، ها:١)، بتحقيقه، فجزاه الله خيرا.

(١) نقل ذلك السبكي عن خط الحافظ علاء الدين كيكلدي العلائي، عن خط البرزالي، عن خط ابن الفركاح، حدثه بها القاضي ابن خلكان، وهؤلاء لا أحد يتهمهم بكذب، انظر: «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٢٨٤).

(٢) قال الإمام النووي في ترجمته للرافعي: «قال الشيخ أبو عمرو ابن الصلاح... بلغنا بدمشق وفاته في سنة أربع وعشرين وستمائة، وكانت وفاته في أوائلها أو في أواخر السنة التي قبلها **بقزوين**، قال أبو عبد الله مُحَّد بن أحمد بن عمرو بن أبي بكر الصفار الإسفراييني:... وكان زاهدًا، ورعًا، متواضعًا، سمع الحديث الكثير، وتوفي في حدود سنة ثلاث وعشرين وستمائة **ودفن بقزوين**، هذا آخر كلام الإسفراييني»، انظر: «تهذيب الأسماء والصفات» للإمام النووي: (٢/ ٢٦٤، ٢٦٥)، وقد مر التحقيق في تاريخ وفاته من قبل.

الرافعي، لترى أنها موضع نظر، وهذا ذكرته تمهيدا لما بعده.

***

«**٢**» المنذري ممن سمع الحديث عن الرافعي في المدينة المنورة، وفي رحلة الصياد أن الرافعي أخذ الطريقة الرفاعية من الصياد، فهل تساعد نصوص المؤرخين على ذلك، بين تاريخ سماع المنذري من الرافعي، وتاريخ أخذ الرافعي للطريقة الرفاعية من الصياد؟

أما بالنسبة إلى المنذري: فقد ذكر الذهبي أن المنذري لقي الرافعي في الحج وسمع منه في المدينة[١]، والذهبي استتشف ذلك مما أخبره به: إسحاق المقرئ، أخبرنا المنذري، أخبرنا الرافعي، **لفظًا** بمسجد رسول الله ﷺ..إلخ[٢].

فإذن لنحقق متى كان المنذري في المدينة، وفي أي تاريخ التقى بالرافعي؛ لنرى هل كان الرافعي بين عامي: (٦٢٢هـ) و(٦٢٣هـ)، في المدينة أم كان فيها قبل ذلك؟

المفهوم من النصوص التي وقفت عليها أن المنذري كان في المدينة في فترة امتدت بين (٦٠٠هـ) و(٦٠٦هـ)، بدليل ما ذكروه:

١) في ترجمة مُحَمَّد بن عبد الله الصوفي المعروف بابن البناء (٥٣٦هـ، ٦١٢هـ)، وأن المنذري سمع منه بمكة سنة: (٦٠٠هـ)[٣].

٢) وفي ترجمة مُحَمَّد بن علوان الحوطي الصوفي الذي جاور بمكة أكثر من خمسين عاما، وتوفي في شعبان عام: (٦٠٤هـ)، وأجاز المنذريَّ قبل موته وهو في مكة، قال المنذري: «لنا منه إجازة كتب بها إلينا من مكة»[٤].

---

(١) «تاريخ الإسلام» للذهبي (٤٥/ ١٥٨، ١٥٩).

(٢) «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٢٨٤)، وقد رواها السبكي عن الذهبي بسنده السابق، و«ترجمة الإمام أبي القاسم الرافعي» لابن رافع السلامي، (ص:٣٣)، ت: الدكتور مُحَمَّد عبد الرحيم بن الشيخ مُحَمَّد علي سلطان العلوم.

(٣) «العقد الثمين» للفاسي (٢/ ٢٢٩)، «التكملة» للمنذري (٢/ ٤٢٨).

(٤) «العقد الثمين» للفاسي (٢/ ٢٦٧).

٣) ونصوا على أن المنذري كان في عام: (٦٠٦هـ) في المدينة، وكان سماعه من الرافعي في هذا العام، بل الرافعي كان حجه في: (٦٠٦هـ)[١]، وكتب في هذا الحج كتابه: «الإيجاز في أخطار الحجاز»، حيث ذكر فيها خواطره، ونقل بعضها السبكي[٢].

والذي نخلص إليه من كل هذه التواريخ أن المنذري كان في مكة مدة متصلة أو متقطعة بين: (٦٠٠هـ) و(٦٠٦هـ).

فلُقيُّ المنذري للرافعي: لم يتجاوز هذه التواريخ إن شاء الله تعالى، وأيُّما اخترت منها فلن تجد أن للرافعي أو للمنذري ذكرا في المدينة المنورة عند المؤرخين، بعد هذه التواريخ[٣].

ومن يرد أن يثبت أن الرافعي قبل موته بسنة كان في المدينة المنورة أواخر عام: (٦٢٢هـ)، فعليه بنص من المؤرخين الموثوقين يثبت ذلك، وإلا فكلامه مجرد دعوى لا

---

(١) يقول الدكتور سلطان العلوم: «ذكر -أي: المنذري- في كتابه: التكملة لوفيات النقلة (٣/ ٣٦٩) إجازة الرافعي لأبي العباس أحمد بن أبي أحمد منظور بن ياسين بن خليفة العسقلاني، وذكر في: (٣/٢٠٠) تاريخ سماعه هو -أي المنذري- بمسجد رسول الله ﷺ سلْخ ذي الحجة سنة ست وست مئة؛ فلعل سماعه من الرافعي كان في هذا التاريخ، لا سيما أنه نفس العام الذي حج فيه الإمام الرافعي، وترجمة الرافعي لم ترد في النسخة المطبوعة من التكملة فلعلها في القسم الضائع منه كما نبه إليه محقق الكتاب»، إهـ، انظر: «ترجمة الإمام أبي القاسم الرافعي» لابن رافع السلامي، (ص:٢٧، ٢٨، ها: ٣).

(٢) قال الدكتور سلطان العلوم: «ألفه أثناء سفره إلى الحج سنة ست وست مئة وذكر فيه خواطره ولم أتمكن من العثور عليه»، انظر: «ترجمة أبي القاسم الرافعي» للسلامي، ص: (٣٧)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ٢٨٤).

(٣) أقول: وقد أخطأ سامي بن عبد الله المغلوث في كتابه: «أطلس أعلام المحدثين» (ص:٣١٥) حين جعل المنذري من حجاج عام: (٦٥٦هـ)؛ لأن هذا العام هو عام وفاته لا عام حجه، ونصوا على أن المنذري منذ دخل المدرسة الكاملية لم يخرج منها إلا إلى صلاة الجمعة مدة عشرين سنة حتى وفاته، ولما توفي ولده سار إلى باب المدرسة ورجع ولم يشيعه إلى مدفنه، وأظن أن التاريخ تصحف على سامي المغلوث بين: (٦٠٦هـ)، وبين: (٦٥٦هـ)، وربما ورد مصحفا في بعض المصادر أيضا فنقله دون تحقيق.

تزيد عن تخمينات لا يؤخذ بها إلا بقرينة مرجحة من نص تاريخي، كما فعلنا نحن والحمد لله رب العالمين.

وعليه: فلم يأخذ الرافعي من الصياد شيئا، ولا رآه في ذلك التاريخ المزعوم، بل هذه الرحلة كلها مصنوعة، وقد يفسح لنا المجال في مكان آخر ونبين ما فيها؛ لأن فيها كلاما كثيرا يبطلها من أصلها.

***

«٣» كتاب «التدوين في تاريخ قزوين» للرافعي:

فيه الكثير ممن ترجم لهم أو أخذ عنهم، وفيه ترجمة حافلة لوالده ولعدد من الوفيات، ويقيد وفاة بعض منهم عام: (٦١٥هـ)[١]، وهذا آخر التواريخ التي يقيد بها بعض وفياته، مما يدل على أن هذا الكتاب ألف بعد (٦١٥هـ) وهو من الكتب الصحيحة النسبة إلى الرافعي، ولم يذكر أحدا من آل الرفاعي في تاريخه أبدا، ولم يشر ولا إشارة واحدة إليهم، مع أنه ذكر الكثير من الصوفية في كتابه، وإذا كان الرافعي ألف «سواد العينين» في عام: (٥٨٨هـ)، فإنه مرَّ على ذكر إبراهيم الأعزب، وأنه الوارث للمقام الأحمدي في ذلك التاريخ، وأورد العديد من الأخبار التي بثت في الكتب الرفاعية المشهورة بين أيدي الناس، ومع ذلك لم يذكرهم في أي كتاب من كتبه المشهورة، فقط يورد أخبارهم في هذا الكتاب المريب، أعني: «سواد العينين»، وهذا أمر غريب جدا[٢].

---

(١) «التدوين في تاريخ قزوين» للإمام الرافعي: (٣/١٦١).

(٢) يقول الدكتور سلطان العلوم: «ولم ينسب تأليفه إلى الرافعي سوى البغدادي في هدية العارفين (٥/ ٦١٠) وشكك الزركلي صاحب الأعلام في نسبته إلى الإمام الرافعي، أقول: ولا أستطيع القطع في ذلك بالنفي أو الإثبات إلا أن أدلة النفي أقوى من أدلة الإثبات لأن الإمام الرافعي عاصر الشيخ الرفاعي في حين أن مؤلف هذا الكتاب يروي الأخبار عن السيد الرفاعي بسند يتوسط بينه وبين من ينقل الخبر عن الرفاعي شخصان وهذا بعيد

«٤» ينقل في «سواد العينين» عن الفيروزآبادي قوله في الرفاعي:

«ويعجبني ما قال فيه الفيروز آبادي مفردا:

أبا العلمين أنت الفرد لكن   إذا حسب الرجال فأنت حزب»[١]

وقد فهم الدكتور عاصم إبراهيم الدرقاوي[٢] أن الفيروزآبادي هو مجد الدين اللغوي صاحب «القاموس المحيط» (٧٢٩هـ، ٨١٧هـ)، ولا ألومه على هذا الفهم أبدا؛ لأنه عند الإطلاق يتناوله بلا شبهة، ولكن فات محققنا الدرقاوي شيء مهم!

فالفاروثي إن نقل عن الرافعي فأمره محتمل؛ لأن الفاروثي عاش بعد الرافعي ورآه في صباه وأخذ عنه المحرر -كما قال ابن سيد الناس[٣]- ومن الممكن أن ينقل عنه، ولكن الشيء غير المعقول أن الرافعي المتوفى: (٦٢٣هـ) ينقل عن الفيروزآبادي -الذي جعله محققنا مجدَّ الدين- وهو ولد عام: (٧٢٩هـ)[٤]!

في الرواية عن المعاصر»، «ترجمة أبي القاسم الرافعي» للسلامي، ص: (٣٧، ٣٨).

قال أبو جعفر: وإنما أوردت قول الدكتور الآنف مع أنه أبدى توقفا في النسبة، والتوقف هو تعطيل للكتاب؛ لأنه لا حكم معه، ولأن الدكتور ممن تخصص في كتب الإمام الرافعي، وألمّ بحياته وأخرج بعض كتبه، ومع ذلك فلو فعل مثلما فعلنا لبان له ما هو واضح لا يخفى، وأن هذا الكتاب غير صحيح النسبة إلى الإمام الرافعي.

(١) «سواد العينين» المكذوب على الرافعي: (ص٦).

(٢) ونقله بنصه في مقدمة الكتاب المنحول «خلاصة الأكسير» (ص:٣٨) طبعة كتاب ناشرون التي حققها: الدكتور عاصم إبراهيم الكيالي الحسيني الشاذلي الدرقاوي، فقال (ص:٧): «وقال فيه اللغوي صاحب القاموس المحيط الفيروزآبادي: أبا العالمين..إلخ».

(٣) أقول: في أخذ الفاروثي (٦١٤، ٦٩٤هـ) عن الإمام الرافعي (ت: ٦٢٣هـ) مباشرة وقفة؛ لأن الفاروثي يوم مات الرافعي كان بعمر تسع سنوات، والمحرر من أصول كتب المذهب، وابن سيد الناس وهّن معرفة الفاروثي بالفقه في هذه الترجمة، فالله أعلم والأمر يحتاج إلى زيادة نظر، انظر: (أبو الفتح اليعمري، حياته وآثاره وتحقيق أجوبته)، تحقيق ودراسة: الأستاذ مُحَمَّد الراوندي (ج٢/ ٢١١)، وفي المجلد الأول تجد دراسة واسعة عن ابن سيد الناس.

(٤) وقد يفطن متحذلق فيقول: المقصود بالفيروزآبادي هو المظفر الفيروزآبادي وقد ذكر اسمه في «الإرشاد» (ص:٢٦٢) فما المانع أن يكون هو؟ أقول: رغم أن هذا المذكور في «الإرشاد» نكرة ولا يعرف، ولكن لا مانع

فلعل المحقق الفاضل ينتبه لما يكتب، وهو الحريص على طباعة هذا اللون من الكتب، ليحرر ما فيها بدقة قبل أن يضع سوادا على بياض ويقدمها للناس.

قال أبو جعفر: وثمة مفردات أخرى يمكن من خلالها توهين نسبة هذه الكتب، ولكني أوقفتك على ما لا إشكال في ظاهره مما فيه من تناقض وتضارب، وسيأتي في بقية الكتب أفضع من هذا؛ والغاية هي التنبيه على أن هذه الكتب وغيرها مما لم أذكرها في داخلها ما يبطل نسبتها إلى أصحابها، وقد اقتصرت من الكلام على أقله، وإلا ففي الجعبة ما هو أكثر من ذلك، ومن لم يقتنع بعد هذا وما سيأتي في عدم صحة نسبة هذه الكتب إلى من نسبت إليهم فنسأل الله له الهداية؛ لأنا بلغناه ما وجب علينا من العلم، وما نهينا عن كتمه؛ فهو وشأنه، والله المستعان.

***

من ذلك الاحتمال، ولست ملتزما يكون الفيروزآبادي هو هذا المظفر النكرة أو المجد اللغوي المشهور، وإنما ذكرته؛ لأبين أن التلاعب في هذه الكتب غرَّر حتى بشيوخ الصوفية الذين يحققون الكتب ويطبعونها؛ وأن هؤلاء كغيرهم ممن سلموا لكل ما يقرؤونه دون تمحيص، ولو أن عاقلا نظر في هذه الكتب منذ طباعتها أول مرة لكفانا مؤونة التعب لبيان ما فيها ولم ينتشر شرها فتمتلئ به الكتب التي نقلت الأمر مسلما حتى صار من ينكرها كأنه ينكر الحق الواضح؛ فإلزام الدرقاوي بناء على فهم يختص به، أما أنا فلا يلزمني شيء من هذا الإيراد؛ لأني أعلم أن جل ما في هذه الكتب ملفق مكذوب، وهذه الفصول لبيان ذلك، وكفى.

٢- إبطال ما نسب إلى الشيخ تقي الدين الواسطي

عبد الرحمن بن عبد المحسن تقي الدين الواسطي (٦٧٤هـ، ٧٤٤هـ)، قريب وتلميذ عز الدين أحمد بن إبراهيم بن عمر الفاروثي، وروى الواسطي عن شيخه أحمد وعن أبيه إبراهيم وعن جده عمر الفاروثي عدة روايات.

وقد وضعوا على الواسطي كذبا: «ترياق المحبين في خرقة طبقات المشايخ العارفين»، وطبعوه في أوائل القرن الرابع عشر الهجري، وصار مصدرا بديلا عن النسخة الصحيحة التي للمؤلف، مع أن نسخة المؤلف كانت بين أيديهم مخطوطة؛ لأنهم نقلوا عنها وسموها له، لكن لم يفكروا بطباعتها أبدا!

وقد أوضحت بطلان نسبة النسخة المزورة إلى المؤلف في دراستي للكتاب، وجمعت النسخ الخطية «للترياق» الصحيح، وقارنت بينها وأبنت عن مكان وجودها في مكتبات العالم، ونقل العلماء القدماء عنها، وطبعتها عن نسختين خطيتين، ثم وقفت على ثالثة، ثم على رابعة، وبينت هناك أن الكتاب الذي يحق نسبته إلى الواسطي هو: «ترياق المحبين في سيرة سلطان العارفين»[1]، فارجع إلى الدراسة لترى حقيقة الحال.

***

وسأذكر هنا عيون الأدلة لبيان بطلان النسخة المزورة المطبوعة قديما، والمسماة: «ترياق المحبين في خرقة طبقات المشايخ العارفين»، وقد بنيت إبطال النسخة المزورة من «الترياق» على مسلكين:

---

(١) وهي النسخة الصحيحة، طبعتها دار الرياحين بتحقيقي.

المسلك الأول: النقد الداخلي «للترياق» المطبوع بيَّن أنه مكذوب

•ذكرَ في «الترياق» المطبوع (ص١٥) أنَّ لأحمد بن إبراهيم بن عمر الفاروثي كتابين: «النفحة المسكية» و«إرشاد المسلمين»، وروى عنه في مواضع منها: (ص٨، ١١،١٦، ١٨) وغيرها، وبينت حين أبطلت «النفحة المسكية» التي ألفها -بزعم واضعها- عام: (٦٧٥هـ) بطلب من الإمام الجعبري[1]، وفيها أن الفاروثي ينقل عن الواسطي من كتابه «الترياق» المطبوع ثلاثة نُقول؛ فيكون الفاروثي بهذا ينقل عن كتابٍ ما زال مؤلفه الواسطي طفلاً في سنته الأولى من عمره؛ لأن الواسطي اتفاقا ولد عام: (٦٧٤ هـ)!!

وفي نفس الوقت ينقل في «الترياق» المطبوع المكذوب عن «النفحة المسكية» وعن «إرشاد المسلمين» التي ثبت بطلانهما، فإذا بطلا بطل؛ لأن إبطال المصادر يبطل ما نقل عنها، وهذه النُّقول لم ترد في «الترياق» المخطوط؛ والسبب لأن «النفحة» و«الإرشاد» ليسا بقلم الفاروثي، ولم يؤلفا إلا منذ قرن ونصف تقريبا.

•من مصادر «الترياق» المطبوع «شفاء الأسقام»[2]، وكتاب «الشجرة»[3]، ونسبهما واضع «الترياق» المطبوع إلى إبراهيم بن مُحَمَّد بن إبراهيم الكازروني (=الشهير بحاجي حسام)، والكازروني حاله مستور ولا يمكن الجزم بمعرفته تماما، وأبو الهدى يجعله عم الفيروزآبادي صاحب «القاموس المحيط» وهذا الكلام بحاجة إلى نقل عن كتب مستقلة لإثبات ذلك، ووفاته قبل (٨١٦ هـ)، على ما قالوه.

وعلى فرض التسليم بكل هذا فصاحبنا الواسطي توفي (٧٤٤هـ)، فكم كان عمر

---

(١) «النفحة المسكية» (ص٤)، المنحولة على الإمام عز الدين الفاروثي.

(٢) «الترياق» المطبوع (ص١٤، ١٥)، وكتاب «شفاء الأسقام» الفارسي صحيح النسبة إلى الكازروني، أما المخطوط المعرَّب بالاسم نفسه فهو كتاب آخر.

(٣) المصدر السابق (ص٥)، وكتاب «الشجرة» اسم بلا مسمى ولم يظهر له في الوجود عين.

الكازروني في ذلك التاريخ إذا كانت وفاته في حدود (٨١٦ هـ)، حتى يؤلف كتابين فينقل عنهما الواسطي؟ بل نرى أن الكازروني نفسه جعل سدى كتاب «شفاء الأسقام» ولحمته «الترياق» المخطوط الصحيح ولم ينقل عن «الترياق» المطبوع المزور شيئا، و«الترياق» المخطوط ليس فيه نقل واحد عن الكازروني، لكن «الترياق» المطبوع ينقل عن كتابين للكازروني؟! بل جعل الكازروني في سياق الحديث عنه من أصحاب الإمام الرفاعي[(١)]!!

ومن يكون من أصحاب الرفاعي المتوفى عام: (٥٧٨هـ)، لا يدرك زمنه الواسطي أبدا وهو توفي: (٧٤٤هـ)، فكيف يدرك زمنه الكازروني المتوفي في حدود (٨١٦ هـ) ليكون من أصحابه[(٢)]؟!

***

المسلك الثاني: الأصول المخطوطة، والنُّقول عنها، والشاهد التاريخي

نحن بين كتابين «الترياق» المطبوع، و«الترياق» المخطوط وكلاهما نسبا إلى الواسطي:

فالأول: مطبوع ومشهور في نسبته إلى صاحبنا الواسطي، ولكن لا توجد له مخطوطة واحدة قديمة في أي دار للمخطوطات، بحيث نركن معها إلى الوثوق بصحة المطبوع، وأنه منسوب إلى مؤلفه، ولم نجد أحدا من المعتبرين من المؤرخين نقل عنه، ولا عدَّه في مؤلفات الواسطي، سوى كتب هي في الأصل غير ثابتة في نفسها، ولا تقوى على إثبات غيرها.

---

(١) المصدر السابق (ص١٦).

(٢) «التاريخ الوحد» لأبي الهدى الصيادي: (ص:٣٢)، ونص على أنه ممن أدرك زمن الإمام الرفاعي!!، ومن زعم أن المقصود بالكازروني هو الجد فمبطل بينته في ردي على حيدر خليل إسماعيل.

والثاني: مخطوط غير مطبوع، لكنه موثق في نسخ متعددة في مكتبات العالم (أمريكا، فرنسا، إنكلترا، مصر، العراق)، وبعض تلك الأصول الخطية عليها خطوط مُلَّاكها وناسخيها القدماء، وكتبت في زمن قريب من زمن المؤلف، بل صُحِّحَ أحدها عن نسخة علاء الدين ابن صاحبنا الواسطي، ونُقِلَ الآخر عن نسخة منقولة عن نسخة المؤلف، بل نقل المؤرخون إثبات أن هذا الكتاب للواسطي وصحت نسبته إليه، وأيضاً نقلوا من نصوصه نقولا عديدة، ومنهم من استوعب تلك النصوص، وحين قارنتها وجدتها تطابق «الترياق» المخطوط.

أقول: إن الأصول المخطوطة شاهدة عيان على أنفسها، ودعمت بالنقل عنها، والتصريح بنسبتها إلى الواسطي، في كتب أخرى معتبرة، وهي ما زالت وثيقة حية شاهدة على صدق نسبتها إلى صاحبها، وهذه المزايا لم يتوفر أي واحد منها «للترياق» المطبوع.

والأدلة على المسلك الثاني هي:

«١» توثيق «الترياق» المخطوط عند المؤرخين:

فقد ذكره الإمام اليافعي (ت: ٧٦٨هـ)[١]، والعلامة المؤرخ الطيب بامخرمة (ت:٩٤٧هـ)[٢]، حين ترجما للإمام الرفاعي، وذكره حاجي خليفة (ت:١٠٦٧هـ)[٣]، وكلهم يجعله في مناقب الإمام الرفاعي، وينسبه إلى صاحبنا الواسطي، ووصفهم له لا ينطبق على «الترياق» المزور المطبوع؛ لأنه في الخرقة الصوفية لا في مناقب الرفاعي، على خلاف «الترياق» المخطوط فهو في مناقب الرفاعي كما وصفوه.

(١) «مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان» لعبد الله بن أسعد اليافعي: (٣/ ٣١٢).

(٢) «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر» للطيب بن عبد الله بامخرمة الحضرمي: (٢٨٢/٤).

(٣) انظر: «الإمام أحمد الرفاعي سيرته وأخباره» للشيخ ماجد البياتي (٢/ ٢٢).

«٢» توثيق «الترياق» المخطوط بالنقل عنه في الكتب القديمة:

•إبراهيم بن محمَّد الكازروني المتوفى في حدود: (٨١٦هـ) في كتاب «شفاء الأسقام في سيرة غوث الأنام»، صرح بنقله عن «الترياق» وسمى صاحبه، وتلك المنقولات التي أوردها إنما توجد في «الترياق» المخطوط، بنصها دون مخالفة له بشيء[١].

•ونقل عن «الترياق» المخطوط صاحب «جلاء الصدا في سيرة إمام الهدى»[٢]، بل سمى صاحبه، واستوعب نقوله ويمكن استخراج «الترياق» المخطوط مما نقله عنه[٣].

«٣» لا يوجد نص واحد عن الشيخ عبد القادر الجيلاني في «الترياق» المخطوط:

وفي «الترياق» المطبوع عنه نصوص كثيرة، وبعضها يضع من مكانته على طريق الإشارة والتلميح، لمن دقق فيها[٤]، ومعلوم للمهتمين من الذي ألف كتبا في أوائل القرن الرابع عشر الهجري للقدح بالشيخ عبد القادر، ونسبها إلى غيره، ولأي

---

(١) «شفاء الأسقام» للكازروني، ومخطوط هذا الكتاب باللغة الفارسية، في مكتبة آيا صوفيا برقم: (٣٤٦١) وتاريخ نسخه (٨٢٩ هـ) على يد مُحَمَّد بن يوسف بن مُحَمَّد القادري العباسي، وقد استوعب نقولات «الترياق»، وصرح بالنقل عنه في مواضع كثيرة، منها: (لوحة: ٥٦/أ وما بعدها)، (لوحة: ٩٠، ٩١، ٩٢)، (لوحة: ٩٢، ٩٣)، (لوحة: ٤٠/ أ، ب).

(٢) وينسب إلى أحمد بن جلال اللاري المتوفى بعد: (٩٠٠هـ)، وفي نفسي منه شيء، وهو مخطوط وله عدة نسخ، واعتمدت منها نسخة مكتبة لايبزك في ألمانيا، وهي برقم: (٠٢٢٨)، ورقم حفظها القديم: (D.C.٣٧٢) وناسخها: علي بن صالح الحصان البصري، وتاريخ النسخ، (١٠٢٩ هـ).

(٣) «جلاء الصدا»، للاري، انظر على سبيل المثال: لوحة (٨/أ)، لوحة (٢٣/أ، ب)، مخطوط لايبزك.

(٤) «الترياق» المطبوع (ص١٤، ١٥)، والنص طويل جدا وقد نسبوه إلى الإمام أحمد الرفاعي، ولا يدركه إلا من فرق بين حال السكر وخصه بالجيلاني، ومقام التمكين وهذا للرفاعي، وبين حال السكر ومقام التمكين ما بين السماء والأرض، ومن دقق في سياق نص القصة، فهم: إلامَ يرمي؟

سبب[١].

«٤» لا يوجد في «الترياق» المخطوط ترديد كلمة: غوث ولا قطب، ولا ذكر لحادثة مد يد النبي ﷺ لأحمد الرفاعي عام حجه:

على خلاف ما اشتهر في الكتب المكذوبة، مع أن الواسطي ذكر حج الرفاعي في «الترياق» المخطوط، ولم يشر إلى تلك الأكذوبة، وهذه القصة المفتعلة نراها في «الترياق» المطبوع[٢]، وهي وحدها تكفي لإسقاط أي كتاب وجدت فيه، أو التوقف عن الوثوق به، وبخاصة إن رويت بتفاصيلها المملة، وهذا فيما يخص الكتب التي ألفت قبل القرن العاشر، أما بعده فالأمر لم يعد ينضبط.

«٥» المخزومي يدلي بدلوه:

وقد حاول الوضاعون إبعاد الشبهة عن «الترياق» المطبوع، لترويجه فقوَّلوا تقي الدين الواسطي وسراج الدين المخزومي ما لم يقولاه؛ وزوروا على لسان الواسطي -في «الترياق» المطبوع المكذوب- قولَه: «وقد وفقني الله فصنفت في مناقبه ومآثره الجليلة كتابا حسنا سميته: ترياق المحبين، وفيه ما يبرد الغليل»[٣].

إذن نحن هنا أمام كتابين للواسطي باسم «ترياق المحبين»، المطبوع في الخرقة الصوفية، و«ترياق المحبين» المخطوط في مناقب الرفاعي، فهل لسراج الدين المخزومي رأي آخر؟

بداية المخزومي شخص حقيقي كما قدمت في هذا الكتاب وبينت حاله، وكتاب «صَحاح الأخبار» مفتعل وليس من تأليفه كما سيأتي التفصيل، لكن من

---

(١) وقد بحثت ذلك وبينت من هو القرماني الذي رد عليه ابن عزوز في: «السيف الرباني في الرد على القرماني»، وانظر سبب الخصومة بين الرفاعيين والقادريين في القرن الماضي في مقال مُحَمَّد رشيد رضا: «الإنصاف من مزايا الأشراف»، في «مجلة المنار» (١/ ٦٣٩).

(٢) ناقشت بعض الوجوه لإسقاطها في تعقباتي على رسالة الشيخ عبد الله الغماري، وفي غيرها.

(٣) «ترياق المحبين في خرقة المشايخ العارفين»، المكذوب على الواسطي (ص١٠).

باب فضح الوضاعين وتنبيه من يحتج بمصادرهم من البريئين أنقل رأي المخزومي المنسوب إليه -ولا يصحُّ- لترى أنا أمام معضلة كبيرة؛ فليس ثمة «ترياق» واحد بل «ترياقات»!

تحدث المخزومي عن: عبد المحسن (شمس الدين) بن أحمد الصياد، وحين عاد إلى العراق تزوج في واسط وخلَّف ولدين:

١- عبد الرحمن جلال الدين، صاحب كتاب «اللؤلؤة» في الحديث، وقال: توفي عام: (٧٤٤هـ).

٢- عبد المنعم[١] (شُهِرَ بابن عبد المحسن الواسطي).

وعبد المنعم هذا له ولد هو: (تقي الدين الواسطي) وهو صاحب «الترياق» في الحديث!

والعجيب أنه توفي أيضاً عام: (٧٤٤هـ)!

والأعجب أنه ابن أخت: أبي الفرج الواسطي ابن عبد المحسن بن عمر بن شهاب الأنصاري صاحب كتاب «الترياق في مناقب غوث الآفاق»، ووفاته أيضا عام: (٧٤٤هـ)[٢]! فتحصل من الكذب على الواسطي والمخزومي ثلاثة ترياقات!!

ولو تأملت أسماء المؤلفين المنسوبة إليهم هذه الأكاذيب ترى أن التعريف بهم يدور بين: كنية، ولقب، ونسبة إلى البلد، ونسبة إلى الأب، ولا تصريح بالاسم الحقيقي، وفي الحقيقة هم رجل واحد، وهو كتاب واحد!

فتقي الدين هو: الواسطي، والواسطي: هو أبو الفرج، وأبو الفرج: هو ابن عبد

---

(١) وعبد المنعم هو تصحيف لاسم عبد المحسن، وقع في «جلاء الصدا» ثم انتشر في الكتب المنحولة، واستغله الوضاعون واستفادوا منه فحملوها كتبا، كما نبهت سابقا.

(٢) «صحاح الأخبار» المكذوب على المخزومي (ص١٠١)، ولم أنقل نصه لأن القارئ البسيط سيتوه في الأسماء والألقاب، ولن يخرج بشيء واضح؛ لذلك عرضت النص بطريقة تقرب الصورة من الأذهان، ومن شاء التثبت فليرجع إلى الكتاب. ط: دار الأخبار.

المحسن، وعبد الرحمن الذي لقبه بجلال الدين، ونسب إليه كتاب «اللؤلؤة»، هو اسم صاحبنا المؤلف الحقيقي، والغريب أنهم ماتوا في نفس العام كأنهم اتفقوا معا على ذلك، ومن أين جاء بصلتهم فجعل أحدهم ابن أخت الآخر؟!

إن تلك الأسماء المتعددة المختلفة في ظاهر العيان لو نظمتها في سلك واحد لظهر لك أن المؤلف هو: أبو الفرج عبد الرحمن بن عبد المحسن تقي الدين الواسطي، المشتهر بابن عبد المحسن، وهو من التقى به ابن بطوطة حين زار واسط، وليس له إلا كتاب واحد هو: «ترياق المحبين في سيرة سلطان العارفين» وهو كتابنا المخطوط، ولله الأمر ما أسوأ الكذب، وما أقبح أهله.

***

٣- إبطال ما نسب إلى الشيخ أبي الحسن الواسطي

حتى لا تختلط الأمور، سأذكر أسماء العلماء الذين سأناقش ما يتعلق بكتبهم التي نسبت إليهم، وأكتفي في ثنايا البحث بألقابهم للتمييز بينهم؛ ليسهل البحث على القارئ غير المتخصص في هذا الباب.

فعز الدين الفاروثي: أحمد بن إبراهيم بن عمر: (٦١٤هـ، ٦٩٤هـ)، **وأبو الحسن الواسطي**: علي بن الحسن: (٦٥٣هـ، ٧٣٣هـ)، **وتقي الدين الواسطي**: عبد الرحمن بن عبد المحسن: (٦٧٤هـ، ٧٤٤هـ)، والثلاثة واسطيون، والفاروثي شيخهما.

•فأما عز الدين الفاروثي فنسبوا إليه رسالتين، كما قدمت وأبطلتهما.

•وأما تقي الدين الواسطي فقد نسبوا إليه «ترياق المحبين في خرقة طبقات المشايخ العارفين»، وقد أوضحت بطلان ذلك وأن الكتاب الذي يحق نسبته إليه هو: «ترياق المحبين في سيرة سلطان العارفين»[١].

•وأما أبو الحسن الواسطي، فنسبوا إليه أربعة كتب: «خزانة الإكسير»[٢]، «خلاصة الإكسير في نسب سيدنا الغوث الرفاعي الكبير»، و«روح الإكسير في نسب الغوث سيدنا الرفاعي الكبير»، وألحق به ما سماه: «العقد اللجين في نسب الغوث أبي العلمين»، وهو عبارة عن مشجر نسبي للرفاعيين.

(١) ونقاشي في إبطال الترياق إنما هو للنسخة التي طبعت باسم: «ترياق المحبين في خرقة المشايخ العارفين»، أما النسخة المسماة بـ: «ترياق المحبين في سيرة سلطان العارفين» فهي نسخة صحيحة طبعتها دار الرياحين بتحقيقي.

(٢) وهذا الكتاب لم يظهر منه شيء إلى الوجود، وهو اسم لا مسمى تحته.

وما نسب إلى أبي الحسن الواسطي يمكن إبطاله بأمور:

الأول: أنها كبقية المنحولات لا يوجد لها نسخة خطية قديمة واحدة، ولم ينقل عنها أحد من المتقدمين ممن عاصر مؤلفيها، ولا عدوا في ترجمتهم أنهم ألفوا أحد هذه الكتب، وهؤلاء المؤلفون ليسوا من المجاهيل بل هم علماء قراءات ومحدثون عرفهم أهل عصرهم وترجموا لهم وأخذوا عنهم، بل تلمذ لبعضهم كبار المؤرخين في عصرهم من أهل الشام وغيرها كالذهبي وعماد الدين الواسطي ابن شيخ الحزَّامين أحد أبناء كبار الرفاعيين في أول عمره، لمن راجع تراجمهم من المصادر الصحيحة، ولن تجد مهما حاولت أن تصل إلى ذكر أحد هذه الكتب قبل أبي الهدى وموضوعاته.

الثاني: لنسلم أن هذه الكتب المنسوبة إلى عز الدين الفاروثي، وتقي الدين الواسطي، وأبي الحسن الواسطي صحيحة؛ فبحسب ما جاء فيها نرى:

أن «النفحة المسكية» ألفت في عام: (٦٧٥هـ)، وفيها ثلاثة نقول عن «ترياق المحبين في خرقة طبقات المشايخ العارفين» المكذوب على تلميذه تقي الدين الواسطي[١]!!

و«روح الإكسير» ألفه -بحسب زعم واضعه- بين: (٧٠٨هـ، ٧١٠هـ) بعد لقائه بشمس الدين مُحَمَّد بن صدر الدين علي بن عز الدين أحمد الصياد، حيث طلب شمس الدين هذا من أبي الحسن الواسطي أن يصحح الخطأ الذي وقع منه في كتابه «خلاصة الإكسير» بعد أن انتشر الكتاب بين أيدي الناس، فكان «روح الإكسير» تصحيحًا لما في «خلاصة الإكسير»[٢].

***

(١) «النفحة المسكية»، المكذوبة على الإمام عز الدين الفاروثي، نقلان عن «الترياق» في: (ص: ٦)، ونقل في: (ص:١٢).

(٢) «روح الإكسير» المكذوب على أبي الحسن الواسطي: (ص: ٦).

ولنسلم بكل تلك المزاعم، ونتخيل أنها حقائق، فيكون ترتيب الكتب تاريخيا كالآتي:

١- «النفحة المسكية»، ألفت عام: (٦٧٥هـ)، **ويليها:**

٢- «ترياق المحبين في خرقة طبقات المشايخ العارفين»: لأنه ينقل عن «النفحة المسكية»[١]، وفي نفس الوقت: عز الدين الفاروثي ينقل عن «ترياق المحبين»[٢] يوم كان مؤلفه تقي الدين الواسطي ابن سنة واحدة لأنه ولد عام: (٦٧٤هـ)!! **ويليه:**

٣- «خلاصة الإكسير»؛ لأنه ينقل عن «النفحة المسكية»[٣] وعن «ترياق المحبين في خرقة طبقات المشايخ العارفين»[٤]، **ويليها:**

٤- «روح الإكسير»؛ لأنه ينقل عن «النفحة المسكية» وعن «ترياق المحبين»، ليصحح الخطأ في كتابه: «خلاصة الإكسير» الذي انتشر بين الناس، بل إن «روح الإكسير» تلخيص لـ«خلاصة الإكسير»، مع بعض الزيادات الذي اقتضاها الحال، حين اعترض بعض الناس على أبي الهدى في شأن جدهم.

وهذه الكتب مرتبطة ببعضها، وإسقاط أحدها يسقط البقية، فحركة واحدة تهدم كل ما فيها، وكل من نقل عنها.

الثالث: قد أثبتُّ أن «النفحة المسكية» مكذوبة على عز الدين الفاروثي فيما سبق، و«ترياق المحبين في خرقة طبقات المشايخ العارفين» مكذوب على تقي الدين الواسطي حين حققته، وأنهما من وضع أبي الهدى أو أحد أتباعه، وهذان الكتابان قد

---

(١) «ترياق المحبين» المكذوب على تقي الدين الواسطي: انظر على سبيل المثال: (ص:١١، ١٥).

(٢) «النفحة المسكية» المكذوبة على الفاروثي: (ص: ٦، ١٢).

(٣) «خلاصة الإكسير» المكذوب على أبي الحسن الواسطي، ونقل عن «النفحة المسكية» نصا طويلا: (٣١، ٣٦).

(٤) «خلاصة الإكسير» المكذوب على أبي الحسن الواسطي، ونقل عن «ترياق المحبين» المكذوب على تقي الدين الواسطي: (٧٣، ٧٥) وهو موافق لترياق أبي الهدى: (١٩، ٣١).

أسقطتهما بأدلة دامغة، وهما من مصادر «خلاصة الإكسير» و«روح الإكسير» كما قدمته.

وبهذا نرى أن «الخلاصة» و«الروح» مكذوبان أيضا على أبي الحسن الواسطي؛ لأن إسقاط الأصل كفيل بإسقاط ما بني عليه.

الرابع: كل هذه المنحولات ظهرت في عصر واحد هو بداية القرن الرابع عشر الهجري، وجاءت لملء الفراغ التاريخي المتعلق بالرفاعيين حيث يعجز المتتبع على مدى ستة قرون (من بداية المائة السابعة إلى نهاية المائة الحادية عشرة) ولا يجد أيا من تلك التفاصيل التي توردها هذه الكتب المنحولة باستفاضة وتفصيل، ولا تستطيع مهما حاولت أن تقف عليها في أي كتاب تاريخي عام ولا في طبقات الصوفيين ولا في تراجم العلماء، إنما تجدها في الكتب التي طبعها أبو الهدى فقط، لا يماري عاقل في ذلك.

الخامس: أبو الهدى رغم ملء كتبه بالنقل عن الكتب الرفاعية الصحيحة، وعن هذه الكتب الموضوعة؛ إنما أراد استكمال النقص في المصادر التاريخية، ومع ذلك لم يحاول أن يطبع مصدرا واحدا من الكتب الصحيحة في التراث الرفاعي، التي ألفت في المائة السابعة في الزمن القريب من وفاة الإمام الرفاعي، لأنه لو طبع أي كتاب صحيح لانفضح، فما فيها يخالف ما كتبه أبو الهدى لأهل عصره، وما تلاعب به من التواريخ، ووضع تراجم لأناس لا وجود لهم، أو لهم وجود إلا أنه يتزيد في تراجمهم بما يخدم أغراضه، فلذلك حرص على التلبيس في كل ما كتب.

وثمة تفاصيل أكثر من ذلك بالإمكان استقراؤها وتعزيز الاضطراب في هذه الكتب، وإنما اكتفيت بالواضح البين، وإلا لو أردت تفصيل ما يتعلق برجال تلك الكتب وسلاسل الأنساب، وأسانيد الخرقة والتراجم المختلقة، وتحويل الفروع الرفاعية إلى غير من هي له؛ لظهر الكثير الذي لا يبقي ولا يذر، ولكن كما يقول العرب:

«يكفيك من القلادة ما أحاط بالعنق»، ومن لم يهتد إلى الصواب بعد كل هذا فهو مكابر لن يقنعه أي دليل آخر، والله الهادي.

***

٤- إبطال ما نسب إلى الإمام عبد العزيز الديريني[١]

عبد العزيز بن أحمد بن سعيد، عز الدين الدَّميري المعروف بالدِّيريني، نسبة إلى دِيرين بلدة بمصر من أعمال الغربية، ولادته: (٦١٢ هـ) أو (٦١٣ هـ)، وأما القول إن ولادته في (٦٢٠هـ) فخطأ لا شك فيه وسيأتي التحقيق، واختُلِفَ في تاريخ وفاته على أقوال بين: (٦٨٨ هـ)، إلى (٦٩٩هـ)، وقد ذكره الإمام الرحالة العوفي الإسكندراني ولادة الديريني وهو من شيوخ شيوخه، عام: (٦١٣هـ)، ووفاته عام:(٦٩٠هـ)[٢]، والراجح في وفاته هو ما ذكره ابن المعلم القرشي من أنه توفي في: (عصر يوم الخميس، ٧/ رجب/ ٦٩٤هـ)؛ لأنه تلميذه الذي أخذ عنه كل كتبه، وأجازه بها كتابة ومشافهة[٣]، وقد بينت ذلك في بحثي عن الواسطي، في كتابي: «إقالة المتعثِّر».

والديريني رفاعي الخرقة ورجل علم وصلاح لا غبار عليه، واتفقت كلمة العلماء على علمه وزهده، وهو من تلامذة أبي الفتح الواسطي وعنه أخذ الخرقة الرفاعية، وللديريني أشعار عن الرفاعي صحيحة ذكرها ابن الملقن في «طبقات الأولياء»، فتقدير كونه ألف الرسالتين اللتين نسبتا إليه ليس ببعيد في ظاهر الأمر، ولهذا وقع اختيارهم عليه فوضعوا عليه رسالتين.

ولا بد من الوقوف على علاقة الديريني بأبي الفتح الواسطي، لأن هذا كالتمهيد

---

(١) تنظر ترجمته في: «تاريخ الإسلام» للذهبي (١٠/ ٦٠٩)، «الوافي بالوفيات» للصفدي (١٨/ ٤٦٨- ٤٦٩)، «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي (٨/ ١٩٩-٢٠٨)،«طبقات الشافعية» للإسنوي (١/ ٢٦٩)، «طبقات الأولياء» لابن الملقن (ص٤٤٧)، (٥٢١، ٥٣٣)، و«نجم المهتدي ورجم المعتدي» لابن المعلم القرشي: (٢/ ٢٢٨، ٢٣٢).

(٢) «ابتغاء القربة في اللباس والصحبة» مخطوط لوحة: (١٤١/أ، ب): للعوفي الإسكندري، والديريني من شيوخ شيوخ العوفي في الخرقة الرفاعية.

(٣) «نجم المهتدي ورجم المعتدي» لابن المعلم القرشي، (٢/ ٢٣٢).

لبيان الرسالتين المنحولتين على الديريني، فأقول:

أما أبو الفتح الواسطي فشيخ الديريني في الخرقة الرفاعية بالإجماع، والذي حققته أنه: أبو الفتح أحمد بن أبي الغنائم صدقة بن أحمد بن الخضر بن القاسم بن الميمون القرشي الشافعي مذهبا الرفاعي خرقة الرَّسْعَني الواسطي ثم الإسكندراني وفاة[(١)].

والمتفق عليه أنه خليفة الرفاعية في رواق السليماني في الإسكندرية، والمشهور أنه خليفة الإمام أحمد الرفاعي، ورجحت أنا أن من أرسله هو أحمد نجم الدين بن علي بن عثمان الرفاعي، وأذن له بأن ينشر الطريقة هناك، وقالوا: هو جد الشيخ إبراهيم الدسوقي لأمه[(٢)]، الذي أسس الطريقة الدسوقية في مصر، ومقام أبي الفتح الواسطي في الإسكندرية معروف، ولم أحقق متى جاء الإسكندرية، لكنه كان فيها يقينا بين عام: (٦١٨هـ) و(٦٢٠هـ)، وقدرْتُ ولادته بُعيد: (٥٥٠هـ)، ووفاته نصوا عليها في: ١٤ شوال (٦٣٤هـ)، وقيل: (٦٣٢هـ)، وهما أثبت التواريخ التي أرخوا بها وفاته[(٣)].

ومن جعل وفاة أبي الفتح الواسطي عام: (٥٨٠هـ)، فهو مخطئ بلا شك، والحق

---

(١) «التكملة لوفيات النقلة» للمنذري: (٣/ ٤٥٧)، ترجمة: (٢٧٥٧)، وجاء اسمه في المطبوع هكذا: "أبو الفتح أحمد بن أبي الغنائم بن صدقة"، وأظن أن زيادة "بن" غير صحيحة؛ لأن الظاهر أن الذهبي والمقريزي نقلا عن المنذري، ولم يذكرا هذه الزيادة، فأسقطتها؛ فتنبه، وانظر: «تاريخ الإسلام» للذهبي: (١٤/ ١٣٠)، ترجمة: (٢٢٤)، و«تاريخ المقريزي الكبير المسمى بالمقفى الكبير» للإمام المقريزي: (١/ ٣٢٦)، ترجمة: (٤٥٣)، و«طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة: (٢/ ١٨١، ١٨٢)، ترجمة: (٤٧٤)، والرسعني: نسبة إلى رأس العين وهي من بلدات الجزيرة الفراتية، على أن لأبي الفتح ترجمة في كتاب «قلائد عقود الجمان» لابن الشعار الموصلي، والمطبوع منه ينقصه جزآن الأول منهما في الأحمديين لذلك لم أقف على ترجمته فيه، وأشار محققا «تاريخ الإسلام» للذهبي: أن ترجمته في مخطوطة كتاب ابن الشعار في: (ج٦، ورقة: ٦٩، ٧١)، ولم أقف على المخطوط؛ فالله أعلم.

(٢) «لسان التعريف بحال الولي الشريف سيدي إبراهيم الدسوقي»: (١٥٦)، للكركي.

(٣) وقد أطلت في الحديث عنه في كتابي «إقالة المتعثِّر»، وبينت عنه الكثير من الأمور التي أخطؤوا بها في ترجمته فراجعه، وما هنا ملخص ذلك المبحث.

أن أبا الفتح لم يمت إلا في ١٤ شوال (٦٣٤هـ)، وقيل: (٦٣٢هـ)، وهذه تحقيق ألخصه هنا:

أولاً: ذكروا عن أبي الحسن الشاذلي أنه خرج من بلدته غمارة في عام: (٦٢٠ هـ) وسافر إلى بغداد بحثاً عن القطب فاجتمع بأبي الفتح الواسطي، فقال له أبو الفتح: «تطلب القطب في العراق وهو في بلدك؟! ارجع إلى بلادك تجده»، ثم رجع ليتلقي بابن بشيش ويتسلك عليه[1]، فلو كان تاريخ وفاة أبي الفتح عام: (٥٨٠ هـ) صحيحا، فكيف يلقاه الشاذلي الذي لم يكن مولودا أصلا في ذلك التاريخ، لأنه ولد عام: (٥٩٣ هـ)[2]، فضلا عن أن أبا الحسن الشاذلي لم يخرج من بلدته غمارة إلا في عام: (٦٢٠ هـ)، وقيل: (٦١٨ هـ) قاصدا بغداد؟ فإن صحت هذه الرواية يكون لقاء أبي الحسن الشاذلي بأبي الفتح الواسطي في أحد التاريخين، وربما كان لقاؤه له في الإسكندرية، وعلى كل التقادير فهذا أيضا ينقض القول بأن أبا الفتح توفي عام: (٥٨٠ هـ).

ثانيا: اختلفوا في سنة ولادة عبد العزيز الديريني، فقيل: (٦١٢ هـ) أو (٦١٣ هـ)، أو (٦٢٠ هـ) والتاريخ الأخير خطأ لا شك فيه، لأن الديريني في قصيدته الوجيزة التي تحدث فيها عن شيوخه وحين ذكر أبا الفتح الواسطي قال:

صحبته نحو ثلاث عشرا   من السنين إذ وجدت السرّا

وذكر في قصيدته اللامية، مؤكدا هذه الصحبة وأنه قضى بصحبته مدة صباه فقال:

شيخي أبو الفتح الولي الواسطي   منـــــه إلى أهل الرواق توصلي

---

(١) «درة الأسرار وتحفة الأبرار»، لابن الصباغ الحميري: (٢٢)، و«المدرسة الشاذلية الحديثة وإمامها أبو الحسن الشاذلي»، د. عبد الحليم محمود (٢٣).

(٢) «المدرسة الشاذلية الحديثة وإمامها أبو الحسن الشاذلي»، د. عبد الحليم محمود (٢٠).

تلميذُ أحمد، سيدي أنفاســـــه عنه شفاها دون حجب فيصل
بايعته عُمراً على شرط الوفـــا عقدا عـلى التحقيق غير مبدَّل
وقطعتُ في أيامه زمـــنَ الصبا حتى قضـــــى علي موثقه ولي

فبهذا التصريح يكون الديريني قد صاحب أبا الفتح ثلاث عشرة سنة في فترة الصبا، ومن هذا نتحقق: أن وفاة أبي الفتح يستحيل أن تكون (٥٨٠ هـ)، لأن الديريني على الأقوال الثلاثة في ولادته -وهي: (٦١٢ ه) أو (٦١٣ ه)، أو (٦٢٠ ه)- لم يدركه، وهذا مخالف للمتيقن من أنه صحب أبا الفتح وتخرج به، بنص الديريني، وباتفاق من ترجم له.

ثالثا: إذا أخذنا بأقل تواريخ ولادة الديريني وهو (٦١٢ هـ) يضاف إليها ثلاث عشرة سنة وهي مدة الصحبة، كما صرح بها الديريني نفسه، وبالضرورة نعلم أن الديريني لم يصاحبه منذ ولادته لأنه كان طفلا صغيرا، فلا بد من إضافة سبع سنوات حتى يكون الديريني مميزا فيصح منه صحبة أبي الفتح والأخذ عنه؛ فتكون وفاة أبي الفتح عام (٦٣٢ه) منطقية، أو بعدها بسنتين كما هو الأثبت في تاريخ وفاته، وبذلك تلتئم التواريخ، وهذان التاريخان هما أثبت التواريخ التي أرخوا فيها وفاة أبي الفتح الواسطي، وهو الحق الذي لا يجوز غيره.

وعليه: فولادة الديريني: (٦١٢ ه) أو (٦١٣ ه)، وبنص الديريني نفسه نبطل ما ذكره د. الشيال، وتبعه عليه د. النجار في أن الواسطي وصل الإسكندرية من العراق عام (٦٣٠ه)[1]، لأن هذا لا يتناسب أيضا مع صحبة الديريني له مدة ثلاث عشرة سنة.

---

(١) «أعلام الإسكندرية» للدكتور الشيال: (١٦٥، ١٦٦)، «الطرق الصوفية في مصر» للدكتور عامر النجار: (١٢٦).

وهذا التحقيق الآنف مهم جدا لمعرفة سبب نحل الرسالتين على الديريني، وعليهما تنبني المباحث القادمة، فكن على ذُكر منها.

***

(١) إبطال نسبة «رسالة الكاملة» إلى الديريني:

سأكتفي بأوضح الأدلة دون البحث التفصيلي الذي يتناول أسانيد الرسالة وأخبارها؛ لأن الكلام سيطول جدا، وقد كفتنا هذه الرسالة مؤونة الاستدلال على إبطالها بنفسها قبل الخوض فيها، وأنها ليست للإمام الديريني، فقد قال في أولها: «أخبرنا شيخنا وسيدنا الإمام الجليل الشيخ أبو الفتح الواسطي الأحمدي -رضي الله عنه- بالإسكندرية سنة تسع وسبعين وخمسمائة بمسجده بالثغر أن شيخه شرف الأولياء سلطان العارفين قطب الزمان نائب رسول الرحمن لاثم ذلك البنان السيد أحمد الرفاعي المشار إليه رضوان الله وسلامه عليه أتحف أتباعه الأعيان بهذه الصيغة المباركة الجليلة سنة ست وخمسين وخمسمائة بعد عوده من حجه الذي مدت له فيه يد النبي صلى الله عليه وسلم من قبره الطاهر فقبلها والناس ألوفا ينظرون وأمرهم بالمداومة عليها...إلخ»(١).

لنقف قليلا عند هذا النص فقط، لقد حدد زمن التحديث في سنة: (٥٧٩هـ) مع أن الديريني لم يولد إلا بعد هذه المدة: فالمؤرخون متفقون على أنه ولد في أحد التواريخ الآتية: (٦١٢هـ)، أو: (٦١٣هـ)، وقيل: (٦٢٠هـ)، وأيَّ التواريخ اخترت، فهي تخبرك بأن الديريني لم يكن ولد بعد.

ولكن الذي وضع هذه الرسالة على الديريني، لما وقف على كلام ابن الملقن وعلى طبقات الشعراني ووجدهما أرخ وفاة أبي الفتح الواسطي عام (٥٨٠ هـ) -وهو خطأ

---

(١) «الرسالة الكاملة» المكذوبة على الديريني، لوحة: (١/ب).

يقينا- أراد أن يجعل تاريخ سماع الخبر قبل سنة من وفاة الواسطي؛ ليصح نسبة الرسالة إلى الديريني، ونسي أن الديريني لم يولد إلا بعد هذا بمدة طويلة، وسيأتيك في الرسالة الثانية مثل هذا الخلط.

***

(٢) إبطال نسبة «غاية التحرير» إلى الديريني:

كما خاتم التاريخ في تلك الرسالة كذلك هنا قد فعل، قال الديريني: «ولما بلغني عن بعض المفتونين برياستهم، الناطقين بوساوسهم، سنة إحدى وثلاثين وستمائة ببلدة نجارية، صب الله علينا وعلى ساكنيها سجال العفو والعافية...إلخ»[١]، ثم ذكر سبب تأليف الرسالة من إنكار بعض الناس النسب الرفاعي، والمهم هنا أنه ذكر تاريخ تأليفها.

ثمَّ روى الديريني أنه سمع شيخه أبا الفتح الواسطي يحدثه: «قبل أن يموت بأيام يسيرة في مسجد الثغر...إلخ»[٢].

هذان النصان كافيان لإسقاط الرسالة؛ فهو يخبرنا أن شيخه حدثه قبل أن يموت بأيام يسيره، وذلك حين ألف كتابه عام (٦٣١هـ)، مع أن أبا الفتح لم يمت على أرجح الأقوال عند المنذري والذهبي إلا في ١٤ شوال (٦٣٤هـ)، أو في عام (٦٣٢هـ) عند غيرهما، بل عاطف وفدي محقق «لسان التعريف» جعل وفاته في: (٦٥٦هـ)[٣]!!

(١) «غاية التحرير» المكذوب على الديريني مخطوط جامعة الإمام ابن سعود: (٨٤٤/خ)، ورقة: (١/ب)، ومخطوط المكتبة الوطنية بفرنسا: (٦٩٤٥)، ورقة: (٢/أ).

(٢) «غاية التحرير» المكذوب على الديريني مخطوط جامعة الإمام ابن سعود: (٨٤٤/خ)، ورقة: (١/ب)، ومخطوط المكتبة الوطنية بفرنسا: (٦٩٤٥)، ورقة: (٢/أ).

(٣) انظر: «لسان التعريف بحال الولي الشريف سيدي إبراهيم الدسوقي»: (١٥٦)، للكركي، وكلام المحقق عاطف وفدي في هامش الصفحات: (١٥٦، ١٦٢)، وقد أبنت أخطاءه في كتابي «إقالة المتعثِّر».

ولا يقال: ربما أخطأ الديريني التقدير؛ لأننا نقول: إنه صحب شيخه أبا الفتح من عمر الثامنة أو السابعة مدة ثلاث عشرة سنة، وقد قدمت الكلام في ذلك، والمفترض أن شيخه حي بعدُ أثناء تأليف الرسالة، وعاش ثلاث سنوات، أو سنة واحدة، أو خمسا وعشرين سنة على ما رجحه الأستاذ عاطف وفدي -وهو خطأ بلا شك- وعلى أي الأقوال اتكأْتَ فكيف يقول عنه إنه حدثه قبل أن يموت ببضعة أيام؟!

والغريب في الرسالة السابقة: أن أبا الفتح حدث الديريني قبل ولادة الديريني نفسه بثلاث وثلاثين سنة -على أقل تقدير- وهنا حدث الديريني عن شيخه -وأخبرنا أنه ميت- في هذه الرسالة، ولكن وفاة شيخه لم تكن إلا بعد ذلك التحديث، فما هذا التناقض؟!

ونحن هنا لا نتكلم عن أناس مغفلين لا عقل لهم، إننا نتحدث عن أعلام كبار تركوا من التآليف ما ننهل منه اليوم علومنا، لكن الذي أوقع الوضاعين في هذا التناقض هو أن ابن الملقن والشعراني أرخا وفاة الواسطي (٥٨٠هـ) وأخطأا في ذلك كما أوضحت، وأرخه غيرهما على الأثبت: (٦٣٤هـ)، أو (٦٣٢هـ)، وقال غيرنا: (٦٥٦هـ)، وهذا أيضا خطأ فاحش، فجاء الذي نحل الرسالتين فاختار في الأولى ما يناسب رواية ابن الملقن والشعراني في وفاة أبي الفتح، وفي الثانية ما يوافق غيره، ولكنه لم يعتبر حياة الديريني ولم يحقق أمر أبي الفتح الواسطي فخانه التقدير، ووقع في الخطأ.

ومن ثمة لا يوجد مصدر تاريخي واحد يثبت أن للديريني كتابا بهذا الاسم، ولا هو معدود في ضمن قائمة كتبه، ولو قدرنا أنه فات المؤرخين تسجيل اسم هذا الكتاب، فأين نسخته الأصلية؟

والذي نسب «رسالة الكاملة» إلى الديريني قبل أن يولد بـ(٣٣) سنة -على أقل تقدير إن قلنا أنه ولد عام (٦١٢هـ)- غير عاجز أن ينسب إليه غيرها، وبيننا وبين من يثبتها أن يخرج مخطوطا قديما، أو يورد نقلا صحيحا عنها في أحد كتب العلماء

المعتبرين، لا أن يأتي بمخطوط يرقى لأوائل القرن الرابع عشر الهجري، وأنفاس أبي الهدى واضحة فيها.

***

وبعد:

فهذه بعض الانتقادات، ويمكن أن أفصل فيها أكثر بما يتعلق بالرواية عن عبد الحافظ بن سرور الحسيني، الذي جعلوا الديريني يروي عنه، وقد تكلمت عنه في «إقالة المتعثر» بما لا مزيد عليه، وبينت أن ترجمته ملفقة مكذوبة، ويمكن إسقاط هذه الرسائل بأمور أخرى كثيرة، لكن وقفت على بعض الأدلة؛ لأن الأصل عندي في الكتب الرفاعية الأخيرة أنها منحولة، وما يثبت منها لا بد أن يقوم عليه دليل خارجي مستقل يبرؤها من الانتحال، والله الموفق.

فإن فهمت ما مر من كلام، وعرفت ما فيه من نقدات، فالآن ننظر في إبطال «صحاح الأخبار» وبيان ما فيه، ومن أين استقى واضعه مصادر الكتاب، على أني سأعتمد ما قدمته في هذه المباحث، التي بينت بطلان نسبة هذه الكتب إلى من نسبت إليه منهم، فلا أعيد الاستدلال مرة أخرى، إذا ما أردت أن أشير إلى بعض ما مر من تدليل عليه في المباحث القادمة، فأسأل الله التوفيق والسداد والإتمام، لا رب سواه.

***

٥- إبطال نسبة «صحاح الأخبار» إلى المخزومي

«صحاح الأخبار» من الكتب التي سرى أثرها في كل ما جاء بعدها، ونسبته إلى سراج الدين المخزومي باطلة، وسأحاول أن أبني على ما سبق من فصول، وأقوي بطلان نسبته إلى المخزومي بما سيأتي، إن شاء الله تعالى.

وقبل البدء في ذلك لا بد أن تعلم أن إبطالي لنسبة هذا الكتاب أو غيره لا يعني أن كل ما فيه باطل؛ بل فيه بعض المعلومات الصحيحة، ونقدي على مواضع منه تتعلق بالأنساب، لا يتناول إبطال ما صح منها، بل هو بيان لما تم دسه والتلاعب به فقط؛ فقد يكون أصل النسب صحيحا.

كما أني اعتقد بصلاح من ورد فيه من الأولياء والصالحين والعلماء من آل البيت وغيرهم، ولست بحاجة إلى التأكيد بأني أعتقد حسينية الإمام أحمد الرفاعي -رحمه الله تعالى- بطرق متعددة، ولا اعتمد هذه الكتب الأخيرة التي أساءت أكثر من أن تحسن، وأني أعتقد أنه من الأولياء الصالحين الذين لهم المكانة العليا في التاريخ الإسلامي، كما أني لا أصحح ما ورد في «صحاح الأخبار» أو سواه من نقد وجه إلى نسب الإمام عبد القادر الجيلاني -رحمه الله تعالى- بطريق الإشارة أو التصريح.

وما يهمني هنا: إبطال نسبة «صحاح الأخبار» إلى المخزومي، وبيان أنه كتاب مصنوع، وأما ما فيه من معلومات فالفيصل فيها القاعدة التي مرت معك سابقا، وأعيدها للتذكير، وهي:

كل نص في «صحاح الأخبار» أو غيره من الكتب الباطلة النسبة إلى من نسبت إليهم، إن كان له من الكتب السابقة الثابتة نسبتها إلى أصحابها ما يشهد لصحته فهو حق يجب قبوله والأخذ به، وما لم تشهد له كتب مستقلة فهو متوقَّف فيه، والتوقُّف نوع من التعطيل لذلك النص، فلا يعتد به إلا إن قام عليه دليل من

مصدر مستقل، كما أفعل في كل ما كتبته في التراث الرفاعي.

وقد جعلت هذا المبحث في ثلاثة عناوين، هي:

أولا: لا تصح نسبة «صحاح الأخبار» إلى المخزومي.

ثانيا: بطلان مصادر «صحاح الأخبار».

ثالثا: نماذج من الأخبار المصنوعة في «صحاح الأخبار».

***

أولاً: لا تصح نسبة «صحاح الأخبار» إلى المخزومي

بينت أن ترجمة المخزومي (=الرفاعي) المشتهرة وجعله من رجالات الرفاعية ترجمة ملفقة، وأوضحت من هي الشخصية الحقيقية بأدلة دامغة من كتب مستقلة، وقد صارت هذه الشخصية الرفاعية المختلقة عمدة للوضاعين، وبنوا على الترجمة الحقيقية للمخزومي (=الحمصي) ترجمتهم المشتهرة للمخزومي (=الرفاعي) وأذاعوها بين الناس، فنُسِيَ الشخص الحقيقي، لتحل هذه الشخصية محله.

فمن يرد أن يصحح نسبة هذا الكتاب إلى المخزومي (=الرفاعي) يجب عليه أولا أن يبين حال المخزومي (=الرفاعي)، ومن هو في كتب المؤرخين أو غيرهم، ويردُّ ما أوردته من أن المخزومي (=الرفاعي) ليست ترجمته إلا تلفيقات وزيادات مدسوسة على ترجمة المخزومي (=الحمصي)، على أن المخزومي (=الرفاعي) لم يترجمه أحد من المؤرخين، بلْه أن ينسب إليه كتاب «صحاح الأخبار»، وأن المخزومي (=الحمصي) لم يمت في العراق بل ما دخلها قط، وأنه نفي إلى القدس ومات فيها، فيكف يكون له قبر في العراق يزار إلى الآن... إلى آخر التفاصيل التي مرت معنا.

فإن عجز من أراد التعقب على كلامي عن ذلك ظل هذا الكتاب بلا نسبة، وتبقى إشارات الاتهام موجهة إلى من طبعوه وأذاعوه ونقلوا عنه أول مرة، ولا أظن أن واضعه يخفى على من قرأ البحث وبلغ هذا الموضع.

والخلاصة: من أراد أن يثبت صحة هذا الكتاب يجب عليه ثلاث مهمات:

الأولى: أن يبين من هو المخزومي (=الرفاعي)، من كتب مستقلة، ويثبت أنا مخطئون فيما قدمناه عنه.

الثانية: أن يرد ما قدمناه من ترجمة صحيحة للمخزومي (=الحمصي)، من كتب مستقلة، وأنه ليس هو من شوهوا سيرته ليكون المخزومي (=الرفاعي) فيفرق بينهما

بوضوح، ويثبت أنهما شخصيتان مستقلتان، وأن ترجمة (=الحمصي) ليست هي أصل ترجمة المخزومي (=الرفاعي) كما بيناه.

الثالثة: أن يصحح نسبة الكتاب إلى المخزومي (=الرفاعي)، بعد أن يحرر ترجمته.

ومن تجاوز هذه العقبات -مع أنها مستحيلة- فلينظر في الآتي ويجيب عنه؛ ليكون كلامه تاما فيما يريد إثباته، أما إن ناقشنا من يريدون التعقب على بعض ما يأتي باحتمالات عقلية دون قرائن مرجحة لكلامهم فلا نقاش معهم؛ لأنهم يجهلون أصول البحث، فليؤسسوا ترجمة المخزومي التي يزعمونها، ثم يصححوا نسبة الكتاب إليه، ثم يردوا ما أوردناه، ومن بعد ذلك يأتون إلى الفروع الآتية ويناقشونا فيها، والله تعالى الموفق.

***

ثانياً: بطلان مصادر «صحاح الأخبار»

ورد النقل في «صحاح الأخبار» عن الكتب التالية التي سبق وأثبت أنها باطلة، وهذا سرد لبعض مواضعها من كتاب «صحاح الأخبار»:

١- نقل واضع «صحاح الأخبار» عن «النفحة المسكية» المكذوبة على الفاروثي في الصفحات: (٨٠، ٨٢، ٨٣) وفيها نقل طويل ينص على الخطأ نفسه الذي سبق وبينته -حين أوضحت حال «النفحة المسكية»- وعزا النقل إلى كتاب «الترياق» ونص عليه أيضا، مع أن الفاروثي ألف «النفحة المكسية» سنة: (٦٧٥هـ) -بزعم واضعها- والواسطي ما ولد إلا عام: (٦٧٤هـ) اتفاقا، فكيف نقل عنه؟! إلى آخر الأمور التي قدمتها في نقد الكتاب.

٢- ونقل عن «سواد العينين» المكذوب على الرافعي: (ص: ٨٠)، وقد بينت سبب بطلانه فيما سبق فلا أعيده.

٣- ونقل عن «الترياق» المكذوب على الواسطي: (ص: ٧٤) إلى (٨٠)، وقد بينت بطلان هذا الكتاب فيما سبق أيضا.

٤- ونقل عن «الثبت المصان» المكذوب على مؤيد الدين أبي النظام عبيد الله الحسيني نقيب واسط (ت:٧٨٧هـ)، في مواضع كثيرة منها الصفحات: (٢٣، ٣٢، ٣٣، ٤٢، ٤٩،٤٤، ٥٠، ٦١، ٧١، ٧٣) وغيرها[1]، وبعضها في سياق نقاش

(١) (ص:٤٩، ٥٠)، وهذا الكتاب لا تصح نسبته إلى مؤيد الدين أبي النظام عبيد الله الحسيني نقيب واسط، وإنما لم أبينه فيما سبق من الكتب المنحولة لطول الكلام عليه، وقد بدأت ببحثه في موضع آخر، وتناولت طبعتي الأستاذ الرجائي والشيخ الدليمي للكتاب، ولم أتم المبحث بعد، وسيأتي بعد قليل بعض النقود على بعض الأخبار التي وردت في «الثبت المصان» مما يعتبر توهينا لنسبته إلى مؤيد الدين أبي النظام عبد الله نقيب واسط، والأمر يحتمل أكثر من ذلك.

صحة نسب الإمام عبد القادر الجيلاني، وفيه نقد شديد وواضح على لسان من نسبوا إليه كتاب «الثبت المصان»، والله المستعان.

والخلاصة: أن تلك الكتب الساقطة الباطلة النسبة إلى من نسبت إليهم هي مصادر «صحاح الأخبار»، ومن البدهي أن إبطال المصادر يبطل ما بني عليها، كيف ومبنى «صحاح الأخبار» هو تلك الكتب التي بينت حالها حين تحدثت عنها؟!

قال أبو جعفر: ولو سلَّم المتعقبون ببطلان تلك المصادر –ولا سبيل لهم غير ذلك– وجرَّدوا نُقُولها التي أوردها الوضاعون في «صحاح الأخبار» لم يبق فيه شيء يعتمد عليه ولبقي بلا قيمة ولا فائدة لواضعيه، بل سيجد القارئ نفسه أمام نصوص «عمدة الطالب» لابن عنبة بترتيب مختلف عن الأصل، قال الدكتور مصطفى جواد: «أكثر ما فيه من عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب لابن عنبة لكنه لم يشر إلى ذلك، وقد علمنا أن مراده بالكتاب إثبات علوية أحمد الرفاعي والجيلي عبد القادر وأعقاب خالد بن الوليد»، ولأن ما فيها يتلخص في عدة أغراض بينها بعض العلماء، وهي نفس الأغراض التي وضع لأجلها كتاب «صحاح الأخبار»[(١)].

فمهمة من يريد أن يصحح مضمون تلك النصوص في «صحاح الأخبار» أن يصحح أولا نسبة تلك المصادر إلى من نسبت إليهم، ويرد ما أوردناها عليها، ثم إذا قدر على ذلك فلينظر في ما سيأتي ويجيب عنه أيضا.

والله الهادي لا رب سواه.

***

(١) ينظر في بيان تلك الأغراض: مقال الدكتور مصطفى جواد «جامع سراج الدين وترجمة الشيخ»، في «لغة العرب» الجزء: (٣) السنة: (٩)، (١٨١، ١٨٥)، و«جناية الصيادي » للدكتور عبد الرحمن الشايع.

ثالثاً: نماذج من الأخبار المصنوعة في «صحاح الأخبار»

١- الكازروني المتماهي مع الأزمنة:

في «الترياق» المكذوب على تقي الدين الواسطي: (ص: ١٥، ١٦)، ذكر لإبراهيم بن مُحَّد بن إبراهيم الكازروني، الشهير بحاجي حسام، ونص على أنه صاحب «شفاء الأسقام» وهو كتاب باللغة الفارسية[1]، وصاحبه يجعلونه في مصادرهم بكريا وعمًّا للفيروزآبادي صاحب «القاموس المحيط»، ويقدرون وفاته في حدود: (٨١٦هـ)، وهي سنة وفاة الفيروزآبادي اللغوي نفسه! وقيل: توفي بعدها بسنة.

وهم يضطربون في هذا الكازروني فيرفعون نسبه إلى الرضا بن موسى الكاظم رحمه

---

(١) مع التنبيه أن النسخة المعربة المزعومة من هذا الكتاب في عدة نسخ تحمل ثلاثة أسماء، **الأول**: «البهجة الكبرى» حسب ما جاء في مضامينها، في نسخة جامعة الإمام ابن سعود، وهي برقم: (٥٢٣٧) تصوف، مع أن غلافها حمل اسم: «شفاء الأسقام في سيرة غوث الأنام، وهو بهجة سيدي أحمد الرفاعي» وتسميتها بـ«شفاء الأسقام» ونسبتها إلى الكازرواني (=الكازروني) خطأ يقينا؛ لأنها تضمنت حديثا عن الكازروني نفسه ونقل عنه: أنه أخذ العهد على الإمام الرفاعي ثم ألف الكتاب وجاء به إلى الإمام فوجده قد توفي، وهذا النص وحده يكفي لتكذيبهم في أن الكازروني عم للفيروزآبادي؛ لأن بينهما دهرا، وفي الأمر تحقيق آخر ذكرته في غير هذا الموضع، **الثاني**: «بهجة السيد الكبير سيد أحمد الرفاعي قدس الله سره العزيز ونفعنا به» كما في جامعة ليبزك في برلين برقم: (٣٤٦)، وجاء في خاتمتها أنها منقولة بقلم مُحَّد التيزاني بعد أن ذكر أنه نقل تعريب بعض ما فيها عن «شفاء الأسقام» من اللسان التركي والفارسي الذي عمله محمود القادري الحوراني، وثمة تفاصيل أخرى فانظرها في لوحة: (٨٥/ب)، **والثالث**: «شفاء الأسقام في سيرة غوث الأنام» كما في نسخة هايدلبيرغ بمقدمة مختلفة، وهي التي نزعت لتكون مقدمة لكتاب «النجم الساعي» المنحول على العيدروس، في نسخة أخرى: منسوبة إلى الشيخ إبراهيم الكزرواني الشهير بحاجي حسام وتبدأ بعد البسملة بـ: «الحمد لله على ما أنعم علينا وعلمنا ما لم نكن نعلم..إلخ»، **أقول**: وثمة نسخ غيرها، وهذه النسخ المعربة على اختلاف في بعض مقدماتها أصلها كتاب «مناقب ابن الرفاعي» لأحمد الأفلاكي المولوي، وهي بلغة تختلط فيها الفارسية بالتركية القديمة، ولا علاقة لها بـ«شفاء الأسقام» للكازروني في نسخته الفارسية، وقد بينت ذلك في «مصادر التراث الرفاعي»، أسأل الله التيسير لإتمامه.

الله تعالى[١]، والمشهور عندهم أنه بكري، ويغلب على ظني أنه فارسي، وإن كنت أميل إلى السكوت عن نسبه إلا أن نجد ما يتعلق به في مصدر مستقل.

رغم أن الفيروزآبادي زعم الانتساب إلى أبي إسحاق الشيرازي –والشيرازي لا تعرف له زوجة– ثم رفع نسبه إلى البكرية، ولم يسلم له الناس ذلك، وقد تكلم فيه الحفاظ الأقرب له زمنا والأكثر علما وثقة من المتأخرين، ومن ساق نسب الفيروزآبادي وسكت من المتقدمين فلا يجوز أن ينسب إليهم أنهم موافقون على ذلك ولا مخالفون، وبخاصة بعد أن دخل الفيروزآبادي زبيد وقربته الولاة وعاش في كنف أصحاب الجبرتي، وصار له حال آخر، فانظر ترجمته عند ابن حجر وغيره[٢].

وأيضا فإن تقي الدين الواسطي في «الترياق» المكذوب عليه توفي عام: (٧٤٤هـ) اتفاقا، وهو في تلك النسخة المكذوبة ينقل عن الكازروني، فمتى كتب الكازروني كتابه: «شفاء الأسقام» إذا كانت وفاته: في حدود: (٨١٦هـ)؟ ومادة كتابه منقولة أصلا من النسخة الصحيحة من «الترياق» لتقي الدين الواسطي[٣]!!

ولذلك حينما نجد رواية «صحاح الأخبار» (ص:٧٨) عن إبراهيم الكازروني في حادثة مد اليد المفتعلة، ونسبة ذلك إلى الشريف ابن نميلة الحسيني وأنه سمع كلام الرسول ﷺ للسيد أحمد الرفاعي في تلك الحادثة! لا نرتاب أن هذا الأمر كذب، لأن

---

(١) وقد بدا أنه تصحيف في المطبوع، كما حرره د. حيدر خليل إسماعيل في رده عليَّ.

(٢) قال ابن حجر: «كان يرفع نسبه إلى الشيخ أبي إسحاق الشيرازي صاحب التنبيه، ويذكر أن بعد عمر أبا بكر بن أحمد ابن فضل الله بن الشيخ أبي إسحاق، ولم أزل أسمع مشايخنا يطعنون في ذلك مستندين إلى أن أبا إسحاق لم يعقب، ثم ارتقى الشيخ مجد الدين درجة فادعى بعد أن ولي قضاء اليمن بمدة طويلة أنه من ذرية أبي بكر الصديق، وزاد إلى أن رأيت بخطه لبعض نوابه في بعض كتبه مُحَمَّد الصديقي، ولم يكن مدفوعاً عن معرفة إلا أن النفس تأبى قبول ذلك»، انظر: «إنباء الغُمر في أبناء العُمر»: (٤٧/٣).

(٣) لا تغفل أن الترياق بنسخته الصحيحة الذي طبعته دار الرياحين بتحقيقي اسمه: «ترياق المحبين في سيرة سلطان العارفين»، والنسخة المكذوبة التي انتقدها طبعت قديما باسم: «ترياق المحبين في طبقات خرقة المشايخ العارفين»، ونسبت إلى تقي الدين الواسطي، ومادتها مختلفة عما في النسخة الصحيحة.

«شفاء الأسقام» بنسخته الفارسية التي لم تعرَّب إلى اليوم لا يوجد فيها ذكر لهذه الخرافة.

فإن كان الكازروني غير هذا الذي ألف كتاب «شفاء الأسقام»، فمن هو؟ وإن كان جده فهذا نكرة كما بينت أمره بالتفصيل في ردي على د.حيدر خليل إسماعيل؛ لأنه كلام باطل لم يرد حتى في هذه الكتب المنحولة، بل هي محاولة ممن أراد ترقيعها ولو بالتكلف.

ففي مخطوطاتهم أن الكازروني زار الإمام الرفاعي، وطلب منه الطريقة وبعد تمنع من الإمام أعطاه العهد، ثم غاب فترة فكتب «شفاء الأسقام» وجاء به إلى الإمام الرفاعي فوجده قد مات!!

ومن يعاصر الإمام الرفاعي كيف يعيش إلى زمن الفيروزآبادي فيكون عمه، وهذا الأمر بسطته أكثر في ردي على د. حيدر خليل إسماعيل(١).

ومن يرد أن يحتج لترجمة الكازروني كما نشروها في كتبهم موضع البحث فهو أمام مقدمات متعددة حتى يصل إلى النتيجة التي يريدها؛ لإثبات بكرية الكازروني صاحب «شفاء الأسقام»، فضلا عن أن يكون عما للفيروزآبادي اللغوي، وهذه المقدمات هي:

١- أن يثبت أن أبا إسحاق الشيرازي صاحب «التنبيه»، الذي ينتسب إليه المجد اللغوي الفيروزآبادي، بكريٌّ.

٢- أن يثبت أن أبا إسحاق الشيرازي الذي ينتسب إليه الفيروزآبادي مات وله زوجة، ومن ثمة له عقب.

---

(١) مخطوط: «شفاء الأسقام»، النسخة المعربة، نسخة جامعة الإمام ابن سعود، ومخطوط «النجم الساعي» المكذوب على العيدروس، المكتبة البريطانية (oe ٩٠٨٣) وهو في فصل نسبه، وهذا الكلام في هذا الفصل: (٧٣- ٧٥) كله محذوف في مطبوعة عام ١٩٧٦م، وهذا توسعت فيه في موضع آخر.

٣- أن يثبت أن الذين استنكروا انتساب الفيروزآبادي إلى الشيرازي، ومنه إلى البكرية ليسوا الأقرب منه زمنا، والأعرف به حالا، والأعلم به ممن ساق نسب الفيروزآبادي اللغوي وسكت عليه، دون إثبات ولا نفي لبكريته التي ادعاها، فضلا عن المتأخرين أو المعاصرين ممن لم يحقق أصل المسألة.

٤- أن يثبت أن إبراهيم الكازروني صاحب «شفاء الأسقام» عم للفيروزآبادي اللغوي.

والخلاصة: أن الكازروني المذكور في «صحاح الأخبار» ترجمته والتفصيل عنه مختلق، فكيف يصح أن يكون من رجال «صحاح الأخبار» الذين يروي عنهم، لو لم يكن «صحاح الأخبار» نفسه مختلقا وكتب بيد من اختلق ترجمة الكازروني أيضا.

فإن صحت لهم كل هذه المقدمات -ولا أظنها تصح بحال- فلينظروا ما بعدها.

***

٢- معالي وعبد المنعم، المكذوب عليهما:

ذكر في «صحاح الأخبار» سليمان بن عبد الله المحض (ص٢٦، ٢٧) فقال: «فإنه أعقب مُحَمَّدا، وله منه عقب في المغرب، قال النسابون بانقطاعه، وما ذاك إلا لانقطاع أخبار هذا الفرع عن النسابين، وقد صح أن آل السيد أبي العشائر الواسطي من أهل هذا البيت ولا ريب فيه، فإن السيد مُحَمَّدا أبا العشائر الكبير الواسطي ابن معالي، وأخاه عبد المنعم كلاهما من أتباع مولانا ومفزعنا الإمام السيد أحمد الرفاعي الكبير -نفعنا الله بعلومه الشريفة- وهما ابنا معالي بن علي بن مُحَمَّد أبي العشائر الأكبر بن معالي بن علي بن حمزة بن مُحَمَّد بن سليمان بن عبد الله بن الحسن السبط عليه السلام، ولهذا الفرع ذيل إلا أنهم قليلون وبقيتهم في المغرب كما تقدم».

فقد جعل واضع الكتاب معالي وعبد المنعم أخوين، من آل البيت الحسنيين!

أقول: وهذا دس وكذب، وإدخال لأناس غير معروفين بالشرف في آل البيت، وإنما هذان رجلان صالحان من أتباع الإمام الرفاعي -رحمه الله تعالى- وليسا بأخوين أصلا، ورويت عنهما قصة ذكرها بعض الواسطيين ممن ألف في السيرة الرفاعية.

والغريب أن معالي في نص القصة التي سأذكرها هو ابن يوسف، وأن عبد المنعم من أصحابه الذين تربوا على يده، فكيف جعلهما أخوين، وقال هما: ابنا علي بن مُحَمَّد...إلخ ما ذكره؟!

وهذه عادة هذا الوضاع يسوق أنسابا، ويحيك قصصا لكل من رأى له اسما في الكتب الصحيحة، كما فعل مع هذين الرجلين؛ فأدخلهما في نسب رجل قال عنه أهل الأنساب: إن عقبه في المغرب، وأنه منقطع، والأمر لله وحده.

وقصة معالي بن يوسف وتلميذه عبد المنعم ذكرها صاحب «أم البراهين» ونقلها عنه تقي الدين الواسطي في «الترياق» باختصار، والآن أسوقها بنصها، قال تقي الدين الواسطي: «كانَ في أُمِّ عبيدةَ في حَالِ حَيَاةِ سَيِّدِي أَحْمَدَ -قدَّسَ اللهُ روحَهُ- شَخْصَانِ قَدْ تَحابَّا في اللهِ تَعَالى، وَلَزِمَ كلُّ واحدٍ مِنْهُما الآخرَ، وكانَ اِسْمُ أَحَدِهما -وَهُوَ الأَكْبَرُ- **مَعَالِيَ بنَ يُوسُفَ، الآخرُ عَبْدَ الْمُنْعِمِ**، فَمَكَثا عَلَى ذَلِكَ سِنِينَ، فَخَرَجا يَوْماً إِلَى الصَّحْراءِ وَجَلَسَا يَتَحَدَّثانِ، فَسَأَلَ عَبدُ الْمُنْعِمِ الشَّيخَ مَعَاليَ عَمَّا حصَلَ لَهُ في مُلَازَمَتِهِ إيَّاهُ في تِلكَ الْمُدَّةِ، فأَمَرهُ الشَّيخُ مَعَالي أنْ يَتَمَنَّى، فَقَالَ عَبدُ الْمُنعِمِ: «أيْ سَيِّدي! أُرِيدُ السَّاعَةَ كِتَابَ عِتْقِنا مِنَ النَّارِ يَنْزِلُ عَلَيْنا مِنْ السَّماءِ»، فَقَالَ الشَّيخُ مَعَالي: «إنَّ كرمَ اللهِ وَسيعٌ وفَضْلُهُ لا يُحَدُّ»، فَبَينَما هُما كَذَلِكَ؛ إِذْ سَقَطَتْ عَلَيهِمَا وَرَقَةٌ بَيْضَاءُ مِنْ السَّماءِ، فَقَالَ الشَّيخُ مَعَالي لعِبْدِ المنعمِ: «قُمْ فَخُذْ هَذِهِ الوَرَقَةَ»، فَقَامَ وأخَذَها، فَلَمْ يَرَ فِيهَا شَيئاً مَكتُوباً، فَقَالَ: «قُمْ بِنَا إِلَى سَيِّدِي أَحْمدَ حتَّى نَعْرِضَهَا عَلَيهِ،» فأتَيَاهُ ودَفَعَا الوَرَقَةَ إِلَيهِ وَلَمْ يُعَرِّفَاهُ مَا جَرَى لَهُمَا فَنَظَرَ فِيهَا ثُمَّ خَرَّ سَاجِداً للهِ تَعَالَى، فَلَمَّا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْ سُجُودِهِ قَالَ: «الحَمدُ للهِ الَّذِي أَرَانِي كِتَابِ عِتْقِ أَصْحَابي

مِنْ النَّارِ فِي الدُّنْيَا قَبْلَ الآخِرَةِ»، فَقِيلَ: «أيْ سَيِّدي! هَذِهِ الوَرَقَةُ بَيْضَاءُ مَا فِيهَا كِتَابَةٌ»، فَقَالَ: «أَيْ أَوْلادِي! يَدُ القُدْرَةِ تَكْتُبُ بِلا سَوادٍ(١)، وَهَذِهِ مَكْتُوبةٌ بالنُّورِ»، ثُمَّ دَفَعَهَا إِلَيهِمَا، فَلَمَّا مَاتَ عَبدُ الْمُنْعِمِ حُطَّتْ فِي كَفَنِهِ»(٢).

وقد رواها بزيادة صاحب «أم البراهين» عن الشيخ يعقوب بن كراز رحمه الله تعالى، وسأسوقها هنا للفائدة، قال ابن كراز: «كان في أم عبيدة رجل يقال له عبد المنعم، وكان مليح الصورة عاقلاً أديباً، فصحبه رجل من أهل أم عبيدة اسمه معالي بن يوسف، وكان حسن السيرة قد سلكه سيدي أحمد وأدبه وكان عنده زهد وتعبد، فلما صحبه عبد المنعم انتفع بمحبته وصحبته وتربى أحسن تربية حتى كبر والتحى وهو في صحبته وبقيا حتى ماتا، فلما كان في بعض الأيام خرج الشيخ معالي بن يوسف وصاحبه عبد المنعم إلى الصحراء، فجلسا يتحدثان فقال عبد المنعم –وهو الصغير– للشيخ معالي –رحمه الله–: أي سيدي توبتني وأدبتني ولي في صحبتك هذه المدة، وأريد تعرفني أي شيء حصل لي معك في هذه الصحبة، فقال له: أي عبد المنعم اقترح على الله وتمنَّ، فقال له: أي سيدي أريد منك الساعة كتاب عتق من النار ينزل علينا من السماء، فقال له الشيخ معالي: إن كرم الله واسع وفضله لا يجحد، قال: فبينما هم في الكلام وإذ قد سقط عليهم ورقة بياض من السماء وهم ينظرون إليها وهي نازلة، حتى وقعت بين أيديهم، فقال الشيخ معالي لأخيه(٣) عبد المنعم: قم خذ هذه الورقة فقام إليها فأخذها، فلم ير فيها شيئًا مكتوبًا، فقال: قم بنا إلى سيدي أحمد نعرضها عليه، قال: فنهضا من ساعتهما وأتيا بها إلى سيدي أحمد، وسلما عليه

---

(١) في (ب): "ما تكتب بسواد".

(٢) انظر «ترياق المحبين» لتقي الدين الواسطي، (١٨٥، ١٨٦) بتحقيقي طبعة دار الرياحين، وانظرها في: «روض الرياحين» لليافعي، (٣٦٨)، الحكاية رقم: (٤٦٩).

(٣) لا يخفى أن هذه الأخوة أخوة صحبة لا نسب.

وسلماها إليه وعرضا عليه ما جرى بينهما، فأخذها منهما فنظرها ثم خرَّ ساجداً لله، ثم رفع رأسه وقال: الحمد لله الذي أراني كتاب عتق أصحابي من النار في الدنيا قبل الآخرة: فقال له الفقراء: أي سيدنا هذه الورقة بيضاء ما فيها شيء من الكتابة، فقال لهم: أي أولادي يد القدرة لا تكتب بسواد، وهذه مكتوبة بالنور، وهذه صحيفتكم خذوها إليكم، ثم أنه طواها وسلمها إليهم فتسلموها، وأخذها عبد المنعم وهو صغير فلم تزل معهما حتى ماتا، فتركت مع عبد المنعم في كنفه، رحمة الله عليه»[١].

فتأمل ثم انظر الحال، والله المستعان.

***

٣- من طرائف الأخبار:

بعد نقل طويل عن «الثبت المصان» يوهِّن فيه نسب الإمام عبد القادر الجيلاني رحمه الله تعالى[٢]، قال (ص٢١): أخبرني **نجم الدين أحمد** الرفاعي الحسيني، عن ابن عمه **تاج الدين الرفاعي شيخ رواق أم عبيدة**، أن **أباه شمس الدين مُحَمَّد** اجتمع بأم عبيدة على السيد أبي النظام عبيد الله نقيب واسط..إلخ.

أقول:

•**نجم الدين أحمد** بن علي بن عثمان شيخ الرواق السادس توفي عام: (٦٤٨هـ) عند البناكتي، و(٦٤٥هـ) في كتبهم، وليس له ابن عم لقب بتاج الدين في الكتب الصحيحة.

---

(١) «أم البراهين»، مخطوط الظاهرية، الورقة: (٥٧/ب) وما بعدها.

(٢) «صحاح الأخبار» (ص١٦، ٢١)، وهذا النقل بعينه في «الثبت المصان»، المكذوب على أبي النظام الحسيني (٣٠٨، ٣١٠) طبعة الرجائي.

•**وتاج الدين الرفاعي** هو الشيخ الثامن للرواق، واسمه مُحَمَّد لا أحمد، وتوفي عام: (٧٠٤هـ) اتفاقا، وهو ابن أحمد المستعجل بن مُحَمَّد رمانة القبان بن عبد الرحيم بن عثمان الرفاعي.

•**ومُحَمَّد شمس الدين** رمانة القبان شيخ الرواق الرابع، وهو ابن عبد الرحيم بن عثمان توفي عام: (٦٠٧هـ) عند البناكتي، و(٦٢٩هـ) في كتبهم، على أن مُحَمَّد شمس الدين هذا ليس له إلا أحمد شمس الدين المستعجل وأمه: خديجة بنت علي بن عثمان الرفاعي، كما نص عليه صاحب «أم البراهين» وقال: لم يعش لها غيره، فمن أين جاؤوا له بتاج الدين هذا؟!

وهذا السياق على التحقيق الذي بينته في «مشيخة الرواق الأحمدي»، وذكرت طرفا منه في «إقالة المتعثر».

ولو فرضنا تنزلا أن اللقاء بين شمس الدين مُحَمَّد وبين أبي النظام صحيح، فأبو النظام الذي نسبوا إليه «الثبت المصان» توفي عام: (٧٨٧هـ)، فبين وفاته ووفاة تاج الدين الرفاعي (ت: ٧٠٤هـ) (٨٣) سنة، وبين وفاته ووفاة أحمد نجم الدين: (ت: ٦٤٨هـ)، أو (٦٤٥هـ) (١٣٩) سنة على التاريخ الأول، و (١٤٢) سنة على التاريخ الثاني، وبين وفاته ووفاة مُحَمَّد شمس الدين بن عبد الرحيم: (ت:٦٠٧هـ)، أو(٦٢٩هـ)، (١٨٠) سنة على التاريخ الأول، و(١٥٨) سنة على التاريخ الثاني.

فكيف يروي السابق عن اللاحق، بل كيف يجتمع مُحَمَّد شمس الدين وأبو النظام وبينهما ما يزيد عن القرن ونصف؟!

***

أقول: وإن قصد بتاج الدين من سماه: (ص ٢٢) تاج الدين الرفاعي الواسطي صاحب كتاب «كفاية النقباء»، قال: حدثني السيد الجليل جلال الدين عمر الأشتري الحسيني نقيب واسط...إلخ.

فهذا الشخص وهذا الكتاب مجرد أسماء بلا مسميات، ولم يظهر لهما إلى الوجود شيء ألبتة، وقد أخطأ آغا بزرگ، وابن كمونة حين نقلا اسم هذا الكتاب من «الصحاح» أو من وسائط نقلته عنه، كما سيأتي الحديث عن ذلك، فلا يُفرَح بذكر هذين المصدرين للكتاب ولا لصاحبه، فهو ككتاب «الدر الساقط» للزبرجدي بلا فرق.

ثم إن هذا المسمى بتاج الدين المنسوب إليه كتاب «كفاية النقباء» لو زعم زاعم أنه هو المقصود بالخبر، فرده من نفس الخبر: بأن هذا لم يتسلم مشيخة الرواق أبدا، ولا هو ابن لمحمد شمس الدين؟!

وتصحيح هذين الأمرين لن تجدهما لا في الكتب الصحيحة ولا المنحولة.

أقول: وإنما قصد بتاج الدين في هذا الخبر الذي أورده في «صحاح الأخبار»: أحمدَ تاج الدين، بن مُحَمَّد شمس الدين، بن عبد الرحيم الأصغر، بن عز الدين أحمد الصياد، وقد أشار إليه في (ص ٨٣) وسماه: تاج الدين بن مُحَمَّد شمس الدين.

ونسبُ أحمد تاج الدين نسب مركب لا يصح، زاده من زاده هنا وفي غيره من الكتب، وجعله الشيخ التاسع للرواق، وزعم أنه تسلمه عام: (٧٠٤هـ)، وجعل وفاته عام: (٧٤٤هـ)، عن (١٠٧) سنوات، وهذا كله دس وخلط لا يصح منه شيء[١].

والمتوفى في (٧٠٤هـ) إنما هو: مُحَمَّد (تاج الدين) بن أحمد شمس الدين المستعجل، بن مُحَمَّد (رمانة القبان) بن عبد الرحيم بن عثمان الرفاعي، وهو شيخ الرواق الثامن، والمتسلم من بعده إنما هو أخوه عبد الرحيم نجم الدين، ومن بعده تسلم أحمد (كوجك) بن تاج الدين مُحَمَّد السابق، وقد بينت حالهم في كتابي «إقالة المتعثر»، وبينت سبب الخلط للبس الذي ورد عند الذهبي وابن فهد وابن كثير وابن حجر في كتابي «مشيخة الرواق الأحمدي»، فلا أعيده.

(١) انظر: «تنوير الأبصار» (٥٧).

وعلى فرض صحة ما ذكروه من نسب تاج الدين أحمد هذا –وهو كذب يقينا– وأنه توفي عام: (٧٤٤هـ)، وأن أباه – حسب زعمهم– مُحَمَّد شمس الدين المتوفى (٧٠٤هـ) اجتمع بأبي النظام عبيد الله النقيب صاحب «الثبت المصان»، تبقى نفس المشكلة، وهي:

كم كان عمر أبي النظام عام: (٧٠٤هـ)، إذا كانت وفاته عام: (٧٨٧هـ)، والفارق بين الوفاتين: (٨٣) سنة؟ مع أن النقاش في ذلك اللقاء لمن تأمله بين مُحَمَّد شمس الدين وأبي النظام تريك رجلا يناقش في نسب الشيخ عبد القادر الجيلاني عن معرفة وتبصُّر، ويرتجل الشعر ويساجل مُحَمَّدا شمس الدين به، وكان مُحَمَّد شمس الدين ينادي أبا النظام مكنيا له فيقول: "يا أبا الجلال" احتراما له ودلالة على أنه كان في عمر متقدم، وهذا على الرغم من كذب اللقاء، فأي عقل يقبله ويستسيغه؟! في الحقيقة لا يمكن ملاحقة كل الأكاذيب في هذا الخبر وحده، فكيف لو أوقفتك على غيره؟

وكل تلك الأمور تنادي بكذب هذا اللقاء، وإنما أوردته هنا بهذا التفصيل لأقطع على المتعقبين أي احتمال قد يرد على أذهانهم، وفي جعبتي لبعض ما مر باختصار إطنابٌ وبسط أكثر من هذا لكن تركته خشية الملال.

وإن كان ما سبق يصلح أن يورد في نقدي لمصادر «صحاح الأخبار» فقد أخرته هنا؛ لأن فيه فائدتين، الأولى: توهين نسبة «الثبت المصان» إلى أبي النظام الحسيني ببعض الوجوه، والثانية: تكذيب هذا الخبر، وسيأتي مثله فيما بعد.

والله الهادي لا إله غيره.

***

٤- المؤيد أبي النظام الحسيني يسرق أسانيد الشطَّنُوفي وأخباره:

حين تحدثت في دراستي لتحقيق «ترياق المحبين» بينت أن الزيادة التي جاءت في آخره حول إبراهيم الأعزب، منقولة بحذافيرها عن كتاب «بهجة الأسرار» للشطنوفي وبأسانيده، فأسقطتها وأقمت الأدلة على أنها ليست بقلم تقي الدين الواسطي[1].

ونجد واضع «الثبت المصان» وقع في نفس الخطأ، حين سلخ أسانيد وأخبار الشطنوفي (ت:٧١٣هـ)، ورواها على لسان أبي النظام (ت:٧٨٧هـ) دون أي إشارة إلى الشطنوفي، وهذا جرح لعدالة أبي النظام عند أهل الحديث، حين يصفون من يفعل ذلك بأن حديثه مسروق أو أنه يسرق، ولو أن أبي النظام اقتصر على رواية الأخبار دون إسنادها إلى مشايخ الشطنوفي الذين ماتوا قبله بدهر، لكان للمعتذر عن ذلك حجة، ولكنه لم يفعل.

ولو سلمنا بما سبق -على فرض أن أبا النظام لم يسرق تلك الأخبار من الشطنوفي- فإن بين وفاتهما: (٧٤) سنة، فكيف يروي أبو النظام بالإسناد المتصل عن مشايخ الشطنوفي في الإسناد، والمفروض أنهم أسنُّ من الشطنوفي، فكيف بأبي النظام الذي مات بعده بثلاثة أرباع قرن؟

وقد نقل في «الثبت المصان» بعض الأخبار المسندة التي ساقها الشطنوفي في «بهجة الأسرار» بعينها، ودس ما شاء في ترجمة إبراهيم الأعزب، وألصقها بأبي النظام الحسيني.

ولن أطيل في هذا الموضع، فمن شاء التحقق فليراجع دراسة «الترياق»، ويقارن بين نقول «الثبت المصان»، و«بهجة الأسرار»[2]؛ ليجد أن واضع «الثبت المصان»

(١) انظر: دراسة: «مناقب ابن الرفاعي، وترياق المحبين» (٦٠، ٧٠)، والزيادة في «ترياق المحبين»: (٢٤٠، ٢٥٨) بتحقيقي، طبعة دار الرياحين.

(٢) انظر: «ترياق المحبين» (٢٤٠، ٢٥٨)، الأخبار: (٣، ٨، ٩)، وقارن: «الثبت المصان»: (٤٣٦، ٤٤١)،

تحرّى الكذب في كل ما كتب، عامله الله بما يستحق.

وما أوردته من نقد على الزيادة التي في آخر «الترياق» بتفصيل غير ما مرَّ يرد هنا أيضا على النقل في «الثبت المصان»، ولا فرق، وهذا أيضا مما يوهن نسبة «الثبت المصان» إلى أبي النظام الحسيني، وهو أحد مصادر «صحاح الأخبار»؛ فالجواب عن هذا لازم للمتعقبين.

***

٥- الرحلة الصيادية، عقبات في الطريق:

هذه الرحلة يطول الكلام عليها، وقد قدمت بعض ما في أحداثها:

•حين تكلمت على عدم صحة أخذ الإمام الرافعي -الذي كذبوا عليه «سواد العينين»- للطريقة الرفاعية عن أحمد عز الدين الصياد حين كان مجاورا في المدينة المنورة، وأن الرافعي كان في قزوين بين ذي القعدة عام: (٦٢٢هـ)، إلى ذي القعدة من عام وفاته: (٦٢٣هـ).

•كما بينت ما فيها من خطل حين تحدثت عن وفاة أبي بكر -الذي جعلوه ابن أخ أحمد الصياد- وأوضحت أنه كان قبلها في العراق وتوفي بعد عام: (٦٥١هـ)، وقبل عام: (٦٧١هـ)، بما لا يقل عن أربع سنوات، وهم يجعلونه متوفيا في متكين ويعينون مكان قبره، وسنة وفاته عام: (٦٧٠هـ)، وهذا لا يصح في الكتب الرفاعية الصحيحة المخطوطة، وثمة كلام غير هذا.

وسأزيد هنا أمرا آخر يحتاج إلى جواب.

•المسمى بعلي أبي الشباك الذي ورد ذكره في تلك الرحلة، وقد جعلوه ابنا لأحمد عز الدين الصياد حين نزل مصر وتزوج بأمه وتركها وسافر، إنما هو **علي بن عبد**

طبعة الرجائي.

الرحيم الرفاعي، وليس أحمد الصياد أباه، قال الزبيدي: «**أَبو الحَسَن عليُّ بنُ عبدِ الرَّحِيم الرِّفاعيُ** أَبا الشُّبّاكِ المدْفُون بمصرَ؛ لكَونِه وَقَفَ على شبّاكِ الحَضْرِةِ الشَّرِيفةِ فصافَحَ يَد النّبِيِّ صَلّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلّمَ مُعايَنَةً، فِيما يُقال»[١].

والزبيدي –رحمه الله تعالى– أعدل وأصدق وأعلم من واضعي هذه الكتب المنحولة، وما يورده موضع اعتبار، ولا يُعدَلُ عن قوله إلى غيره إلا بمرجح، لا يدع مجالا للشك في أنه مخطئ، وأنى ذلك؟!

على أن هذه الرحلة كلها مصنوعة، وهي ظلمات بعضها فوق بعض، وأكاذيب ما تكاد تبدأ حتى تنتهي بأكاذيب أُخَرَ، تجعل الناظر في حيرة من سعة مخيلة واضعها، وفيها من الدس ما لا يخفى على عاقل تأمَّلَ وقارنَ، ولكن تركنا الإطالة الآن؛ لأنها تحتمل البسط أكثر، وتستدعي نقاشا أوسع من هذا.

وإنما المراد: أن هذه ثلاثة نقود على تلك الرحلة تجعلها موضع نظر، وتحتاج إلى أجوبة، وهي مما أوردها صاحب «صحاح الأخبار»، فعلى من يريد التعقب ليصحح مضمون «صحاح الأخبار» أن يصحح هذه الرحلة، ويجيب على تلك النقدات، والله الموفق.

***

٦– إسلام السلطان أبي سعيد غازان خان المغولي:

في «صحاح الأخبار» تحدث عن سيف الدين عثمان وجعله ابنا لأحمد الصغير بن عبد الرحيم الرفاعي وحدد ولادته: (٦٠٤هـ) قال: وعاش (١٠٧) سنوات، وتوفي: (٧١١هـ)، وذكر أن السلطان أبي سعيد غازان خان أسلم على يديه في نصف شوال

(١) انظر: «تاج العروس» للزبيدي، (٢٢١/٢٧).

عام: (٦٩٤هـ) وتبعه عسكره على ذلك[١]، في خبر طويل يصادم بدائه التاريخ المشهورة.

في هذا الخبر أمران:

الأول: سيف الدين ليس اسمه عثمان وسياق نسبه مكذوب، وقد حرفوه في كل الكتب المنحولة، لتغيير ترتيب مشيخة الرواق في أم عبيدة، بل أخرجوه عن مشيخة الرواق وأدخلوا أناسا لا علاقة لهم بالمشيخة، وتكلمت عليه في كتابي «إقالة المتعثِّر» بالتفصيل.

وإنما هذا المذكور: سيف الدين علي، وهو ابن تاج الدين مُحَمَّد، بن شمس الدين أحمد المستعجل، بن مُحَمَّد رمانة القبان، بن عبد الرحيم ممهد الدولة، بن عثمان، بن حسن، بن عسلة الرفاعي، وتوفي سيف الدين علي: (٧١١هـ) كما ذكره، وهو شيخ ابن السرَّاج القرشي الدمشقي صاحب «تشويق الأرواح والقلوب إلى ذكر علام الغيوب» في الإجازة، وإجازته عنه في ذلك الكتاب بالنص على سياق نسبه الذي مرَّ.

وأبوه تاج الدين مُحَمَّد هو دفين السلطانية حاضرة المغول كما ذكر البناكتي[٢]، وهو المقصود بكلام ابن كثير[٣] وابن فهد[٤]، وإن لبَّس نصهما بعض من كتب في محاولة يائسة لترقيع المنحولات.

ثانيا[٥]: أجمعت كتب التاريخ الصحيحة على أن إسلام غازان كان على يد

(١) «صحاح الأخبار»، (٨٩).

(٢) «تاريخ البناكتي»: (ص٥٠١)، وفي الطبعة الفارسية: (ص٤٧٥، ٤٧٦)، و«أم البراهين من مقالات وارث الأنبياء والمرسلين»، مخطوط الظاهرية اللوحة: (٢٨/ ب).

(٣) «البداية والنهاية» لابن كثير: (١٨/ ٤٩).

(٤) «لحظ الألحاظ» لابن فهد المكي: (١/ ٦٧).

(٥) وهذا النقد استفدته في نقاشي مع أحد أفاضل المؤرخين وهو من دلني عليه، وأردت نسبته إليه باسمه فأبى،

الشيخ صدر الدين أبي المجاميع إبراهيم بن الشيخ سعد الدين مُحَمَّد بن حمويه الجويني الشافعي الصوفي الزاهد المعروف بشيخ خراسان (ت: ٧٢٢هـ)، وحدث ذلك في: (٤ شعبان عام ٦٩٤هـ) بمساعدة وزير غازان المسلم وزوج عمته واسمه نوروز التركي، وكان صدر الدين زوجا لبنت علاء الدين عطا ملك الجويني صاحب الديوان والمؤرخ الفارسي صاحب كتاب: (جهانكشاي جويني) والمعرب باسم: (تاريخ فاتح العالم جهان كشاي).

أقول: وقصة إسلام السلطان غازان ذكرها بالتفصيل: رشيد الدين فضل الله الهمذاني: (ت: ٧١٨هـ) وزير غازان ومؤرخ الدولة الإلخانية الرسمي في تاريخه[(١)]، وذكرها البناكتي في تاريخه، وقد عاصر ثلاثا من سلاطين المغول، بل ذكر رجالات الرفاعية الأوائل من أسباط الإمام الرفاعي[(٢)]، وهذا بالنسبة إلى من كان في بلاط المغول ممن شهد الحادثة فتنتفي تلك الأخلوقة رأسا، وأنه لا علاقة لسيف الدين الرفاعي في إسلام غازان، أما المصادر العربية فهي أكثر من أن تذكر، وراجع حوادث: شوال عام: (٦٩٤هـ)[(٣)]، لتجد القصة الصحيحة.

قال أبو جعفر: وبعض ما مر من نقد كفيل برمي هذه المنحولات وعدم الاعتبار بها أبدا، وأن ينظر إلى من يحتج بها –إن كان عالما بحالها– على أنه مغرض ومغطٍّ للحق ومتعصب لهوى نفسه ولمصالح الله أعلم بها، وإلا فما أبقينا لهم من حجة حتى يرفعوا لهذه المنحولات رأسا، والله يهدي من يشاء.

فأسجلها هنا للتاريخ، لعل الله يسهل الأمور ونصرح باسمه، جزاه الله خيرا.

(١) «جامع التواريخ» تاريخ غازان خان: (١٢١، ١٢٤)، وتكررت في: (٤١٤، ٤١٨).

(٢) «تاريخ البناكتي»، ص: (٤٨٢).

(٣) انظر: «العبر»: (٣/ ٣٨٥)، «تاريخ الإسلام»: (٥٢/ ٣٧)، «سير أعلام النبلاء»: (١٥/ ٢٤٠)، «تذكرة الحفاظ»: (٣/ ٣٠٥)، «المعجم المختص»: (٦٥)، «دول الإسلام»: (٢/ ٢٢١)، وكلها للذهبي، و«حوادث الزمان» لابن الجزري: (١/ ٢٥٤)، و«تاريخ المقتفى» للبرزالي: (١/ ٤١٥)، وغيرها كثير.

الباب الثاني: تحقيـق بعض آثـار المخـزومي

١- تحقيق كتابه: «سطور الأعلام في معرفة الإيمان والإسلام».

٢- من نصـوص: «كشف الغطاء»، ونقـدها للإمام السـخاوي.

٣- قصيـدته التي رثـى بها شيخه: الإمام سراج الدين البلقيني.

٤- قصيـدته في الدفاع عن شـيخ الإسلام ابن تيميـة الحنـبلي.

٥- مرسـومان للمخـزومي إبـان قضـائه في القـدس الشـريف.

((١))

سطور الأعلام في مباني الإيمان والإسلام

لسراج الدين المخزومي

تحقيق:

يسار بنساير الحبيب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المحقق

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبيه الكريم، أما بعد:

فهذه رسالة «**سطور الأعلام في مباني الإيمان والإسلام**» لسراج الدين المخزومي، وقفت على نسختها الخطية[1]، وعلى صورة عن مطبوعتها بتحقيق فارس عراك عبد، أثبت فيها نصَّ الرسالة عن نسختين أخريين[2]، وقد قدَّمت فيما سبق من أبحاث لإثبات هذه الرسالة للمخزومي من كلام السخاوي، وأن الشَّمس السُّيوطي المعروف بالمنهاجي تلميذ المخزومي ممن تلقاها على شيخه وحفظها عنه، فنسبتها إليه لا شكَّ فيها، وما جاء على غلاف مخطوطتنا من نسبتها إلى وليِّ الدِّين العراقي غير صحيح.

قلت: وهذه الرسالة سلخَها الشيخ صالح بن عبد الله بن حيدر الشافعي الأزهري المعروف بالعماد الكتامي (ت:٩٩١هـ)، وحذف مقدمتها، وضمها إلى كتابه المسمى: «بستان الفقراء ونزهة القراء»، وجاءت الرسالة في الباب الحادي والأربعون فيما يتعلق بالإيمان والإسلام، من: (٣/ ٢)، إلى (١٧/ ٢)، ولم يشر الكتامي إلى

---

(١) وهي نسخة جيدة، خطها نسخ مقروء، في آخرها دعاء، وهي في دار الكتب المصرية: (١/ ١٨٨) الأزهرية: (٣/ ٢٢٦)، وهي في ثماني أوراق، قياس: (٢٣.٥ × ١٦.٥ سم)، مصنفة تحت علم أصول الدين، ومنسوبة إلى صاحبنا، وقد نسخت عام: (١٢٠٣هـ)، وعنونت في أول ورقة في المخطوط بـ: (هذه رسالة في علم التوحيد من تأليف ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى)، ونسبتها إلى ولي الدين العراقي خطأ، لأن ما جاء في مقدمة الرسالة يبين أنها سطور الأعلام وهي رسالة موثقة للمخزومي، كما تقدم.

(٢) ونشرت في «مجلة تكريت للعلوم الإنسانية» المجلد: (٢٥)، العدد: (٣)، بتاريخ: (٢٠١٨/١/٢١م)، وقد بين المحقق للرسالة: أنه اعتمد على نسخة دار الكتب المصرية تحت رقم: (١٣٥) مجاميع، وعلى نسخة أخرى في دار الكتب المصرية برقم: (٧٨٠) علم الكلام.

مؤلفها[١].

وقد انتسخت الرسالة معتمدا على النسخة الخطية التي بحوزتي ورمزت لها بـ(أ)، ثم أثبت بعض الفروق المهمة بينها وبين النسخة المطبوعة ورمزت لها بـ(ب)، ونسبت الآيات إلى مواضعها من القرآن، وخرجت الأحاديث النبوية باختصار، وعرَّفت بالأعلام الواردة أسماؤهم في الرسالة، وعلقت على بعض المواضع حيث اقتضت الضرورة ذلك، ولم أرد الاستيعاب؛ لأن إخراج هذه الرسالة وما سيأتي إنما هو كالتتمة لإثبات بعض الآثار التي بقيت للمخزومي، والنظر إلى قيمة ما سطره قلمه.

والحمد لله رب العالمين.

المحقق:

يسار بنساير الحبيب

٥/جمادى الثانية/ ١٤٤١هـ

***

(١) وقد طبع كتاب الكتامي في دار الكتب العلمية ببيروت، في ثلاثة أجزاء، عام: (٢٠٠٧م) بتحقيق: السيد يوسف أحمد، ومنه نسخة في الجامعة القطرية، بعنوان: «بستان الفقراء ونزهة الأمراء»، نسخت عام: (١٢٦١هـ) بخط أحمد بن بكر النابلسي، وهي تحت رقم: (٩٧٧).

بسمِ اللهِ الرَّحمن الرَّحيم

وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّد، وعلى آله وصحبهِ وسلَّم

الحمدُ لله الَّذي جعلَ الإسلامَ وقايةً لنا وحمايةً من النَّارِ، واسْتَودَعَ الإيمانَ وأقرَّهُ في قُلُوبِ مَنْ اختارَه من عِبَادِه الأبْرَار، والصَّلاةُ والسَّلامُ عَلَى المبعُوثِ بأفْضَلِ الآثَارِ، والْمُرسَلِ إلى كافَّةِ الخَلْقِ، الأَمِينِ عَلَى الأَسْرارِ، وَعَلَى آلِهِ الأَطْهَارِ، وَصَحْبِهِ الأَخيَار.

وبعدُ: فقد سألني بعضُ طلبةِ العلم الشَّريف النَّبويِّ، (إملاءَ نُبذةٍ[١]) مختصرةٍ، ممَّا يتعلَّقُ بمعرفةِ الإيمانِ، ثمَّ الإسلامِ الشَّرعي واللُّغوي، فأجبتُهُ إلى ذلكَ سائلًا من اللهِ التَّيسيرَ والثَّوابَ، وأنْ يوفِّقَني لتحقيقِ الحقِّ والصَّواب.

ورتَّبتها في عشْر[٢] مسائلَ، تصلحُ جوابًا[٣] لكلِّ سائل، ويحتاجُ إلى معرفتها كلُّ مسْلِم، ويُستضَاءُ بها في كلِّ طريقٍ مُظلِم، ويهتدي بها كلُّ جاهِل، ويتذكَّر بها كلُّ عالمٍ وفاضِل، وينجلي لهُ الصَّوابُ بأدلَّتها من السُّنَّةِ والكتاب، واللهَ أسألُ أن ينفعَ بها جميعَ الطُّلَّاب.

وسمَّيتُها بـ: **«سُطُورُ الأعلامِ في مَباني الإيمَانِ والإسْلام»**

(ورجوْتُ بها النَّجاة يومَ الدِّين؛ فهُوَ أرحَمُ الرَّاحمين[٤]).

المسألةُ الأُولى: في تعريفِ الإسْلامِ الحقيقيِّ الْمُنجِي، الثَّانية: في أركانِهِ، الثَّالثةُ: في شُروطِهِ، الرَّابعة: في شَعائرِهِ، الخامسَةُ: في أقسَامِهِ، السَّادسةُ: في تعريفِ الإيمَانِ، السَّابعةُ: في أركانِ الإيمانِ، الثَّامنةُ: في شُروطِ الإيمَانِ، التَّاسعَةُ: في الفَرقِ بينَ الإيمانِ

(١) زيادة من: (ب).

(٢) في (أ): "عشرة".

(٣) زيادة من: (ب).

(٤) الزيادة من: (ب).

والإسْلامِ، العَاشِرَةُ: في دَرَجاتِ الإيمَانِ وشَعَائرِه.

المَسْألة الأُولَى: في تَعريفِ الإسْلامِ الحَقيقيّ المُنْجِي

يُقال: هُوَ تسليمُ الأمر[١] قلبًا ولساناً لصاحِبِ الدَّعوة الصَّادقة عن اللهِ تعالى، عندَ مشاهدةِ العَجز الَّذي هوَ عينُ الصِّدقِ، أو اعتقادُه بمَا تواترَ من المعجِزَاتِ البَاهرَاتِ، الْمُقتَضيةِ لوجُوبِ اتِّباعِ ما جاءَ بهِ مِنْ أمرٍ ونهيٍ وخَبرٍ.

وعَنْ أبي حَازمٍ[٢]: «الإسلامُ في تعريفِ أهلِ الحَقيقةِ: [١/أ] تَسْليمُ الأُمُورِ كلِّهَا للهِ تَعَالى، وَاعِتقادُ صِدْقِ مَا جَاءَ بها عن اللهِ، والرِّضا بقَضاءِ اللهِ تَعَالى، والصَّبرُ عَلَى بَلاءِ اللهِ عزَّ وَجلَّ، والعَملُ بما جَاءَ عَنْ رَسُولِ اللهِ، صلَّى الله عليهِ وسلَّم».

***

المَسْألةُ الثَّانيةُ: في أَركانِ الإسْلامِ

وهيَ خمسةٌ بنصِّ رسولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَليهِ وسلَّمَ: «**الشَّهَادَتَانِ**»: وشُروطُهما معَ النُّطقِ بهما المحبَّةُ للهِ تعَالى ولرسولِهِ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ، فلو نطقَ بهمَا بِلا محبَّةٍ لم يُفِدْهُ النُّطقُ شيئًا؛ غيرَ عصمةِ الدَّمِ والمالِ لظاهرِ الحَديثِ، وأمَّا بقيَّةُ الأركانِ فهيَ كمَا في الحَديثِ: «**إِقَامُ الصَّلَاةِ، وإِيْتَاءُ الزَّكَاةِ، وَصَوْمُ رَمَضَانَ، وَحَجُّ الْبَيْتِ عَلَى مَنْ اِسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلًا**»[٣]، وزادَ بعضُهم: «**الجِْهَادُ**»، حيثُ وجبَ.

---

(١) في (أ): "القلب".

(٢) سلمان الكوفي مولى عزة حدث عن أبي هريرة، وعن ابن عمر والحسين بن علي، وعنه منصور والأعمش وجماعة، وثقه أحمد بن حنبل وابن معين، مات قريبا من سنة مئة، انظر: «التقريب»: لابن حجر، (٣٩٨).

(٣) «البخاري»: (٨)، «مسلم»: (١٦)، وغيرهما.

المسألةُ الثَّالثةُ: في شُروطِ الإسْلامِ

العقلُ، وبلوغُ دعوة الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، والبلوغُ بالسِّنِّ أو الاحتلام؛ فلا يصحُّ إسلام الصَّبي استقلالًا، وأسقط شيخُنا شيخ الإسلام البُلقِيني[١] -رحمهُ اللهُ تعالى- هذا الشَّرطَ، فصحَّحَ إسْلامَ الصَّبيِّ، كإسْلامِ الإمامِ عَليٍّ -رضيَ اللهُ عنهُ- قبلَ البُلُوغِ، والشَّرطُ الرَّابعُ: الإيمانُ باللهِ وَحْدَهُ، وملائكتهِ، وكُتُبهِ، ورُسُلهِ، الخامسُ: الإيمانُ بالقَدرِ خَيرِهِ، وشرِّهِ، واليومِ الآخرِ، السَّادسُ: الصِّدقُ والتَّصديقُ في القَولِ والعَملِ، والإتِّباعُ والمحبَّةُ.

فلَوْ حصَلَ منهُ شَكٌّ في وُجُوبِ الإسْلامِ، أو في شَيءٍ مِنْ الأَرْكانِ، أَوْ حلَّلَ محرَّمًا، أَوْ حرَّمَ حَلالًا مجمعًا عليهِ (عامدًا[٢]) كفرَ، السَّابعُ: سَلامةُ كلِّ مُسْلِمٍ مِنْ يَدِهِ وَلسَانهِ في دَمٍ أو عرْضٍ (أو مَالٍ[٣])، معَ النَّصيحَةِ.

***

المَسْالةُ الرَّابعةُ: في شَعائرِ الإسْلامِ

وَلَا تَنْحَصِرُ، لكنْ آكَدُ ذلكَ: الجهادُ، وهُوَ فَرْضُ كفايةٍ، وقد يجبُ عندَ النَّفيرِ العَامّ، والاستنانُ بجميع سُننِ الأنبياءِ والمرسلينَ قولًا وفعلًا، كالخِتانِ، وقَصِّ الشَّاربِ، والاسْتِحْدَادِ، ونَتفِ الإبطِ، وتَقلِيمِ الأظْفَارِ، وأنْ [١/ب] يدَّهِنَ غبًّا، ويَكتَحِلَ وِترًا، ويجتنبَ جميعَ ما نَهَى عنهُ صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ، ويفعلَ ما استطاعَ منْ الأوامرِ الشَّرعيَّةِ.

---

(١) سراج الدين أبو حفص عمر البلقيني (ت: ٨٠٥هـ) الإمام المجتهد النظار، وانظر ترجمته في كتاب ابنه جلال الدين المسمى بـ: «ترجمة الإمام المجتهد شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني».

(٢) الزيادة من: (ب).

(٣) الزيادة من: (ب).

ويتَأسَّى بجميعِ الصِّفات النَّبويَّة، لا فيمَا اخْتَصَّ بهِ صلَّى الله عليه وسلَّمَ، ولم يُبحْ لنَا فعلُه، كجَمعِهِ بينَ تِسعٍ، وتَزْويجُهُ[١] بغيرِ وليٍّ، وليُكْثِرْ من الاسْتِغفارِ والتَّوبةِ، ولو كثُرَتْ ذُنُوبهُ أو تكرَّرَ منهُ، ولا ييأسُ مِنْ رحمةِ اللهِ تَعَالى وعَفوِهِ؛ فعفوُهُ سُبحانَهُ وكرمُه أوسعُ من ذُنُوبِ عبادِهِ.

وأَنْ يُلازمَ الخَمْسَ في أوقَاتِها، وبقيَّةَ الأَركانِ، والخَوفَ مِنْ عِقَابِهِ[٢]، والرَّجاءَ والطَّمعَ في ثَوابِهِ، والرِّضا بقَدَرِهِ وقَضَائِهِ، والصَّبرَ على بَلائِهِ، والشُّكرَ لنَعْمَائِهِ، وكَثْرةَ الخُشُوعِ والخُضُوعِ لرُبُوبيَّتِهِ وآلائِهِ[٣]، والتوسُّلَ إليهِ بأسْمَائِهِ وأَنْبِيَائِهِ، وبملائكَتِهِ، وأَوْليائهِ، والتَّفْويضَ إليهِ في حَرَكاتِهِ وسَكَنَاتِه[٤]، وحُسْنَ الظَّنِّ بهِ في جَميعِ حَالاتِهِ، والتَّأدُّبَ بما (في جِبلَّةِ[٥]) الأَنْبياءِ والْمُرسَلينَ مِنْ الصَّفحِ والعَفْوِ -معَ القُدْرَةِ- عمَّن أَذْنَبَ، والإحْسَانَ إلى مَنْ أَسَاءَ، وأنْ لا يَظلِمَ أخاهُ الْمُسْلِمَ، ولا يُخجلُهُ ولا يَخذِلُهُ ولا يَحقِرُهُ، وأن يكونَ عَدْلًا مُنْصِفًا في حُكْمِهِ وقِسْمَتِهِ وشَهَادَتهِ، ولو على أَبيهِ ووَلَدِهِ وقَريبِهِ، ونَاصِحًا في قَولِهِ وفِعْلِهِ وصَنْعَتِهِ، ولَوْ لِعَدوِّهِ، ومُكْرِمًا لِشَيْخِهِ وحَاكمِهِ ووَالدِهِ وقَريبِهِ وجَارِهِ، وشَفُوقًا عَلَى كلِّ أحَدٍ ولو ذِمِّيًّا ودَابَّة، إلَّا فيما وجَبَ عليهِ قتلُهُ[٦]، وقوَّامًا في اللهِ لاسيَّما في الأمْرِ بالْمَعْروفِ والنَّهي عن الْمُنْكَرِ.

وأْن يُحافِظَ علَى طلَبِ العِلْمِ لا سيَّمَا فِيمَا وَجَبَ عَلَيهِ، مِنْ مَعرفَةِ الوُضُوءِ وشُرُوطِ الصَّلاةِ والزَّكاةِ والصَّومِ والحَجِّ وأركانِ العِبَادَاتِ وأذْكارِها، ومَعرفَةِ فَرَائِضِها

---

(١) في: (أ): "وتزوُّجه".

(٢) في (أ): "وعباده".

(٣) في (أ): "ملائكته وأوليائه".

(٤) قوله: "ملائكته وأوليائه...وسكناته"، زيادة في (ب).

(٥) سقطت في (أ).

(٦) من هذا الموضع سقط من (أ) بمقدار ورقة، وكأن الناسخ لم ينتبه لها، أتممتها من (ب)، ويمتد السقط إلى قوله: "الخامس: إسلام الناجين".

مِنْ سُنَنِهَا، وَصِفَةِ التَّيَمُّمِ، وغسلِ النَّجَاسَاتِ، ومَعرفَةِ الأَوْقاتِ، ومَا يَحِلُّ ذَبْحُهُ، وأَكْلُهُ، وبَيعُهُ، وشِراؤُهُ، ونِكَاحُهُ، ولِبْسِهِ، ومَا يَحْرُمُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ.

وأَنْ يُبَادِرَ إلى فِعْلِ الخَيْرَاتِ مِنْ عِيَادَةِ الْمَرْضَى، وتَشْيِيعِ الجَنَائزِ، وتَشْمِيتِ العَاطِسِ، وإجَابَةِ الدَّاعي، وإغَاثَةِ الْمَلْهُوفِ، وإرشَادِ الضَّالِّ، ومُوَاسَاةِ الْمُحتَاجِ، ونَصْرِ الْمَظْلُومِ، وصُلْحِ ذَاتِ البَينِ، وبَذْلِ السَّلامِ، وإكرامِ الضَّيفِ، وحِفْظِ الجارِ ولَو جَارَ، والمحافظةِ عَلَى الْمُرُوءَةِ، والحَياءِ، والسَّترِ، والأَمَانَةِ، وصِلَةِ الرَّحِمِ، وبِرِّ الوَالِدَينِ.

وليَجْتَنِبْ الغِيْبَةَ والنَّمِيمَةَ، فإنَّهمَا يَأْكُلانِ في الحَسَنَاتِ كمَا تَأْكُلُ النَّارُ الحَطَبَ، وكَذَلِكَ الحَسَدُ، وهُجْرانُ أَخِيهِ ثَلاثَةَ أيَّامٍ.

وكَذلِكَ السَّبْعُ الْمُوبِقَاتُ، وهُنَّ: الشِّرْكُ باللهِ، والسِّحرُ، وقَتْلُ النَّفسِ الَّتي حرَّمَ اللهُ إلَّا بالحقِّ، وأَكْلُ الرِّبَا، وأَكْلُ مالِ اليَتِيمِ، والتَّوَلِّي يومَ الزَّحْفِ، وقَذْفُ الْمُحْصَنَاتِ الغَافِلاتِ الْمُؤْمِنَاتِ، ومَعْنى الْمُوبِقَاتِ أي: الْمُهلِكَات، ومَجالِسُ ومَواطِنُ التُّهَمِ، والسَّيئاتُ، والفُسُوقُ، والجِدَالُ، والْمِرَاءُ، والرِّياءُ والسُّمعَةُ، والتَّعَصُّبُ بالبَاطِلِ، وإفشَاءُ الفَاحشَةُ والتَّحَدُّثُ بما لا يَعْنِيهِ، وتَنقيصِ أَخِيهِ ولو بالنَّظرِ فيهِ، وانتهَارُ السَّائلِ، وكَسْرُ قَلْبِهِ بقَولٍ أَوْ فِعْلٍ، والإعْجَابُ، والتَّكبُّرُ، والغِلظَةُ، وحُبُّ الرِّياسَةِ والشُّهرَةِ، والقَوْلُ بغَيرِ عِلْمٍ، ونَقْلُ مَا سَمِعَ فيمَا يُؤدِّي إلى ضَرَرٍ، والتَّجَسُّسُ والنَّظَرُ المحرَّمُ، والْمَكرُ، ونيَّةُ الشَّرِّ، والفُجُورُ، لِيَجتَنِبْ جميعَ مَا بقيَ مِنْ الكَبَائرِ، وهُنَّ مَعْروفةٌ ومَشْهُورةٌ، وقَدْ بلغَتْ الكَبَائرُ معَ بعضِ العُلَماءِ إلى سَبْعينَ كَبِيرةٍ، ومعَ بعضِهم إلى ثلاثمائةِ كَبِيرةٍ، وعَرَّفَ هذَا الإمامُ حُجَّةُ الإسْلامِ الغَزَاليُّ[1] في «إِحْيَائِهِ» في مواطنَ مُتَفرِّقَةً.

---

(١) مُحَّد بن مُحَّد بن أحمد، أبو حامد الغزالي الطوسي الإمام الحجة الفقيه الأصولي (ت: ٥٠٥هـ)، انظر ترجمته في: «وفيات الأعيان» لابن خلكان: (٤/ ٢١٦).

وَمِنْ تَمَامِ شَعَائِرِهِ: المحافظةُ عَلَى محبَّةِ العُلَمَاءِ، فإنَّ بُغْضَ العُلَماءِ كُفرٌ، عندَ الجُمْهُورِ، لِمَا صَحَّ: «**مَنْ عَادَى لِيْ وَلِيًّا فَقَدْ بَارَزَنِي بِالْمُحَارَبَةِ**»(١)، وَإِذَا لم تَكُنْ العُلَماءُ أَولياءُ اللهِ فَلَيسَ للهِ وليٌّ، وكَذَلِكَ محبَّةُ الفُقَراءِ الصَّادِقينَ والْمَحْبُوبِينَ؛ فإنَّهُ مَا جَذَبَ عُقُولَهُم مِنْهُم إلَّا لِرَفْعِ الأَمْرِ عَنْهُم، وخَصُوصِيَّتُهُم عِنْدَهُ قُربًا ومحبَّةً، ولذلِكَ يُعوِّدُ نفسَهُ الأدَبَ معَ اللهِ، ومعَ خَلْقِهِ، حتَّى في الخلوةِ، وأنْ يَحرِصَ غايَةَ الحِرْصِ عَلَى حِفْظِ دِيْنِهِ، ونَفْسِهِ الأمَّارَةِ بالسُّوءِ، واتِّباعِ الهوَى، وإبْليسَ حيثُ يُزيِّنُ لَهُ سُوءَ عَملِهِ فيَرَاهُ حَسَنًا.

وَلْيُثَابِرْ عَلَى تَحقِيقِ الحَقِّ، وصَقْلِ مِرآةِ البَصِيرَةِ لِغَسْلِ البَاطِنِ مِنْ الحَرَامِ والآثَامِ، وطَهَارَةِ القَلْبِ مِنْ الشُّكُوكِ والرِّياءِ، والْمَكْرِ، والحَسَدِ، والجَوارحِ مِنْ النِّفَاقِ، وأنْ يُقْلِعَ كُلَّ وَقْتٍ عَنْ الذُّنُوبِ، ويَبْكِي ويَنْدَمَ عَلَى فِعْلِهِ، وعَلَى مَا ضَيَّعَ مِنْ عُمْرِهِ فِي غَيرِ طَاعَةٍ، ويَعْزِمَ عَلَى أَلَّا يَعُودَ إِلَى شَيءٍ مِنْ الذُّنُوبِ، وأَنْ يُخَوِّفَ نَفْسَهُ كُلَّ وَقْتٍ، ويَزْجُرُها بوَعيدِ النَّارِ، ويُجَاهِدَهَا ويَصْرِفَهَا عَنْ مَحَبَّةِ الدُّنيَا والشَّهَواتِ، فَقَدْ وَرَدَ: «**أَنَّهُ لا يَجْتَمِعُ حُبُّهَا مَعَ حُبِّ اللهِ فِيْ قَلْبِ مُسْلِمٍ**»(٢).

***

المَسْألةُ الخَامِسَةُ: في أَقْسَامِ الإسْلامِ

قالَ شَيخُنا البُلقِيني -رحِمَهُ اللهُ-: يُطلَقُ مُسَمَّى الإسْلامِ عَلَى خَمسَةٍ، والْمَقْبُولُ مِنْها واحِدٌ، والأَرْبَعَةُ هَالكُونَ مَرْدُودُونَ، فالهالكُونَ المذكُورُ فِي كِتَابِ اللهِ تَعَالى:

أَوَّلُهُم: مَنْ أَسْلَمَ فِي عَهْدِهِ الشَّريفِ ظَاهِرًا، وهُوَ مُنَافِقٌ فِي البَاطِنِ، وجَعَلَ

(١) «البخاري»: (٦٥٠٢)، بلفظ: «من عادى لي وليا فقد آذنته بالحرب».

(٢) لم أجده مرفوعا، وجاء من قول سيار أبي الحكم: «الدنيا والآخرة يجتمعان في قلب العبد فأيهما غلب كان الآخر تبعا له»، رواه ابن أبي الدنيا في: «ذم الدنيا» (٢/ ٤٥٣) برقم: (٦٦).

السَّلامَةَ خَوفًا مِنْ قَتلٍ أو طَمِعَ فِيمَا يُحصِّلُ مِنْ الْمَغْنَمِ ونحوِهِ، فيأتُونَ بالشَّهَادَتَينِ، ويفعَلُونَ الأَرْكَانَ، ولا يَعْتَقِدُونَ مِنْ ذَلِكَ شَيئًا بقُلُوبِهِم، كمَا أَخْبَرَ عَنْهُم سُبْحَانَهُ وتَعَالَى بقَولِهِ: ﴿**قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا**﴾ **[الحجرات: ١٤]**.

الثَّانِي: في هَذا الْمَعْنَى مَنْ أَسْلَمَ تَقْلِيدًا لأَبَويهِ وأَقَارِبِهِ أو فِرْقَتِهِ، ولم يَفْحَصْ عن مَعرفَةِ الإسْلامِ، ولا عَنْ أَركانِهِ وشُرُوطِهِ؛ بَلْ ولا يَتَحقَّقُ مَعْنى: لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَلَا يَعْرِفُ تَوْحيدَ مَعْبُودِهِ أَصْلًا، فإذَا هُوَ وَحَّدَ يُوَحِّدُ بِلِسَانِهِ لا بِقَلْبِهِ، كالهَمَجِ والأَعْرَابِ يَوْمَئذٍ، وهَؤلاءِ اسْمُهُم الْمُقلِّدُونَ.

الثَّالِثُ: مَنْ أَسْلَمَ لِرَغبَتِهِ في حُكْمٍ أَوْ لِظُهُورِ كَلِمَتِهِ بينَ الْمُسْلِمِينَ، أَوْ لحُبِّ رِئَاسَةٍ عَلَى الأَمْوَالِ، ونحوِ ذلِكَ كالقِبْطَةِ الَّذيْنَ يُظْهِرُونَ الإسْلامَ ويُخْفُونَ الكُفْرَ، ويَسْعَونَ في ضَرَرِ الْمُسْلِمينَ، وهَؤلاءِ اسْمُهُم الضَّالُّونَ والْمُتَزنْدِقُونَ.

الرَّابِعُ: مَنْ أَسْلَمَ وهُوَ في بِدْعَتِهِ وضَلَالَتِهِ، كاعْتِقَادِهِ مَذْهَبَ الْمُجَسِّمَةِ والقَدَرِيَّةِ، والخَوارِجِ والشِّيعةِ ونحوِ ذلِكَ، وقَدْ يَلْحَقُ بهَذا الصِّنفِ مَنْ يَجْعَلُ فَوقَ رأسِهِ الطَّيلَسَانَ ويُنَصِّبُ نَفْسَهُ للإشَارةِ إلَيهِ، لا يَعرِفُ شَيئًا ممَّا وَجَبَ عَلَيهِ، ورُبَّما يَغْلُو في نَفسِهِ عن الاسْتفادةِ، ويُضِلُّ كَثيرًا بإرشَادِهِ، ويَتَدرَّعُ مِنْ العِلْمِ اِسْمَهُ، ويَجْهَلُ حَقِيقَتَهُ ورَسْمَهُ، وهَؤلاءِ هُمْ الْمُبْتَدعُونَ، ويَلْحَقُ بهِمْ أيضًا مَنْ عَرَفَ قَلِيلًا مِنْ العِلْمِ، وطَلَبَ هُوَ العُلُوَّ والاسْتِظْهَارَ والرِّياسَةَ، وتَرَكَ العَمَلَ بما عَلِمَ، فَهُوَ كإبْلِيسَ، ورُبَّما بغَيرِ عِلْمٍ كَيْ يُعْرَفَ بالفَخْرِ فيَضِلَّ نَفسَهُ والنَّاسُ، ويُشبِهُ هَذَا مَنْ نصَّبَ نفسَهُ شَيخَ تَسْلِيكٍ وفَقْرٍ ولا يَعرفُ شيئًا من التَّسلِيكِ ولا حَدَّ الفَقْرِ ولا الْمَسْكَنةِ، ولا حَقِيقَةَ الْمَحبَّةِ والزُّهْدِ، وإنَّما اتَّخَذَ العُكَّازَ والسِّجادةَ والْمِسْبَحةَ والمرقَّعةَ والعَلَمَ والإشارةَ والسَّماعَ شعارَ الفَقرِ ومَشْيَختَهُ، ويُرشدُ كثيرًا إلى ارتكَابِ بدعَتِهِ، ولو طُلِبَ منهُ معرفةَ الإسْلامِ وأركانِهِ وشُرُوطِهِ أو الوُضُوءِ والفَاتحةِ لا يُحْسِنُ شَيئًا من

ذَلِكَ، وهَؤلاءِ كلُّهُم لا إِسْلامَ لَهُم[(١)] إلَّا أَنْ يَشَاءَ اللهُ تَعالى بِنَجَاتِهِم.

الخَامِسُ: إِسْلامُ النَّاجِينَ وَهُوَ عَلَى قِسْمَينِ:

الأَوَّلُ: مَنْ أَسْلَمَ مُعْتَقِدًا وَحْدَانيَّةِ اللهِ تَعَالى لِمَا عَرَفَهُ من الأدلَةِ النَّقليَّةِ ثمَّ العَقليَّةِ، لِقولِهِ سُبحانَهُ وتعالى: ﴿**لَوْ كَانَ فيهمَا آلهة إلَّا الله لَفَسَدَتَا**﴾ **[الأنبياء: ٢٢]**، وقولِهِ تَعالى: ﴿**وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذاً لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ**﴾ **[المؤمنون: ٩١]** ويَعْتَقِدُ أنَّ سيِّدنا محمَّدًا صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ عبدُهُ ورسُولُهُ، ويعملُ بما جاءَ بهِ مِنْ الأَحْكَامِ، ويَقتَدِي بقُدْوَتِهِ عَليهِ الصَّلاةُ [٢/أ] والسَّلامُ.

والثَّاني: مَنْ أَسْلَمَ تَقْليدًا لأَبَويهِ أَوْ قَبِيلَتِهِ، والتَّقليدُ الجَازمُ السَّالمُ مِنْ الشُّكُوكِ فيهِ، المُنزَّلِ في حُكْمِهِ [مَنْزلَةَ] اليَقينِ، فيَعْتَقِدُ أنَّ أبوَيهِ عَلَى الحَقِّ فَيَنْطِقُ بالتَّوحيدِ مُقلِّدًا تِبعًا مُتيقِّنًا أنَّه ناجٍ بذلكَ لكنَّهُ يَجهَلُ معرفةَ الأدلَّةِ العَقليّةِ عَلَى الوَحْدَانيّةِ، فهَذَا القِسْمُ وإنْ كانَ قِسْمًا مِنْ المقلِّدِينَ لكنَّهم بِسَبَبِ عَدَمِ شَكِّهِم، وكونِهِم يَعْتَقدُونَ أنَّهم عَلَى الحقِّ نَاجُونَ بذلِكَ، صَحَّحَ إِسْلَامَهم جمعٌ كثيرٌ مِنْ العُلَماءِ، ومنعَ ذلكَ قَومٌ منهم: الشَّيخُ أبو هَاشِم[(٢)]، فَقَالُوا: لا يَصِحُّ إِسْلامُ المُقلِّدينَ كجَهَلَةِ العَوامِّ، وأَهلِ البَوَادي، وكثيرٌ مِنْ التُّرْكْمَانِ والعُرْبانِ، وهُمْ إلى مَشِيْئَةِ اللهِ تَعَالى فِيْهِم، وحَيْثُ حَكَمْنَا لهم لا بالإسْلامِ عَلَى قَولٍ، فشَرْطُهُ السَّلامَةُ مِنْ وَصْفِ الأَقْسَامِ الأَرْبَعَةِ السَّابقَةِ.

***

(١) إلى هنا ينتهي السقط في (أ).

(٢) أبو هاشم عبد السلام بن مُحَمَّد الجبائي المعتزلي (ت: ٣٢١هـ)، وقد نسب الآمدي في: «أبكار الأفكار» (١/ ١٦٤) هذا القول إليه، وقال: «وأصحابنا مجمعون على خلافه».

المَسْأَلَةُ السَّادِسَةُ: في تَعْرِيفِ الإِيْمَانِ

وهُوَ في اللُّغَةِ: التَّصديقُ الْمُطلَقُ، **وفي الشَّرعِ:** تَصدِيقُ القَلْبِ بوَحْدَانيَّةِ الرَّبِّ، ونُطْقُ اللِّسَانِ بالشَّهَادَتَينِ، وشَرطُهُمَا: محبَّةُ اللهِ ورَسُولِهِ، وعَمَلُ الجَوارِحِ بالأركانِ.

وقَدْ سُئِلَ الشَّافعي(١) -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- عَن(٢) تَعريفِ الإيمانِ، فَقَالَ: «هُوَ تَوحيدُ الرَّحمنِ بالقَلْبِ واللِّسَانِ، والعملُ بالأَركانِ»، فَدَخلَ في جَوابِهِ ما لا يَخْفَى.

قالَ شيخُنا البُلقيني -رضيَ اللهُ عنهُ-: قَدْ قدَّمْنا أقسَامَ الإسْلامِ، ووَجْدَنا الإيمانَ عَلَى قِسْمَينِ: **الأوَّل:** مُسْتَقرٌّ(٣) بدايةً ونهايةً، **والثَّاني:** مُسْتَودَعٌ، يعني: مَسْلوبَ النِّهايةِ.

والسَّببُ في ذَلِكَ: أنَّه لما اِخْتَارَ سُبحانَهُ وتَعَالى في الأَزَلِ أنْ يكونَ الخلقُ عَلَى قِسْمَينِ: فَريقٌ في الجنَّةِ، وفَريقٌ في السَّعيرِ، وذَلِكَ بعدَ إقرارِ الجَميعِ بالرُّبُوبيّةِ حينَ النِّداءِ الأَزَلِيّ، وَهُمْ في عَالِمِ الذَّرِّ، فخَاطبَهُم: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَى**﴾ **[الأعراف: ١٧٢]**، ثمَّ أخبرَ عنهم بالإسْلامِ، فَقالَ: ﴿**وَلَهُ أَسْلَمَ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً**﴾ **[آل عمران: ٨٣]**؛ فقضَى بالجنَّةِ لِمَنْ أجابَ طَوعًا [٢/ب]، وقَضَى بالنَّارِ لَمَنْ أجابَ كَرهًا، ثمَّ قبضَهم قَبضَتَينِ ليُعرِّفَ الكُلَّ أنَّهم تحتَ قَهْرِهِ وقَضَائِهِ، فقالَ: «**هَؤُلَاءِ إِلَى الْجَنَّةِ وَلَا أُبَالِيْ، وَهَؤُلَاءِ إِلَى النَّارِ وَلَا أُبَالِي، فَضْلِي**

---

(١) الإمام المجتهد المطلق صاحب المذهب المشهور مُحَمَّد بن إدريس الشافعي المطلبي، (ت: ٢٠٤هـ)، انظر ترجمته في: «توالي التأنيس في معالي ابن إدريس» لابن حجر العسقلاني.

(٢) في (أ): "عن توحيد تعريف".

(٣) في (أ): "معتقد".

أُوْتِيْهِ مَنْ أَشَاءُ، وَلَا أُسْأَلُ عَمَّا أَفْعَلُ»(١)، فمَنْ سَبقَتْ لهم الإجَابةُ طَوعًا حِينَ: ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾ بعِنَايَتِهِ تَعَالى وتَقدِيرِهِ كانَ إيمانُهم مُسْتقرًّا سَالمًا مِنْ الشُّكوكِ والتَّزلْزُلِ والانقِيَادِ إلى الوسْوَاسِ الخنَّاسِ، فقَدْ خُوطِبُوا إلى الوفَاةِ، وخُتِمَ لَهُم بالسَّعادةِ المقدَّرةِ لهم بالعِنَايةِ الإلهيَّةِ مِنْ أزلِ الأَزلِ، ولا يَضرُّهُم مَا قُدِّرَ عَلَيهم مِنْ ذُنُوبٍ ونحوِها، لما سبقَ في عِلْمِ اللهِ تعالى، وهَذا الصِّنْفُ هم أهلُ الإيمانِ الحَقِيقي الْمُنْجِي.

قالَ شَيْخُنا: وهُوَ سبعُ مَراتبَ، عَلَى سَبعةِ عَوالَمَ، عَالمِ الْمَلكوتِ، والرِّسَالةِ، والنُّبُوَّةِ، والعُلماءِ، والأَوليَاءِ، وصَالحي هَذهِ الأمَّةِ، وعاصِيِيْهَا الْمَختومِ لهم بالسَّعادةِ.

فإنْ قُلْتَ: إذا كانَ الْمُجِيبونَ طَوعًا هُمْ أهلُ الإيمانِ المستقرِّ، فهلَّا كانُوا في الْمَنزلَةِ سَواءً؟ فكيفَ وقعَ التَّفضِيلُ حتَّى صَارَ محمَّدٌ -صلَّى الله عليهِ وسلَّمَ- أفْضَلَ الخَلْقِ؟ ويُفَضَّلُ عَالَمُ الرِّسَالةِ عَلَى عَالَمِ النُّبُوَّةِ، والعُلَمَاءِ عَلَى غَيرِهم، والطَّائع عَلَى العَاصِي.

والجَوابُ: أنَّ مُوجِبَ التَّرقِّي ما وقَعَ من الْمُبَادرةِ إلى إجَابَةِ الخِطَابِ الأَزَليِّ حينَ قَالَ ﴿**أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ**﴾؛ فمَنْ بَادَرَ إلى الإقرارِ بالرُّبُوبِيَّةِ مُنْذُ تَلَقَّى الخِطابَ عَلا بِحَسَبِ السَّبَقِ، وَقيلَ: الْمُوجِبُ السَّبَقُ إلى سَمَاعِ النِّداءِ والإجَابَةِ جَمِيعًا، فكانَ سَيِّدُ الْمُرْسَلِينَ أَسْبَقَهُمْ إلى سَمَاعِ الخِطَابِ والإجَابَةِ لِرَبِّ العَالَمِينَ.

وقالَ أبُو هَاشِمٍ: السَّبَبُ للتَّرقِّي فَيْضُ النُّورِ الإلهي عَلَى القُلُوبِ والجَوَارحِ حِينَ التَّسْبِيحِ في عَالَمِ الأَزَلِ، فمَنْ كَثُرَ عَلَيهِ الفَيضُ تَرقَّى بِحَسبِ ما نَالَ مِنْ ذَلِكَ الفَيضِ، ﴿**ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ**﴾ **[الحديد: ٢١]**، [٣/أ].

وأمَّا الإيمانُ الْمُسْتَودَعُ: فهُوَ الْمَسْلُوبُ عندَ الاحْتِضَارِ بمَا قَدَّرَ سُبْحَانَهُ

(١) انظر: «السلسلة الصحيحة» للألباني: (١/ ١١٢، ١١٧)، فقد أوفى الحديث عليه.

وتَعَالى من عَرْضِ الفتَّانِ، (أَوْ قَبْلَ[١]) ذَلِكَ، ومعَ ذَلِكَ يكونُ مُصَاحبًا للمُؤْمنينَ في العِبَادَاتِ وشَعَائرِ الإسْلامِ والإيمانِ، مِنْ نَشْأتِهِ إلى حِينِ السَّلبِ، ولا يَثْبُتُ إيمَانُهُ معَهُ كالْمُسْتقرِّ، بدَليلِ: ﴿**يُثَبِّتُ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ** ...﴾ **الآية، [إبراهيم: ٢٧]**.

وقَد أشَارَ صَاحِبُ الشَّرعِ في السُّنَّةِ فَقَالَ: «**وَإنَّ أحدَكم لَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ الجَنَّةِ حَتَّى لا يَكُوْنُ بَيْنَهُ وبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَسْبِقُ عَلَيهِ الكِتَابُ، فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ**»، يعني: الَّذي كُتِبَ عَلَيهِ في الأَزَلِ أَنَّهُ مِنْ أهْلِ الشَّقاوةِ، «**فَيَعْمَلُ بِعَمَلِ أَهْلِ النَّارِ**»، يعني: يَعدِلُ إلى طَاعَةِ إبْلِيسَ والنَّفسِ الأمَّارةِ بالسُّوءِ، أو الفتَّانِ حينَ سَاعةِ الاحْتِضَارِ، «**فَيَدْخُلُ النَّارَ**»[٢]، وإلى ذلكَ أشَارَ الشَّيخُ عَبدُ القَادرِ الكَيْلانِي[٣] -رحِمَهُ اللهُ تعالى- بقولِهِ: «كَمْ سَاعٍ بينَ العُصاةِ واسمُه في دِيوانِ الأَحْبَابِ، وكَمْ مِنْ مجهدٍ نفسَهُ في التَّقوَى، ومَصيرُهُ إلى العِقابِ، والأَعْمَالُ بالخَواتِيمِ»، ونسألُ اللهَ حُسْنَ الخاتمةِ.

فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ في قَولهِ تَعَالَى: ﴿**يَمْحُو اللّهُ مَا يَشَاءُ**﴾ **[الرعد: ٣٩]** مَا يَدلُّ عَلَى نَسْخِ الْمَقادِيرِ بالسَّعادةِ والشَّقاوةِ؟

فالجَوابُ: أنَّ الْمَحْوَ والإثبَاتَ وقَعَ في النَّاسِخِ والْمَنْسُوخِ فيمَا يَتَعلَّقُ بالأَحْكامِ، فَيَنْسَخُ الثَّقيلَ عَلَى العِبَادِ بالخَفِيفِ كَنَسْخِ الخَمْسِينَ بالخَمْسِ[٤]، والسَّنَةِ في عدَّةِ الوَفَاةِ لأَربعةِ أشْهُرٍ وعَشرًا[٥]، ونحوِ ذَلِكَ، ووقَعَ أيضًا فيمَا علَّقَهُ

(١) سقط في (أ).

(٢)«البخاري»: (٦٥٩٤).

(٣) الإمام العارف الكبير أبو مُحَمَّد عبد القادر بن أبي صالح الكيلاني الحنبلي، (ت: ٥٦١هـ)، أطال ابن رجب في ترجمته في: «ذيل طبقات الحنابلة»: (٢/ ١٨٧، ٢١٢).

(٤)«مسلم»: (١٦٢).

(٥) قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، البقرة:

سُبحانَهُ وتَعَالى عَلَى وُجُودِ الإِثْبَاتِ كمَزيدِ الأَجَلِ بصِلَةِ الرَّحِم(١)، بدَليلِ: ﴿ثُمَّ قَضَى أَجَلاً وَأَجَلٌ مُّسمًّى عِندَهُ﴾ **[الأنعام: ٢]** ومَزِيدِ الرِّزقِ بالصَّلاةِ، وحِفْظِ الْمَالِ بالزَّكَاةِ، وغُفرانِ الذُّنُوبِ بالحَجِّ، والعَافِيَةِ بالصَّومِ، ودَفْعِ البَلاءِ بالصَّدقةِ، والدُّعاءِ.

وأَمَّا ما وقعَ في الأَزَلِ مِنْ سَعَادةٍ وشَقَاوةٍ فَقَدْ جَفَّ [٣/ب] القَلَمُ، و«**كُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ**»(٢)، فَقَد أُمِرْنَا بالعَملِ والدُّعاءِ، وإِنْ كانَ أَمرًا قَدْ فُرِغَ مِنْهُ فَهُوَ الْمَالِكُ لا يُعْتَرَضُ عَلَيهِ، ولا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ، ولَهُ تَعذِيبُ الطَّائعِ وتَنْعِيمُ العَاصِي، وهُوَ الفَعَّالُ لِمَا يُرِيدُ.

***

المَسْأَلَةُ السَّابعَةُ: في أَركَانِ الإِيْمَانِ

وهُوَ إِحْدَى وعِشْرُونَ رُكنًا، أَنْ يَعتَقِدَ وجُوبَ الإِيمَانِ بِقَلبِهِ، فيُوَحِّدَ الَّذِي خَلَقَهُ، ويَعْتَقِدَ أَنَّهُ الصَّانِعُ، وأَنَّهُ واجِبُ الوُجُودِ، وأَنَّهُ لا شَرِيكَ لَهُ، ولا وَلَدَ لَهُ، ولا وَالِدٍ، ولا صَاحِبَةٍ، ولا ضِدَّ، وأَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ ذَلِكَ، وأَنَّهُ اِسْتَوَى عَلَى العَرْشِ، كَمَا أَرادَ مِنْ غَيرِ تَكْيِيفٍ وَلا حَصْرٍ وَلا تَشْبِيهٍ ولا حَصْرٍ، وأَنَّهُ خَلَقَ جَمِيعَ الخَلْقِ، وخَلَقَ جَمِيعَ أَعْمَالِهِم مِنْ خَيرٍ وشَرٍّ وطَاعةٍ ومَعْصِيةٍ وهِدَايةٍ وكُفْرٍ، ولَهُ التَّصريفُ فِيهم كَيْفَ شَاءَ، ولا يُنْسَبُ إِلَى جَورٍ، ولَوْ عَذَّبَ أَهْلَ السَّمَواتِ والأَرضِ، وأَنَّهُ أَرْسَلَ الرُّسُلَ، وأَنْزَلَ الكُتُبَ لِتَركيبِ الحُجَّةِ؛ إِذْ حَذَّرَ وبَشَّرَ، وأَنَّ جَمِيعَ ما جاءَ بِهِ النَّبِيُّونَ والْمُرْسَلُونَ حَقٌّ وصِدْقٌ، وأَنْ لَوْ كُشِفَ الغِطَاءُ عَمَّا قَالُوا لا يَزْدَادُونَ إِلَّا يَقِينًا في

[٢٣٤].

(١) «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، أَوْ يُنْسأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»، البخاري: (٢٠٦٧).

(٢) «مسلم»: (٢٦٤٧).

ذَلِكَ، وأَنَّهُ خَلَقَ الجَنَّةَ للطَّائِعِينَ، والنَّارَ للعَاصِينَ، وجَعَلَ الْمَوْقِفَ والحَشْرَ والحِسَابَ والْمِيزَانَ فِي القِيَامَةِ؛ لأَجْلِ تَفَرُّدِهِ بالحُكْمِ، والقَضَاءِ، والقَصَاصِ، والعَدْلِ، وظُهُورِ الْمُخبَّآتِ وَمَا تُخْفِي الصُّدورُ، وتَحقيقِ مَا وَقَعَ من وَعْدٍ وَوَعِيدٍ، وبَيَانِ صَالحِ الأَعْمَالِ وطَالِحِهَا، وأَنَّهُ تَعَالَى لا يَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ، وأَنْ يُؤمَنَ بالقَدَرِ خَيرِهِ وشَرِّهِ وحُلْوِهِ ومُرِّهِ، وأَنَّ القُرآنَ كَلامُ اللهِ مُنَزَّلٌ غَيرُ مَخْلُوقٍ؛ لأَنَّهُ صِفَةٌ مِنْ صِفَاتِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ.

***

المَسْأَلَةُ الثَّامنةُ: فِي شُرُوطِ الإِيمَانِ

المأخُوذةِ مِنْ كِتابِ اللهِ تَعَالى، وصَريحِ السُّنَّةِ فِي البُخاريِّ ومُسْلمٍ وغَيرِهِ، وهِيَ غَيرُ ما قَدَّمْنَا فِي شُرُوطِ الإسْلامِ مِنْ العَقْلِ وغَيرِهِ، وهِيَ عِشرُونَ شَرْطًا.

الأَوَّلُ: أَلَّا يُشَكِّكَ فِي وَحْدَانيَّةِ اللهِ [٤/أ] تَعَالَى، وَلَا يَتزلْزَلُ طَرْفَةَ عَينٍ، فَمَتى شَكَّكَ كَفَرَ وَانْسَلَخَ مِنْ الإيمَانِ، وأَنْ يَعْبُدَ اللهَ كَأَنَّهُ يَرَاهُ، وأَنْ يُحِبَّ اللهَ وَرَسُولَهُ ورُسُلَهُ، وأَنْ يَعْتَقِدَ مَا جَاؤُوا عَنْهُ أَمْرًا ونَهْيًا، وأَنْ يَكُونَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيهِ مِمَّا سِوَاهُمَا، ومِنْ وَالِدِهِ وَوَلَدِهِ، وأَنْ يَكُونَ مُتَّبعًا جَمِيعَ مَا وَرَدَ عَنْ اللهِ وَرَسُولِهِ، غَيْرَ مُبْتَدِعٍ وَلَا جَاحِدٍ، وَلَا مُعَانِدٍ، وأَنْ يُوَافِقَ السُّنَّةَ والجَمَاعَةَ، أَعْني: عُلَمَاءَ الإسْلامِ، وأَنْ يُحِبَّ لأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ، وَأَلَّا يَكُونَ كَذَّابًا، فَقَدْ صَحَّ: «**هَلْ يَسْرِقُ الْمُؤْمِنُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَيَزْنِي الْمُؤْمِنُ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: أَفَيَكْذِبُ الْمُؤْمِنُ؟ قَالَ: لَا**»(١).

ومِنْهُم: مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَى مَنْ يَسْتَحِلُّ الكَذِبَ، ويَتَكَرَّرُ مِنْهُ مَرَّةً بعدَ أُخْرَى،

(١) «تهذيب الآثار» لابن جرير الطبري، و«مساوئ الأخلاق» للخرائطي، وحكم الألباني بأنه موضوع، انظر: «السلسلة الضعيفة»: (١٢/ ٢٩).

كمَا أُجِيبَ عَنْ حَدِيثِ: «**لَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِيْنَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَـزْنِيْ الزَّانِي حِيْنَ يَزْنِيْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ**»[(١)].

والشَّرطُ العَاشِرُ: الإِخْلاصُ في القَوْلِ والعَمَلِ، بِدَليلِ: ﴿**وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاء**﴾، **[البينة: ٥]**.

الحَادِي عَشَرَ: أَلَّا يُؤْذِيَ جارَهُ، بِقَولٍ، ولا فِعْلٍ، وَلا يَنْظُرَ إلى حَليْلَتِهِ.

الثَّانِي عَشَرَ: أَلَّا يُغضِبَ ضَيفَهُ، وَلا قَرِيْبَهُ، ولَا يَعُقَّ أَبَوَيهِ، لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَاعْبُدُواْ اللّهَ وَلاَ تُشْرِكُواْ بِهِ شَيْئاً وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً**﴾ **[النساء: ٣٦]**، وَلِمَا صَحَّ في السُّنَّةِ: «**مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ باللهِ وَبِالْيَوْمِ الآخِرِ فَلَا يُؤْذِيْ جارَهُ، وَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ**»[(٢)].

الثَّالِثَ عَشَرَ: طَاعَةُ أُوْلِي الأَمْرِ، وإِنْ جَارُوا فِيمَا تَرَجَّحَ، لِمَا صَحَّ فِي السُّنَّةِ: «**وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيْعُوْهُ**»[(٣)]، وفِي رِوَايةٍ: «**وَإِنْ جَرَّدَ الثِّيَابَ وَأَخَذَ الْمَالَ**»، وذَهَبَ بَعْضُهم: إِلَى أَنَّهُ لا تَجِبُ طَاعَةُ الجَائِرِ.

الرَّابِعَ عَشَرَ: أَلَّا يُحِبَّ الدُّنيَا بِقَلْبِهِ حُبًّا يُفْضِي إلى الاشْتِغَالِ بِهَا عَنْ طَاعَةِ رَبِّهِ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ أَنْ يُمْسِكَهَا بِيَدِهِ مَعَ الرَّغْبَةِ عَنْهَا، والإِعْرَاضِ عَنْ طَلَبِ نُمُوِّهَا، إِلَّا إِذَا كَانَ فِي ضَرُورَةٍ إِلَيهَا بِسَبَبِ إِنْفَاقٍ أَوْ نَحْوِهَا.

الخَامِسَ عَشَرَ: أَلَّا يُخَالِطَ إِيمَانُهُ عُجْبٌ، وَلَا فَخَارٌ ولا سُمْعَةٌ، ولَوْ مَنَحَهُ اللهُ [٤/ب] بكَثْرَةِ حُكْمٍ، أَوْ عِلْمٍ، أَوْ تعبُّدٍ، بَلْ يَكُونُ قَلِيلًا بِنَفْسِهِ، كَثِيرًا بِغَيرِهِ، بَصِيرًا بِذَنْبِهِ، خَائِفًا مِنْ عَيْبِهِ.

السَّادِسَ عَشَرَ: أَنْ يُعقِبَ ذَنْبَهُ بالتَّوبَةِ والنَّدَمِ الأَكْبَرِ، وَلَا يَتَرَخَّصَ بِتَأويلٍ،

---

(١) «البخاري»: (٢٤٧٥)، «مسلم»: (٧٥).

(٢) «البخاري»: (٦٠١٨).

(٣) «البخاري»: (٧١٤٢).

وَلَا حِيْلَةٍ، وَلَا يَسْتَحِلَّ مَا قِيْلَ بِتَحْرِيمِهِ، وَلَا مَا فِيْهِ شُبْهَةٌ.

السَّابِعَ عَشَرَ: أَنْ يَأْمُرَ بالْمَعْرُوفِ، ويَنْهَى عَنْ الْمُنْكَرِ بِيَدِهِ، فَإِنْ لم يُطِقْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لم يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الإِيمَانِ.

الثَّامِنَ عَشَرَ: أَنْ يَعْتَقِدَ فَضِيْلَةَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ عَلَى جَمِيعِ الخَلْقِ أَرْضًا وسَمَاءً، وبَرَاءَةَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا، وتَقْدِيمَ أبَاهَا عَلَى جَمِيعِ الصَّحَابَةِ، وأَنَّ العُلَمَاءَ الأَرْبَعَةَ عَلَى الحَقِّ، ومَنْ تَبِعَهُم مِنْ عُلَمَاءِ السُّنَّةِ، أَو لَحِقَهُم عَلَى هُدَاهُم وَسَنَنِهِمْ، وأَنَّ الْمُخْطِئَ مِنْهُمْ في اِجْتِهَادِهِ مَأْجُورٌ، وأَنَّ بُغْضَهُم كُفْرٌ.

التَّاسِعَ عَشَرَ: أَلَّا يَقَعَ في تَنْقِيصِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، ولا نَبِيٍّ، ولا رَسُولٍ، ولا وَلِيٍّ، ولا عَالِمٍ، ولا البَيْتَ الحَرَامَ، ولا الأَقْصَى، ولا مَسْجِدَ رَسُولِ اللهِ صلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ ونَحْوِ ذَلِكَ، ولا يَسْتَخِفَّ ولا يَحْتَقِرَ الْمُصْحَفَ، وصَحِيحَ السُّنَّةِ، والكُتُبَ، وبُيُوتَ اللهِ؛ لِقَولِهِ تَعَالَى: ﴿**وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن مَّنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ**﴾، **الآية [البقرة: ١١٤]**.

العِشْرُونَ: أَنْ يَكُونَ قوَّامًا في اللهِ، ولَو عَلَى وَالِدَيهِ، ووَلَدِهِ، وحَبِيْبِهِ، ويُقِيمَ الشَّهادةَ للهِ، ﴿**وَمَن يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آثِمٌ قَلْبُهُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ**﴾ **[البقرة: ٢٨٣]**.

***

المَسْأَلَةُ التَّاسِعَةُ: في الفَرْقِ بَيْنَ الإِيْمَانِ وَالإِسْلامِ

وهَلْ الإِيمَانُ مَخْلُوقٌ أَمْ لَا، وهَلْ يَزِيدُ ويَنْقُصُ، وهَلْ يَدْخُلُ أَحَدُهُمَا في الآخَرِ؟

وقَدْ صنَّفَ بَعْضُ العُلَمَاءِ في هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ مُجَلَّدًا، ورَجَّحَ أَنَّ الإِيمَانَ غَيرُ

الإِسْلامِ، وأَنَّ بَيْنَهُمَا عُمُومًا وخُصُوصًا مِنْ وَجْهٍ، وَقَدْ نُقِلَ [٥/أ] عَنْ البُخَارِي[١]، وعَنْ الشَّافعِي، القَولَ بِتَرَادُفِيهما، وعَنْ أَبِي حَنِيْفَة[٢] ومَالِكٍ[٣] القَولُ بالتَّغَايُرِ، لكِنْ حَيْثُ قَالَ الشَّافعِيُّ بالتَّرادُفِ أَرَدَ أَنَّهُ يُطْلَقُ كُلُّ مِنْهُمَا عَلَى الآخَرِ تَسْمِيةً وعُرفًا مجازًا لا حَقِيْقةً.

والظَّاهِرُ: أنَّ البُخاريَّ حَيثُ نَحَا إلى تَرَادُفِهِمَا لم يُرِدْ إلاَّ التَّرادُفِ الْمَجَازِيَّ لا الحَقِيقِيَّ، والخِلافُ مَشْهُورٌ، وقَدْ سَاقَ فِي «**صَحِيحِهِ**» حَدِيْثَينِ:

أَحَدُهُما: يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الإِيمَانَ غَيرُ الإسْلامِ، وَهُوَ حَدِيثُ مَجِيءِ جِبْرِيلَ عَلَيهِ السَّلامُ إِلَى النَّبِيّ صلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فِي صُورَةِ رَجُلٍ، والصَّحَابَةُ يَنْظُرُونَهُ، فَجَلَسَ مُتَأَدِّبًا بَيْنَ يَدِيهِ عَلَى رُكْبَتَيهِ، يَعْنِي: عَلَى رُكْبَتَي نَفْسِهِ، فَقَالَ: «**أَخْبِرْنِي يَا رَسُوْلَ اللهِ عَنْ الإِيْمَانِ، فَقَالَ: أَنْ تُؤْمِنَ باللهِ، وَمَلَائِكَتِهِ، وَكُتُبِهِ، وَرُسُلِهِ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ، فَقَالَ: أَخْبِرْنِي عَنْ الإِسْلَامِ، فَقَالَ: أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ... إلخ**»[٤].

ثمَّ سَاقَ حَدِيثَ: وَفْدِ عَبْدِ القَيسِ، حِينَ قَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلُوهُ عَنْ الإيمَانِ، فَقَالَ: «**أَنْ تَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُوْلُ اللهِ، وَتُقِيْمُوا الصَّلاةَ... إِلَى آخِرِهِ**»[٥].

فَسَمَّى رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ الإيمَانَ فِي حَدِيثِ وَفْدِ عَبْدِ القَيْسِ، بِمَا

---

(١) الإمام أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري، أمير المؤمنين في الحديث، وصاحب الصحيح، (ت: ٢٥٦هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (١٢/ ٣٩١).

(٢) الإمام المجتهد صاحب المذهب المشهور النعمان بن ثابت بن زوطى الكوفي، (ت: ١٥٠هـ)، انظر: «سير أعلام النبلاء» للذهبي: (٦/ ٣٩٠).

(٣) إمام أهل المدينة المجتهد صاحب المذهب المشهور، مالك بن أنس بن مالك الأصبحي، (ت: ١٧٩هـ)، انظر: «الإمام مالك بن أنس إمام دار الهجرة»، لعبد الغني الدقر.

(٤) «مسلم»: (٨).

(٥) «البخاري»: (٧٢٦٦).

سَمَّى بِهِ الإسْلامَ في حَدِيثِ جِبرِيلَ، وَلَوْ لم يُطْلِقْ كُلٌّ مِنْهُمَا عَلَى الآخَرِ، لَمَّا سَمَّى الإيمَانَ بالإسْلامِ، وَلَكَانَ أَجَابَهُم كَمَا أَجَابَ جِبْرِيلَ.

وإِذَا تَأَمَّلَ الْمُحَقِّقُ النَّظَرَ إِلَى حَقِيْقَةِ رَأْيِ كُلٍّ مِنْهُمَا مِنَ الإيمَانِ والإسْلامِ عَلَى صِفَةِ الكَمَالِ، وَوَجَدَ كُلًّا مِنْهُمَا يُلَازِمُ صَاحِبَهُ، وَلَا يَتِمُّ الإيمَانُ إِلَّا بالإسْلامِ، وَلَا يَتِمُّ الإسْلامُ إِلَّا بالإيمَانِ.

وبَيَانُ ذَلِكَ: أَنَّ الإيمَانَ لا يَجْتَمِعُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثَةٍ: اِعْتِقَادٍ، وَقَولٍ [٥/ب]، وعَمَلٍ.

نَعَمْ! قَدْ يَقَعُ التَّغَايُرُ في إسْلامِ الْمُقَلِّدِ، كالعَوامِّ، وأَهْلِ البَوَادِي، ويَكُونُ الإطْلاقُ في إسْلامِ الْمُقلِّدِ إطْلَاقاً مَجَازِيًّا، فيَحْمِلُ عَلَيهِ قَوْلَ مَنْ قَالَ بالتَّغَايُرِ بَيْنَ الإيمَانِ والإسْلامِ؛ إِذْ لا اعْتِقَادَ في إسْلامِ الْمُقلِّدِ، وَقَدْ قَدَّمْنَا أَنَّ الإسْلامَ الحَقِيقيَّ الْمُنْجِي لا غِنَى فِيْهِ عَنْ اِعْتِقَادِ الوَحْدَانيَّةِ بمُقْتَضَى الأَدِلَّةِ النَّقْلِيَّةِ والعَقْلِيَّةِ في قَلْبِهِ، وَلَا يُوْجَدُ في إسْلامِ كَثِيرٍ مِنْ العَوَامِّ وأَهْلِ البَادِيةِ، فَعَلَى هَذَا يَصِحُّ قَوْلُ مَنْ قَالَ: كُلُّ مُؤْمِنٍ مُسْلِمٌ، ولا يَنْعَكِسُ؛ لأنَّ الْمُسْلِمَ تَقْلِيدًا لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ، وقَدْ يَنْعَكِسُ، إِنْ أَرَدْنَا الإطْلاقِ الْمَجازِي، ويُقَالُ: إِنِّ الإيمَانَ أَصْلٌ كالشَّجَرَةِ، ولَهُ ثَمَرَاتٌ، وَهِيَ: القَولُ، والعَمَلُ، كمَا ذَكَرْنا، ومِنْهُم مَنْ قَالَ: الإيمَانُ أَصْلٌ، والإسْلامُ الثَّمَرَةُ.

***

وَأَمَّا الإِيْمَانُ، هَلْ هُوَ مَخْلُوقٌ؟

نُقِلَ عَنْ جَمَاعَةٍ القَولُ بِخَلْقِ أَصْلِ الإيمَانِ؛ لأَنَّهُ عَمَلٌ واللهُ تَعَالى يَقُولُ: ﴿**وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ**﴾ **[الصافات: ٩٦]**، والحقُّ كمَا أَجَابَ شَيْخُنَا -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- فَقَالَ: مَا فِيْهِ مِنْ قَولٍ وعَمَلٍ مَخْلُوقٌ، وَمَا فِيْهِ مِنْ الاعْتِقَادِ فَيُفَصَّلُ فِيْهِ، فَمَا كَانَ باكْتِسَابِ العَبْدِ تَعْلِيمًا مَخْلُوقٌ، وَمَا كَانَ مِنْ الفَيْضِ النُّوريِّ الإلهِي الْمُسْتَقِرِّ مِنْ عَالَمِ الأَزَلِ إِلَى حِينِ الوَفَاةِ لَيْسَ بِمَخْلُوقٍ؛ لامْتِزَاجِهِ بآثارِ الكَلَامِ النَّفْسَاني

الْمُقَدَّسِ، كَمَا أُلْهِمْنَا النُّطْقَ بالقُرآنِ، وَلَيس بِمَخْلُوقٍ، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ ذَلِكَ القَوْلِ بالحُلُولِ جَعْلُ صِفَةٍ مُشَاهَدَةِ نُوْرِهِ مِنْ نُوْرِهِ، بِعَينِ البَصِيرةِ، وَقَدْ يَتَجلَّى للبَصِيرةِ حَيْثُ شَاءَ سُبْحَانَهُ، وَمِنْهُم مَنْ تُعجَّلُ لَهُ الْمُشَاهَدَةُ بالبَصِيرةِ في الدُّنيَا، ولَكِنْ يَنْفَكُّ عَنْ الخَلْقِ بِذَاتِهِ أَوْ بِعَقْلِهِ: ﴿**ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ** [٦/أ] **وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ**﴾ **[الحديد: ٢١]**.

***

وَأَمَّا القَوْلُ بِزِيَادَةِ الإِيْمَانِ ونُقْصَانِهِ؟

فالْمُرجَّحُ أَنَّهُ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ، وَزِيَادَتُهُ: البِرُّ والتَّقْوَى، ونَقْصُهُ: الفُجُورُ والعِصْيَانُ، وقَدْ رَجَّحَ البُخَاريُّ ومُسْلِمٌ[١] ذَلِكَ، وبَوَّبَ لَهُ وأَكْثَرَ مِنْ الاسْتِدْلالِ بالآياتِ والأَحَادِيثِ، يَقْصُدانِ بِذَلِكَ الرَّدَّ عَلَى أَبِي حَنِيْفَةَ وأَتْبَاعِهِ حَينَ جَنَحُوا إلى أَنَّ الإيمَانَ لا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ.

وَقَالَ شَيْخُنا -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ-: إنْ أَرَادَ أَبُو حَنِيْفَةَ بالإيمَانِ الاعْتِقَادَ القَلبيَّ فَقَطْ لا العَمَلَ التَّابِعَ لَهُ فَقَدْ يُسلَّمُ ذَلِكَ لَهُ باعْتِبَارِ أَنَّهُ لا يَزِيدُ وَلَا يَنْقُصُ، وإِنْ أَرَادَ مَجْمُوعَ الإيمانِ مِنْ اعْتِقَادٍ وَقَولٍ وعَمَلٍ فَلَا.

وقَدْ يُقَالُ: الاعْتِقَادُ القَلبيُّ قَدْ يَزِيدُ وَيَنْقُصُ باعْتِبَارِ التَّثبُّتِ، وقُوَّةِ الفَيضِ،كمَا أنَّا نَقُولُ: لَيْسَ إِيمَانُ الصِّدِّيقِ كَغَيرِهِ، إلَّا أَنْ يُرِيدَ مَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ الاعْتِقَادِ الجِبلِّي الْمَوصُوفِ بالنُّورِ الْمُدْنِي الحَاصِلِ مِنْ الفَيضِ الإلهِي غَيرِ الْمُكْتَسَبِ، فيُسلَّمُ لَهُ ذَلِكَ، واللهُ أَعْلَمُ.

***

(١) الإمام الحافظ أبو الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري صاحب الصحيح، (ت: ٢٦١هـ) انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (١٣/ ١٠٠).

المَسْأَلَةُ العَاشِرَةُ: في دَرَجَاتِ المُؤْمِنينَ وَشُعَبِ الإِيْمَانِ وَشَعَائِرِهِ

وَقَدْ جَعَلَ الإِمَامُ الغَزَالِيُّ في «إِحْيَاءُ عُلُومِ الدِّينِ» دَرَجَاتِ الْمُؤمِنينَ أَرْبَعَةً، الأُوْلى: دَرَجَةُ العُدُولِ، والثَّانيةُ: دَرَجَةُ الصَّالِحِينَ، الثَّالِثَةُ: دَرَجَةُ الْمُتَّقِينَ، الرَّابِعَةُ: دَرَجَةُ الصِّدِّيقِينَ، والعَارِفِينَ، والأَوْلِيَاءِ، والْمُؤْمِنينَ، وَاسْتَدلَّ لِكُلِّ دَرَجَةٍ مِنْ السُّنَّةِ الشَّرِيفَةِ.

فالأُوْلَى: دَرَجَةُ العُدُولِ، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ مُحَافِظًا عَلَى فِعْلِ جَمِيعِ الوَاجِبَاتِ في الأَوْقَاتِ، وَعَلَى إِكْمَالِ الشُّرُوطِ، والآدَابِ، والْمُسْتَحِبَّاتِ، وَعَلَى تَجَنُّبِ الْمُحَرَّمَاتِ، والْمَكْرُوهَاتِ، وَعَلَى مَا يَزِيدُ بِهِ مِنْ الْمُبَاحَاتِ، فَإِنَّ الصَّغِيرَةَ مَعَ الصَّغيرةِ كَبِيرةٌ، وَكَذَلِكَ الرَّذيلَةُ مِنْ الْمُبَاحَاتِ [٦/ب]، كالأَكْلِ في السُّوقِ، والْمِزَاحِ، فإِنَّهُ يُطْفِئُ نُورَ البَصِيرَةِ، وَلَا يَلْتَمِسُ مَا فِيْهِ شُبْهَةٌ أبدًا، وَلَا يَقُولُ إِلَّا حَقًّا، وَلَا يَغْتَابُ أَحَدًا.

وَلِهَذَا قَالَ شَيْخُنَا: العَدْلُ في هَذَا الزَّمَانِ يَنْدُرُ وُجُودُهُ، ولا يَجُوزُ تَسْمِيَةُ شُهُودِ هَذَا الزَّمَانِ بالعُدُولِ، ونَقَلَ عَنْ ابنِ دَقِيقِ العِيْدِ(١) حِينَ كانَ قَاضِيًا بصَالِحِيَّةِ مِصْرَ جَاءَهُ دُويدارٌ مِنْ السُّلطَانِ فَقَالَ: إِنَّ السُّلطَانَ يُرِيدُ أَنْ تُرْسِلَ لَهُ عَدْلَينِ، فَصَاحَ وَجَعَلَ يَمْشِي حَولَ الفَسْقِيَّةِ ويُكرِّرُ قَولَهُ: عَدْلَينِ، فَعَادَ الدُّويدارُ يَحْكِي للسُّلطانِ، فَقَالَ: كَاتِمُ سِرِّهِ، طَلَبْتَ مِنْهُ مَا لا وجُودَ لَهُ في مُعْتَقَدِهِ، لَعلَّكُم تَقُولُونَ: شَاهِدَينِ فَبَعَثَهُ إِلَيهِ، فأَرْسَلَ الشَّاهِدَينِ، (ولَهُ شَاهِدٌ قَبلَ وِلايَتَهُ القَضَاءَ، فَلمَّا وَلِيَ القَضَاءَ أَقَامَهُ مِنْ حَانُوتِ الشُّهُودِ وَمَنَعَهُ، وَنَادَى عَلَيهِ أنَّ هَذَا فَاسِقٌ لا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ(٢)).

وَكَانَ شَيْخُنَا يَقُولُ: مِنْ نَحْوِ ثَلاثِ مِائَةِ سَنَةٍ نَدَرَ وُجُودُ عَقْدٍ صَحِيحٍ في نِكَاحٍ

---

(١) أبو الفتح مُحَّد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي المالكي الشهير بابن دقيق العيد، (ت: ٧٠٢هـ) انظر ترجمته في: «شذرات الذهب»: لابن العماد الحنبلي (٨/ ١١، ١٢، ١٣).

(٢) هذه الزيادة ليست في: (أ).

عَلَى مُقْتَضَى النَّصِّ، فَمَا جَاءَ نِكاحٌ عَلَى مُقْتَضَى النَّصِّ فِيمَا جَاءَ: «**لَا نِكَاحَ إِلَّا بِوَلِيٍّ مُرْشِدٍ وَشَاهِدَي عَدْلٍ**»[(١)]، ولِمَن جوَّزَ النِّكاحَ بالْمَسْتُورِينَ فَضْلٌ عَلَى النَّاسِ.

***

الدَّرَجَةُ الثَّانِيَةُ: دَرجةُ الصَّالحينَ، وعُمْدَةُ طَرِيقِهم الحَدِيثُ الَّذِي فِيْهِ: «**الحَلَالُ بَيِّنٌ وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ**»[(٢)]، «**وَالْإِثْمُ مَا حَاكَ فِيْ صَدْرِكَ**»[(٣)]، فإمَّا أنْ يَكُونَ حَلَالًا عِنْدَ قَومٍ، وحَرَّمَهُ آخَرُونَ أَو إمَامٌ، فالإثمُ لا يَقرَبُهُ الصَّالحُ، بَلْ يَبعدُ عَنْهُ كالصَّلاةِ معَ النَّجَاسَاتِ القَلِيلَةِ، وأَكْلِ لَحْمِ الخَيْلِ، وشُرْبِ الْمُثلَّثِ، الَّذِي أَبَاحَهُ أَبُو حَنِيْفَةَ، والْمُعَامَلَةِ مَعَ مَنْ يُخَالِطُ مَالَهُ الحَرامُ وَلَو قَلَّ، وقَبُولُ هَدِيَّةِ مَنْ فِي مَالِهِ شُبْهَةٌ، أو شَكَّ قَلْبُهُ أَو ظنَّها لِغَرضٍ، فإِنْ هُوَ اِسْتَحْيَا أَنْ يَرُدَّهَا فَلْيَسْأَلْ مَا مُرَادُهُ بِهَا، كَمَا فَعَلَ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، فَإِنَّهُ كَانَ إذَا بُعِثَ إِلَيهِ بِشَيءٍ، واحْتُمِلَ هَلْ هُوَ [٧/أ] هَدِيَّةٌ أَو صَدَقَةٌ، يَسْأَلُ عَنْهُ، وَقَد نَسِيَ الشَّافِعِيُّ دِيْنَارًا فِي مُصَلَّاهُ فَلَمَّا عَادَ وَجَدَهُ، فَلَمَّا حَاكَ فِي صَدْرِهِ جَوَّزَ أنْ يَكُونَ غَيرُهُ حَضرَ وَنَسِيَهُ، وأَنْ يَكُونَ دِيْنَارُهُ قَدْ أُخِذَ؛ فَتَرَكَ الدِّيْنَارَ.

وسُئِلَ بعضُهُم عَنْ نِهَايَةِ الصَّلاحِ، فَقَالَ: اِحْرِصْ عَلَى الحَلَالِ الَّذِي لا شُبْهَةَ فِيْهِ، كَشُرْبِكَ مِنْ مَاءَ السَّماءِ، والبَحْرِ، والنَّهرِ، وأَكلِكَ الصَّيدَ، مِنْ بَرٍّ وبَحْرٍ، واِجْتَنِبْ مَا دُونَ ذَلِكَ، فإنْ لم يُمْكِنْكَ فَكُلْ مِنْ صَنْعَةِ يَدِكَ، أَوْ مِنْ إِرْثٍ لا شُبْهَةَ فِيْهِ، أَوْ وَقْفٍ مِنْ حِلٍّ تَعْمَلُ بِشُرُوطِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

***

الدَّرَجةُ الثَّالِثَةُ: دَرَجَةُ الْمُتَّقِينَ، وَهِيَ مُنْتَهَى دَرَجَةِ الصَّالِحِينَ وعُمْدَتُهم العَمَلُ

(١) الصحيح بهذا اللفظ وقفه على ابن عباس، وانظر تخريجه في «إرواء الغليل»: (١٨٣٩، ١٨٤٤).

(٢) «مسلم»: (١٥٩٩).

(٣) «مسلم»: (٢٥٥٣).

بِحديثِ: «**لَا يَبْلُغُ الْعَبْدُ الْمُؤْمِنُ دَرَجَةَ التَّقْوَى، حَتَّى يَدَعَ مَا لَا بَأْسَ بِهِ، مَخَافَةً مِمَّا بِهِ بَأْسٌ**»(١).

وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ لِوَلَدِهِ عَبْدِ اللهِ رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُ: «**أُتْرُكْ تِسْعَةَ أَعْشَارِ الْحَلَالِ مَخَافَةَ أَنْ تَقَعَ فِي الْحَرَامِ**»(٢)، وكانَ ابنُ الزُّبَيرِ يَقُولُ لِوُكَلائِهِ في البَيعِ والشِّراءِ: «**إِنْ قَبَضْتُم فَخُذُوا أَنْقَصَ، وَإِذَا وَفَيْتُمْ الأَثْمَانَ فَزِيْدُوا، وَهَيْهَاتَ إِنْ خَلَصْتُم، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَنَحْنُ وَأَنْتُمْ فِي النَّارِ**»(٣).

وحُكِيَ عن أحمَدَ بنِ حَنْبَلَ -رَضِيَ اللهُ عَنْهُ- أَنَّهُ رَمَى العَجِينَ في الدِّجْلَةَ مِنْ أَجْلِ مِلْحٍ أَخَذَهُ مِنْ بَيتِ وَلَدِهِ، ثُمَّ تَورَّعَ عَنْ أَكْلِ السَّمَكِ؛ خَشْيَةَ أنْ تَكُونَ سَمَكَةً أَكَلَتْ مِنْ ذَلِكَ العَجِينِ.

وحُكِيَ عَنْ بَعْضِهِم(٤): أَنَّهُ أَخَذَ تُرَابًا مِنْ حَائِطٍ، فَتَرَّبَ بهِ كِتَابًا، فرَأَى رَبَّ العزَّةِ في مَنَامِهِ، وَهُوَ يَقُولُ: يَا مَعْبَدُ سَتَعْلَمُ غَدًا حَالَ الْمُتَهَاوِنِينَ في أَمْرِ الدِّينِ، وكَيْفَ أُحَاسِبُ عَلَى الذَّرَّةِ والنَّظْرَةِ.

واسْتَفْتَتْ أُخْتُ شَيْبَانَ -وقِيلَ: أُخْتُ بِشْرٍ الحَافي- أَحْمَدَ بنَ حَنْبَلٍ عَنْ غَزْلِهَا في ضَوءِ مِشْعَلِ الوَالي؟ فَقَالَ لَهَا: مَنْ أَنْتِ؟ قَالَتْ: أُخْتُ بِشْرٍ [٧/ب] الحَافي، فَقَالَ: صَدَقْتِ، نَعَمَ لِمِثْلِكُمْ لا يَنْبَغِي، وَلِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالٌ.

***

الدَّرَجَةُ الرَّابعَةُ: مُنْتَهَى دَرَجَةِ (المتَّقينَ، وَهِيَ مَقَامُ(٥) الصِّدِّيقينَ، وَأَوَّلُ مَنَازِلِ

(١) «الترمذي»: (٢٤٥١)، «ابن ماجه»: (٤٢١٥).

(٢) «المصنف» لعبد الرزاق: (١٤٦٣٨)، عن الثوري عن عيسى بن المغيرة عن الشعبي، وفيه انقطاع، وهو في: «إحياء علوم الدين» للغزالي: (٢/ ٩٥).

(٣) لم أقف عليه.

(٤) في (ب): "عن معبد".

(٥) زيادة من: (ب).

النُّبوَّةِ، وَحَدُّ الحَلالِ عِنْدَهُم: هُوَ الَّذِي لا يَتَطَرَّقُ إِلَيهِ شُبْهَةٌ بِوَجْهٍ مِنْ الوُجُوهِ، ولَا يُحَاكُ فِي النَّفْسِ، وَلَا يَتَقَدَّمُ إِلَيهِ سَبَبٌ فِي رُخْصَةٍ، وَلَا خَيَالٌ بهَا، وَلَا اِسْتِعَانَةٌ بِهَا عَلَى مَعْصِيَةٍ، ولَا نيَّةَ بهَا، وَلَا مَسَّتْهُ يَدُ عَاصٍ، وَلا مَنْ لَهُ نيَّةٌ، ويُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ أَلَّا يَتَنَاوَلَهُ بِيَدِهِ بِلَا نيَّةِ عِبَادَةٍ، وَلَا يَضَعُهُ فِي فَمِهِ بِلَا نيَّةِ عِبَادَةٍ، وَإِنْ شَارَكَ قَلْبَهُ لِسَانَهُ كانَ ذَلِكَ أَعْلَى مُقَامًا بأَنْ يَقُولَ: اللَّهُمَّ إِنِّي لم أتَنَاوَلْ ذَلِكَ لِقَضَاءِ وَطَرٍ دِنْيَوَيٍّ، وَلَا لِقَضَاءِ شَهْوَةٍ نَفْسَانِيَّةٍ، وَإِنَّما أتَنَاوَلُ ذَلِكَ لِيَكُونَ عَوْنًا لي عَلَى طَاعَتِكَ، وَعَلَى العَمَلِ بما يُرْضِيْكَ عنِّي.

فالصِّدِّيقُ، والنَّبيُّ، والقُطْبُ، والعَارفُ باللهِ سُبْحَانَهُ وتَعَالى، إِنْ لَبِسَ لَبِسَ للهِ، وإن أَكَلَ أَكَلَ للهِ، وإن شَرِبَ شَرِبَ للهِ، وعِنْدَهُم مَتَى لم تَحضَرْهُم هَذِهِ النِّيَّةُ في الأَفْعَالِ كُلِّهَا كَانَ حَرَامًا.

***

وَأَمَا شُعَبُ الإِيْمَانِ فَقَدْ أَوْرَدَها[1] الحَلِيميُّ وَغَيْرُهُ كَمَا أَوْرَدَها[2] رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّمَ، وَهِيَ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ شُعْبَةً، يَطُولُ شَرْحُهَا هُنَا فَرَاجِعْهَا -يَعْني: فِي كُتُبِهَا- والحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنْ الإيمَانِ، واللهُ أَعْلَمُ.

***

[خاتمة النسخة: "أ"]

تمَّ الكِتَابُ فِي لَيلَةِ الخَمِيسِ بَعْدَ صَلاةِ العِشَاءِ لِتِسْعٍ وَعِشرِينَ مَضَتْ مِنْ جُمَادَى الأُوْلَى سَنَةَ: ١٢٠٣، غَفَرَ لِكَاتِبِهِ ومُؤلِّفِهِ وقَارِئِهِ وللنَّاظِرِ فيهِ، ولِمَنْ رَأَى فِيْهِ عَيْبًا وأَصْلَحَهُ، آمِينْ وصَلَّى اللهُ عَلَى سَيِّدِنا محمَّدٍ وَعَلَى آلهِ وَصَحْبِهِ وسَلَّمَ تَسْلِيمًا [٨/أ].

---

(١) في (ب): "أفردها".

(٢) في (ب): "عدها".

[الزيادة على الرسالة[١]]

وقَدْ تمَّتْ المسَائلُ العَشَرةُ، ويجبُ على كلِّ عبدٍ أن يجعلَها عُهدةً وتذكرةً، جمعتُها من كُتُبٍ شتَّى واحتَوَتْ على فوائدَ وفرائدَ تَحتمِلُ مجلَّدًا ضَخمًا، واللهَ أسألَ أن ينفعَ بها جميعَ الطُّلابِ، وأن يجعلَها خالصَةً لوجهِهِ الكَريمِ، فهوَ أرحمُ الرَّاحِمينَ.

جُمْلَةُ شُعَبِ الإِيمَانِ: شهادةُ أنْ لا إلهَ إلَّا اللهُ، والإقرارُ بأنَّ محمَّدًا رَسولُ اللهِ، والغُسْلُ من الجنابةِ، والوضوءُ، والصَّلاةُ، والزَّكاةُ، وصومُ رمضانَ، والحجُّ، والجهادُ، والهجرةُ، والاستقامةُ، والجماعةُ، والنَّصيحةُ، والأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكرِ بحسبِ قُدرتِهِ، باليدِ وباللسانِ أو بالقلبِ، والعدلُ، والأمانةُ، والصِّدقُ، والوفاءُ بالعُهودِ، وكفُّ الأذَى، وبرُّ الوالدينِ، وصلةُ الرَّحمِ، وإكرامُ الجارِ، وإكرامُ الضَّيفِ، والصَّمتُ، وتركُ الغيِّ، والغِيرةِ، وتركُ ما لا يَعنِي، والتَّقوَى، والورعُ، والقناعةُ، والإيمانُ باللهِ تعالى بالقلبِ، والإيمانُ بالصِّفاتِ، والإيمانُ بالقضاءِ والقدرِ، والإيمانُ بالأنبياءِ والرُّسُلِ كلِّهم علَيهم الصَّلاةُ والسَّلامُ، والإيمانُ بكُتُبِ اللهِ تعَالى الْمُنزَّلةِ، والإيمانُ بالملائكةِ، والإيمانُ بالقرآنِ ناسخًا لما قبلَهُ من الكُتبِ، وأنَّ شريعةَ نبيِّنا محمَّدٍ صلَّى اللهِ عليهِ وسلَّمَ ناسخةٌ لِمَا قبلَها من الشَّرائِعِ، والإيمانُ بالجنِّ والشَّياطينِ، والكفُّ عمَّنْ قالَ: لا إلهَ إلَّا اللهُ، ولا يُكفِّرُ بالذُّنوبِ، والإخلاصُ، والتَّوبةُ، والصَّبرُ، والشُّكرُ، والزُّهدُ، والتَّوكُّلُ، والرِّضا، والخوفُ، والرَّجاءُ، والْمَحبَّةُ، وحُبُّ الرَّسولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، والحبُّ في اللهِ، والبُغضُ في اللهِ، وأن يكونَ اللهُ ورَسُولُهُ أحبَّ إليهِ ممَّا سِوَاهُما،وحبُّ الأنصارِ، وحُبُّ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عنهُ، وحبُّ الصَّحابةِ أجمعينَ، وأنَّ أفضلَ منهم خُلَفاؤُهُ الأربعةُ على تَرتيبِهم،

---

(١) هذه الفقرة أوردها صاحب النسخة المطبوعة: (ب)، ويظهر أنها من جمع ناسخها، وليست من أصل رسالة المخزومي، وقد أثبتها كما وردت.

أبو بكرٍ، ثمَّ عُمَرُ، ثمَّ عُثمانُ، ثُمَّ عليٌّ، ثمَّ تمامُ العَشَرَةِ رَضِيَ اللهُ عنهم أجمعينَ، وأن يحبَّ لأخيهِ ما يُحبُّ لنفسِهِ، والدُّخولُ تحتَ الطَّاعةِ للإمامِ، وصحَّةُ القولِ، وتركُ الكذبِ، والحياءُ، وحسنُ الخُلقِ، والإحسانُ، والذِّكرُ، والعلمُ، واليقينُ، وكراهيةُ الكُفرِ، والإيمانُ بفناءِ العوالمِ، والإيمانُ بالبَرزخِ وأحوالِهِ، وبقاءِ الأرواحِ فيهِ، وعذابِهِ ونعيمِهِ، وسؤالِ منكرٍ ونكيرٍ، والإيمانُ بالبعثِ من القُبُورِ، وببعثِ الأجسَادِ معَ الأرواحِ، والإيمانُ بيومِ القيامةِ، والإيمانُ بالحسَابِ، والإيمانُ بالصِّراطِ، والحَوضِ، والإيمانُ بالجنَّةِ والنَّارِ الآنَ بلا فناءٍ، والإيمانُ بالنَّظرِ إلى وجهِ اللهِ تعَالى، وإماطةُ الأذَى عن الطَّريقِ، قالَ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ: «**الإِيْمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ، أَعْلَاهَا لا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وأَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَن الطَّرِيقِ**»[1] ، قالَ عالمٌ: أدناها أي: أقربُها إليكُم، بأنَّ الإيمانَ ليسَ فيهِ دَنيٌّ، إنَّما هُوَ من القُرْبِ، كمَا قالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ [النجم: ٩].

قالَ عالمٌ: إنَّ اللهَ تَعَالى فَرضَ عَلَى كلِّ مُسْلِمٍ ومُسلمَةٍ خمسينَ فريضةً في كتابهِ العَزيزِ، فمَنْ لا يَعْمَلُها ولا يَحفَظُها، فهوَ جَاهِلٌ، وهُوَ من الخَاسِرينَ، ولا عُذرَ لَهُ عندَ اللهِ يومَ القِيامَةِ: معرفةُ اللهِ تعَالى، والإقرارُ بوحدانيَّتِهِ، والوضوءُ، وغُسْلُ الجنابةِ، والتَّيمُّمُ، والصَّلاةُ، والزَّكاةُ، والصَّومُ، والحجُّ، والوَفاءُ بالعُهودِ، والإخلاصُ في العِبادَةِ بالعُبوديَّةِ، وطاعةُ الرُّسُولِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ، والأمرُ بالمعروفِ والنَّهيُ عن المنكرِ، والوُثُوقُ بوعدِ اللهِ تعَالى، والرِّضا بما قسمَ اللهُ، والحُبُّ في اللهِ، ومعرفةُ النَّفسِ، ومحاربَتُها، ومحاربةُ الشَّيطانِ، والخوفُ من اللهِ، والاستحياءُ منهُ، والدُّعاءُ إلى اللهِ، والحذرُ من مكرِ اللهِ، وأنْ لا يقنطْ من رحمةِ اللهِ، وسترُ العَورةِ، وطلبُ العلمِ الوَاجبِ، وذكرُ اللهِ تعالى، وأداءُ الأمانةِ إلى أهلِها، ولا يحزنُ على ما فاتَ، ولا يُسَرُّ بالدُّنيا إذا أتَتْهُ، والاعتبارُ في المخلوقاتِ، والمقدوراتِ، والتَّفكُّرُ في قُدرةِ اللهِ

---

(١) «مسلم»: (٣٥).

تعالى، وتركُ إتّباعِ النَّفسِ، وأنْ تعرفَ مِنَّةِ اللهِ عليكَ بالإيمانِ، وأن تعلمَ أنَّ اللهَ معَكَ في كلِّ حالٍ، وأن لا تريدَ عُلوَّ النَّفسِ في الأرضِ، ولا فسادًا، والصِّدقُ، وأكلُ الحلالِ، وحفظُ الفَرجِ، وحفظُ السَّمعِ والبَصرِ والفُؤادِ عن الباطلِ، واعتزالُ النِّساءِ في المحيضِ، وتركُ الغِيبَةِ، والتَّجَسُّسِ، وتركُ السُّخريةِ، وتركُ الهمزِ والنَّبزِ في الألقابِ، والتَّوكُّلُ على اللهِ، وتركُ سُوءِ الظَّنِّ، والرِّضا بما قضَى اللهُ، والصَّبرُ على البَلْوَى، والشُّكرُ بنعمةِ اللهِ، وأخذُ الرَّهنِ لليَتيمِ وغيرِهِ في البيعِ والشِّراءِ إذا لم يُوثَّقْ إلَّا بهِ، وتركُ الزِّنا، وأن يتقيَ اللهَ، ويتزوَّدَ للآخرةِ بالعملِ الصَّالحِ، والدُّعاءُ، والعملُ بالحُجَّةِ، والاستغفارُ، والدُّعاءُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ [غافر: ٦٠]، والعملُ بالحُجَّةِ لقولهِ تعَالى: ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ١١١]، والاستغفارُ لقولهِ تعَالى: ﴿اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّاراً﴾ [نوح: ١٠].

تمَّتْ بحمدِ اللهِ وعَونهِ وحُسنِ تَوفيقِهِ، وصلَّى اللهُ علَى سيِّدِنا محمَّدٍ سيِّدِ الأوَّلِينَ والآخِرينَ، مَنْ أرسلَهُ بَشيرًا ونَذيرًا ورحمةً للعالمينَ، سيِّدِنا ومَولانَا، ونبيِّنا، وهادِينا إلى الحَنيفيَّةِ البَيضاءِ، وإلى أقومِ سُبُلِ الرَّشَادِ، وعَلَى آلهِ وصَحْبةِ الأمجادِ.

((٢))

تحقيق ما تبقى من نصوص كتاب: «كشف الغطاء» للمخزومي

كما نقلها الشعراني والموصلي ونقدها السخاوي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ (١)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على سيدنا مُحَمَّد وعلى آله وصحبه وسلم؛ وبعد: فهذا تمهيد يوضح ما بين أيدينا من بقية نصوص «**كشف الغطاء**» للمخزومي، وجعلته في عناوين حتى أقرب هذه النصوص من القارئ الكريم، وأضع الكتاب وفق ظروفه الزمانية والمكانية؛ فأقول وبالله التوفيق:

(١) اسم الكتاب:

ورد للكتاب فيما وقفت عليه اسمان:

•**فالشعراني** سماه: «**كشف الغطاء عن أسرار كلام الشيخ محيي الدين**»، ونقل عنه نصوصا في مواضع من كتابه «اليواقيت والجواهر»، ثم انتقى الموصلي عن الشعراني من تلك النصوص، وتصرف في بعضها بالتقديم والتأخير والاختصار، في كتابه «الانتصار للأولياء الأخيار»، وسيأتي ما تبقى منها.

•**والسخاوي** سماه: «**كشف الغطاء بالنور الوهبي عن أسرار جواهر ابن العربي**»، وهذا الاسم أليق به، ووصف السخاوي ذلك الكتاب وتحدث عن صاحبه، وذكر أنه في اثني عشر فصلا، كل فصل يدافع فيه عما أثاره الرادون من أهل اليمن على ابن العربي، كما ظهر لي من نقولات الشعراني والسخاوي والموصلي.

ووصف السخاوي الكتاب فقال: «وحصر هذا المسكين -يقصد المخزومي- الذي يرده ابن المقرئ من كلمات ابن عربي، في اثني عشر كلمة، عقد لرد كل واحدة

---

(١) أصل مصادر هذه الدراسة، هي مصادر ترجمة المخزومي الصحيحة التي مرت في الباب الأول، ويضاف إليها: «اليواقيت والجواهر في معرفة عقائد الأكابر» للشعراني: (١/ ١٨، ٢٥)، و«الانتصار للشيخ الأكبر» للشيخ يوسف بن عبد الجليل الكردي الموصلي: (٣٠٧، ٣١٩)، و«القول المنبي عن ترجمة ابن العربي»: (١، ٥٧)، للإمام السخاوي، وما لم أذكره هنا نصصت عليه في محله.

منها فصلا، ومصنفه أكبر التصانيف الثلاثة يكون في نحو مجلد»، وسيأتي نص السخاوي كاملا.

والتصانيف الثلاثة التي ذكرها السخاوي هي: «الاغتباط» للفيروزآبادي، و«إمحاض النصيحة» للهندي، و«كشف الغطاء» للمخزومي.

وكلام الشعراني فيما كتبه للدفاع عن ابن العربي فيه نقول عن الفيروزآبادي، وبعض تلك النقول يظهر لي أنها من مضمون كتاب المخزومي، ولعل المخزومي وقف على كتاب الفيروزآبادي ونقل عنه، والسياق يدل على ذلك، وقد يكون الشعراني وقف على كتاب الفيروزآبادي ونقل عنه مباشرة، والله أعلم.

(٢) تاريخ ومكان تأليف الكتاب:

بينت في ترجمة المخزومي الصحيحة أنه كان في تعز وزبيد عام (٨٢٣ هـ)، وبقي هناك سنة واحدة، فلقي في زبيد صوفيتها من أصحاب أبي المعروف إسماعيل بن إبراهيم بن عبد الصمد الهاشمي الجبرتي (٧٢٢ هـ، ٨٠٦ هـ) ممن كان داعية لقول ابن العربي والحلاج، فأخذ الإجازة عن المخزومي يومئذ أحدُ كبار أصحاب الجبرتي، وهو جمال الدين مُحَمَّد بن مُحَمَّد المزجاجي الزبيدي اليمني (٧٥٣ هـ، ٨٢٩ هـ)، كما قال ابن فهد الذي وقف على تلك الإجازة ونقل منها، وفي مدة إقامته باليمن غرر اليمنيين بأمور كذَّبه فيها السخاوي وابن فهد المكي، كما مضى وسيأتي.

قلت: وقد مرت إجازته بهذا الكتاب وغيره لجمال الدين المزجاجي بنصها، وفيها أنه أجازه في: أواخر شعبان سنة ثلاث وعشرين وثمانمائة للهجرة، كما في نزهة الزين المزجاجي التي سبقت.

(٣) سبب كتابة «كشف الغطاء»:

لما نزل المخزومي اليمن عند أصحاب أبي إسماعيل الجبرتي، كان الصراع على

أشده في الرد على ابن العربي من عدد من الفقهاء، وكان مما حصل له أنه التقى جمال الدين المزجاجي، فأكرمه واستجازه بمروياته فأجازه المخزومي، ورأى المزجاجي في المخزومي ضالته في الرد على ابن المقرئ من الفقهاء الذين ألفوا في الرد على ابن العربي؛ لأن المخزومي صهر آل البلقيني، وعلى صلة قوية بالجلال وأبيه السراج البلقيني، وهو ممن تلمذ لمشاهير علماء الشام ومصر؛ فاستكتبه هذا الكتاب، ليواجه ابن المقرئ[1] الذي صنف ثلاثة مصنفات لرد نحلة ابن العربي، ونقل فيها تكفير ابن العربي عن علماء الشام ومصر، فأراد المزجاجي أن يكذِّب ابنَ المقرئ في نقله عن علماء البلدين، ويفضحه بين أتباعه بكتاب المخزومي.

وأنا لا أشك أن المخزومي ألف كتابه: «كشف الغطاء» بزبيد إرضاء لصوفيتها، وكذلك كتب هناك قصيدة في (١٤٠) بيتا يرد فيها عن «فصوص» ابن العربي، كما ذكر السخاوي في ترجمته[2]، وهي رد على قصيدة ابن المقرئ المسماة: «الحجة الدامغة لرجال الفصوص الزائغة»، التي نقد فيها كتاب «الفصوص» لابن العربي.

(٤) ردود علماء اليمن التي سبقت كتابة المخزومي لـ:«كشف الغطاء»:

ألف جماعة من علماء اليمن في الرد على ابن العربي أو الدفاع عنه، قبيل دخول

(١) إسماعيل بن أبي بكر بن عبد الله شرف الدين أبو مُحَمَّد المقرئ الشرجي اليماني الشافعي يعرف بابن المقرئ (٧٥٥هـ، ٨٣٧هـ)، فقيه نحوي بارع، رد على ابن العربي بقصائد جيدة من تصانيفه: «عنوان الشرف الوفي»، انظر: إنباء الغمر: (٨/ ٣٠٩)، «الضوء اللامع»: (٢/ ٢٩٢) وقال السخاوي في «القول المنبي» (٥): (الشرف ابن المقرئ الشافعي أمثل أهل عصره بناحيته وقطره).

(٢) فقد ذكر السخاوي أنه ألف قصيدة بزبيد يرد فيها على «فصوص ابن عربي» في (١٤٠) بيتا، وبينت في ترجمته، أنه يرد عن ابن عربي لا أنه يرد على ابن العربي، وأن ما في نص السخاوي تصحيف في المطبوع؛ لأن المخزومي لا يستطيع فعل ذلك؛ فهو بين ظهراني أشد الصوفية تعصبا لابن العربي ومقالات الحلاج، كما أنه ألف «كشف الغطاء» لنصرة ابن العربي يقينا في زبيد، فيكف يرد عليه في الوقت نفسه بقصيدة، وهو يدفع عنه بكتاب؟!

المخزومي إلى زبيد بعقد من الزمن أو يزيد، ومنهم:

•**ابن الخياط**(١) (ت: ٨١١هـ)، الذي ألف في ذم ابن العربي.

فقام المجد الفيروزآبادي (ت: ٨١٧هـ) صاحب «القاموس المحيط» بالرد عليه في كتاب: «الاغتباط بمعالجة ابن الخياط»، وشكك السخاوي في صحة نسبة هذا الكتاب إلى الفيروزآبادي، في «القول المنبي في ترجمة ابن العربي».

•**ابن المقرئ** (ت: ٨٣٧هـ)، ألف ثلاثة مصنفات:

أحدها: «النصيحة الصحيحة»، فرد عليه رجلان:

فالرادُّ الأول: علاء الدين علي بن أحمد بن علي بن أحمد الحنفي الهندي المهايمي اليمني(٢)، بكتاب: «إمحاض النصيحة عن أمراض باطل النصيحة الصحيحة، بنطحها قرون جهل صاحبها فصارت جيفة مريحة»، ووقفت على مخطوطتها.

ومضمونه بيِّن من عنوانه، لذا أورد السخاوي منه سبابا وشتائم وسخافات وجهها الهندي إلى ابن المقرئ، ولم يناقش السخاوي كتابه واعتبر أنه لا يستحق الرد، بل جهَّله وأهمله.

---

(١) رضي الدين أبو بكر بن مُحَمَّد بن صالح اليمني المعروف بابن الخياط، (ت: ٨١١هـ)، صاحب الرد على ابن عربي، ذكره في «العقد الثمين»: (٢/ ٢٩٥)، و«الضوء اللامع»: (١١/ ٧٨)، وانظر جوابه عن حال ابن عربي في أواخر: «الاغتباط في معالجة ابن الخياط» للفيروزآبادي، وطبع ضمن مجموعة رسائل باسم: «النور الأبهر في الدفاع عن الشيخ الأكبر»، وامتدت من: (٣٣٢) إلى: (٣٨٩).

(٢) المخدوم المهايمي الحنفي، (ت: ٨٣٥هـ)، انظر ترجمته في: «الأعلام» للزركلي (٤/ ٢٥٦،٢٥٧)، وللكتاب نسخة في المكتبة البريطانية: (RO ٩١٩٠،٠٠٠)، ونسخة أخرى منه في مكتبة رياض المالح في دمشق نسبت إلى المزجاجي بلا ترقيم، وتحمل اسم مالكها في المنصورة عام: (١٢٥٧هـ) كما جاء في كتاب: «نظرية وحدة الوجود بين ابن عربي والجيلي» لسهيلة عبد الباعث الترجمان، ص: (١٧٠)، نشر مكتبة خزعل في بيروت، وثالثة في مكتبة الملك عبد العزيز العامة رقم: (٣٤٨٠)، ووقعت نسخة منه بيد الأستاذ إبراهيم بن عبد العزيز اليحيى الكردا، المفهرس في مكتبة الإمام عبد العزيز في الرياض، وقد أوصل إليَّ مصورتها الدكتور أبو خالد علي الصيخان جزاهما الله خيرا.

وثانيها: «الذريعة إلى نصرة الشريعة»، يقول في أولها:

برغم سنة خير العجم والعرب أضحت مساجدها للهو واللعب
ما كان صلى عليه الله يأمرنا بضرب دف ولا زمر ولا قصب

وتقع في: (١٦٠) بيتا، وكتب عليها السيد الإمام جمال الدين الهادي بن إبراهيم بن علي المرتضى (ت: ٨٢٢هـ) فقال أولها:

وافى إلينا نظام غير مؤتشب أغنى وأقنى لذي التقوى من النشب[(١)]

وثالثها: قصيدة سماها: «الحجة الدامغة لرجال الفصوص الزائغة»، نقل منها التقي الفاسي سبعة وسبعين بيتا، في كتابه «جزء فيه عقيدة ابن عربي وحياته».

قال التقي الفاسي[(٢)]: «وقد بين شيخنا فاضل اليمن شرف الدين إسماعيل بن أبي بكر المعروف بابن المقرئ الشافعي من حال ابن عربي ما لم يبينه غيره؛ لأن جماعة من صوفية زبيد أوهموا من ليس له كثير نباهة، علو مرتبة ابن عربي ونفي العيب عن كلامه، وذكر ذلك شيخنا ابن المقرئ مع شيء من حال الصوفية المشار إليهم في قصيدة طويلة من نظمه فقال فيما أنشدنيه إجازة:

ألا يا رسول الله غارة ثائر غيور على حرماته والشعائر

...إلخ»[(٣)].

والرادُّ الثاني: صاحبنا المخزومي الذي رد على المصنفات الثلاثة بكتابه: «كشف الغطاء»، كما يظهر من قول السخاوي: «رد -أي: المخزومي- فيه على

(١) ولها ثلاث نسخ خطية، انظر: «فهرس المخطوطات اليمينية»: (١/ ٨٨٠).

(٢) مُحَمَّد بن أحمد بن علي أبو الطيب تقي الدين المكي الفاسي الحسني المالكي (ت: ٨٣٢هـ) حافظ مؤرخ من آثاره: «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»، «إنباء الغمر»: (٨/ ١٨٧)، «الضوء اللامع»: (٧/ ١٨)، قال السخاوي في «القول المنبي» (٥): «التقي الفاسي المالكي حافظ بلاد الحجاز على الحقيقة لا المجاز».

(٣) انظرها في: «جزء فيه عقيدة ابن عربي وحياته»، للتقي الفاسي، (٦٤، ٦٥)، وقد أورد منها الفاسي سبعة وسبعين بيتا.

ابن المقرئ أيضا، للتصنيف المشار إليه، وغيره من التصانيف»، وهذا يرجح أن المخزومي رد على ابن المقرئ في مصنفاته الثلاثة، لأن السخاوي ذكر «كشف الغطاء» في «القول المنبي» ولم يذكر القصيدة، وفي ترجمته للمخزومي في «الضوء اللامع» ذكر أنه رد عن ابن العربي بقصيدة لما كان بزبيد، ولم يذكر اسم كتابه «كشف الغطاء» مع أنه ذكر عددا من مصنفاته الأخرى، فظهر أن للمخزومي تصنيفان لما كان بزبيد «كشف الغطاء»، و«قصيدته في الرد عن ابن عربي»، وكلاهما رد على ابن المقرئ.

ويحتمل أن القصيدة من ضمن كتاب: «كشف الغطاء»، أو أنه كتبها كتأليف مستقل، لذلك اقتصر السخاوي في «القول المنبي» على ذكر «كشف الغطاء» فقط، وفي «الضوء اللامع» على ذكر القصيدة فقط، والله أعلم.

(٥) الجمال المزجاجي ودوره في نصرة قول ابن العربي:

وكان من سيرة جمال الدين مُحَمَّد المزجاجي أنه كان يسعى لمن يكتب له ردا لكلام من اعترضوا على ابن العربي من أهل اليمن كابن المقرئ، بل كان يتجوه إلى بعض الناس لكتابة الكتب ونسبتها إليه، كما ذكر التقي الفاسي (ت: ٨٣٢هـ) -ولعله يشير بذلك إلى أن المزجاجي قصده بهذا الأمر- وسكت عليه السخاوي بعد نقله، وللبدر الأهدل[١] (ت: ٨٥٥هـ) كلام في ذلك، نقله الطيب بامخرمة (ت: ٩٤٧ هـ) ولم يعلق عليه، وسيأتي قريبا.

وقد حفظ لنا السخاوي نصوصا من كتاب ابن المقرئ في رده على ابن العربي، ما يشير إلى المزجاجي -كما يرجح السخاوي- وسوء ما بينهما من قالة، فقال ابن

(١) حسين بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد بدر الدين أبو مُحَمَّد الحسيني العلوي الأهدل (٧٨٩هـ، ٨٥٥هـ) فقيه ومؤرخ من كبار علماء اليمن من تصانيفه: كشف الغطاء عن حقائق التوحيد وعقائد الموحدين، «التبر المسبوك» للسخاوي: (٣٥٨)، الضوء اللامع: (٢/ ١٤٥).

المقرئ: «وعلى كل حال فلست أعلم في عصرنا من ابتداء الاشتغال وإلى هذا المآل من يتعانى تحصيلها وشرائها، ونقلها -أي كتب ابن العربي- سوى شخص ليست عنده كبير نباهة، ولا عرف بمتين ديانة ولا وجاهة؛ فإنه كثير الاعتناء بشرائها وتتبعها وشرائها، ممن هي عنده مع إخفائها، فصار بها مقصودا ممن لعله باعتقادها يكون موجودا، ثم لطول المدة أغناهم لما علم من كل قصده عن المجيء إليه وسؤاله، لكنه صيره كل واحد في عناء باشتراطه في ماله خصوصا إن لبس عليهم بخط المؤلف ودلس بما لا يكون عندهم فيه له من معرف، والظاهر من حال هذا الشخص في تتبعها بمزيد الفحص اتخاذها متجرا؛ لكونه لا يميز منها فصا عن فص، وربما تعدى الزيادة على هذه الطامة حيث صار يستخفي بقراءتها ولو بإجازة العامة على كثير من عوام المسلمين المغفلين، أو المخبطين المفسدين بأسانيد ملفقة وأمور مركبة غير محققة قصدا -زعم- لإحياء ذكرها ورغبة في اتصالها ونشرها.... ولا يزال هذا المسكين المزلزل التمكين بهذا الصنيع كالمهمل الوضيع إلا من لعله على طريقته ممن يشاركه في نحلته، وقد نصحته في تجنب ذلك غير مرة فما أفاد إلا إعراضه وهجره.... وأعجب أحوال هذا السخيف اعتناؤه بإفراد ترجمة ابن عربي -زعم- بالتأليف يقتصر فيها على ما يرتضيه، وينتصر له بالتمويه، مع كونه كما أشير إليه بالمتقي ولا النبيه، وتعب بسبب ذلك وسلك لأجله أردى المسالك، ورام الآن فيما بلغني عن بعض الإخوان التجوه في استدراج بعضهم في نسبتها لنفسه، وذلك إن اتفق يقتضي نهاية كل منهما في عكسه، وإلحاق أحدهما بصاحبه في التجريح وعدم صون جانبيهما عن التهجين والتقبيح»...إلخ ما قاله، فانظره في نقل السخاوي عنه فقد أطال في ذلك[١].

وقال التقي الفاسي: «وقد عني بعض العصريين الذين ليس لهم كبير نباهة ولا تحصيل بتأليف ترجمة لابن عربي ذكر فيها أشياء ساقطة، منها أن الحافظ ابن عساكر

---

(١) «القول المنبي» للسخاوي: (٢/ ٤٧، ٤٩).

صاحب تاريخ دمشق من جملة تلاميذه والمواظبين لسدته، وأن قاضي قضاة المالكية بدمشق زوجه بابنته وكان يقول خدمته بنفسي، إلى غير ذلك من الألفاظ المكذوبة والحكايات المختلقة المقلوبة».

وسيأتي هذا الكلام في ما تبقى من نصوص «كشف الغطاء» للمخزومي.

وبعد كلام طويل قال السخاوي: «ولم يعين الفاسي هذا المخبط وكأنه **جمال الدين مُحَمَّد المزجاجي أحد جماعة الشيخ إسماعيل الجبرتي الداعية**، فقد قال الأهدل: إنه ألف كتابا في الثناء على ابن عربي والحلاج ونصرة مذهبهم، وجمع خرافات كثيرة تستخف السفهاء، ومات في أواخر ذي القعدة سنة تسع وعشرين وثمانمائة، بل قال الأهدل كما سيأتي إن **الفاسي نفسه ألف له شيئا في ذلك** وامتنع إذ ذاك من إبراز مؤلفه في نقيضه؛ ليحوز شيئا من الدنيا من الجمال ونحوه مداراة المجد اللغوي، والله الموفق»(١).

ويقصد الأهدل بالجمال: جمال الدين المزجاجي، الذي صار أمير زبيد، وبالمجد اللغوي: مجد الدين الفيروزآبادي الذي دافع عن ابن العربي ورد على الخياط في كتابه «الاغتباط»، وكان الفيروزآبادي ذا وجاهة في زبيد وكلمته نافذة عند حكامها.

وتهمة التقي الفاسي بالتأليف في مناقب ابن العربي نقلها بامخرمة عن الأهدل بما نصه: «وكان –أي: التقي الفاسي– يتكرر إلى زبيد كل سنة غالبا لعوائد تعودها في زبيد وتعز، وكان قد عمل ترجمة في ذم ابن عربي، ثم عمل ترجمة أخرى في مدحه وقدمها للمزجاجي، فأعطاه فيها عطية سنية سدت مسدا من حاله، وطلب منه ابن المقرئ ترجمته الأوَّلة فمنع مراعاة للصوفية، قال: وقد أنشد أبياتا منها في ذم ابن عربي

---

(١)«القول المنبي» للسخاوي: (٢/٥١، ٥٢)، وانظر ترجمة ابن العربي عند التقي الفاسي: «في العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين»: (٢/ ٢٧٧ إلى ٣٠٠).

ثم وقفت عليها بمكة...إلخ»[١].

(٦) موضوع الكتاب، ولماذا وقع الاختيار على المخزومي؟

موضوع كتاب «كشف الغطاء» هو الرد على ابن المقرئ كما قدمنا؛ ودفاعا عن ابن العربي، وإنما وقع اختيار المزجاجي على المخزومي -كما أشرت إلى بعض ذلك سابقا-؛ لتكذيب نقولات ابن المقرئ عن علماء مصر والشام، ولذلك ضمَّن المخزومي كتابه تراجعات كبار العلماء ممن صح عنهم أنهم أنكروا على ابن العربي نحلته، ويظهر أن ابن المقرئ قد نقل عنهم أنهم ردوا على ابن العربي، فأراد المخزومي أن يكذِّب نقل ابن المقرئ عنهم، وينهي هذا الأمر.

وسوف نرى أن ممن أنكر على ابن العربي شيخُ المخزومي الإمامُ السراجُ البلقيني، والمخزومي صهر البدر ابن البلقيني، وصاحب الجلال ابن البلقيني، والنائب على مدرسة السراج البلقيني، وزوج حفيدته، فهو مصدَّق في نظر متصوفة زبيد أكثر من ابن المقرئ الذي لم يلتق بأحد من هؤلاء، وليس له منزلة المخزومي عند آل البلقيني بلا شك.

والمخزومي من أهل الشام، وممن قطن مصر منذ عام: (٨٠٤هـ) وتردد بينها وبين الشام، وإلى يوم دخوله إلى زبيد عام: (٨٢٣هـ)، هناك مدة (١٩) سنة، فهو أعرف بحال علماء البلدين، كابن كثير الذي يزعم المخزومي أنه أجازه، والسبكي وابن جماعة والبلقيني والعز بن عبد السلام وغيرهم، وهؤلاء العلماء كلهم يظهر أن ابن المقرئ نقل عنهم جرحَهم لابن العربي، فكان المخزومي أكثر حظًّا في ظاهر الأمر من ابن المقرئ، ولهذا رجح المزجاجي أن المخزومي كان هبة من السماء ليرد على ابن المقرئ نقولاته عن أولئك العلماء.

---

(١) «تاريخ ثغر عدن»، لبامخرمة: (١٩٩، ٢٠٠).

ولذلك لما وقع كتاب المخزومي بيد السخاوي انبرى له، فكذب المخزومي في نقله عن البلقيني والسبكي والعز بن عبد السلام وغيرهم، كما سيأتي في ما تبقى من نصوصه والرد عليها.

وبعد، فستقف على ما تبقى من نصوص كتاب المخزومي، وننقل بعدها نقد السخاوي عليه، مشيرين إلى أن هذه الردود ليست الغاية منها الحكم على ابن العربي وليست بالضرورة تعبر عن وجهة نظري، لأن رأيي فيه الآن التوقف كما هو رأي بعض من العلماء، وما ظاهره المخالفة من كلامه ولا يحتمل تأويلا قريبا فيرد بلا شك، وحسن الظن في هذا من التورع الأعجمي، بل يُبيَّنُ عواره وفساده؛ وهذا الإجمال لأن الناس ما زالت في أمره على نزاع، ولم أتفرغ تماما لكل ما قال ولا ما قيل فيه، وإنما المراد أن نعرف أن نصوص هذا الأثر الباقي إنما هي بقلم المخزومي (=الحمصي)، وأن ندلل على أنها ليست للمخزومي (=الرفاعي) المختلق، مما يؤيد ما ذهبنا إليه، من أن الشخصية المشهورة وما نسب إليها من كتب، ما هي إلا اختلاق وتشويه لترجمة شخصية أخرى حقيقية، صنعها أبو الهدى الصيادي.

وليعلم أني وقفت على مخطوطة الكتاب كاملة، كما مر ذكر ذلك عند إجازة المزجاجي، وحاول الدكتور الوالد الأكرم وليد بن عبد الرحمن الربيعي أن يحصلها لكن لم يتيسر له ذلك، فكان تأخير طباعتها إلى حين أن يسهل الله لي ذلك، فجزاه الله عني كل خير وبارك فيه ووفقه وإيانا لما يحب ويرضى.

فنسأل الله تعالى لنا التوفيق والسداد والإخلاص، ونسأله المزيد مما فتح علينا من هذه العلوم؛ نفعا لعباد الله تعالى، وبيانا للحقيقة.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا مُحَّد وعلى آله وصحبه وسلم.

المحقق:

يسار بنساير الحبيب

ما تبقى من نصوص: «كشف الغطاء بالنور الوهبي عن أسرار جواهر ابن العربي»

للمخزومي التي نقلها الشعراني والموصلي ونقدها عليه السخاوي(١)

(١) تحذير المخزومي من الإنكار على ابن العربي:

«وكان الشيخ سراج الدين المخزومي شيخ الإسلام بالشام يقول: إياكم والإنكار على شيء من كلام الشيخ محيي الدين؛ فإن لحوم الأولياء مسمومة، وهلاك أديان مبغضهم معلومة، ومن أبغضهم تنصَّر ومات على ذلك، ومن أطلق لسانه فيهم بالسب ابتلاه الله بموت القلب، وكان أبو عبد الله القرشي يقول: من غض من ولي الله عز وجل ضرب في قلبه بسهم مسموم، ولم يمت حتى تفسد عقيدته ويخاف عليه من سوء الخاتمة، وكان أبو تراب النخشبي يقول: إذا ألف القلب الإعراض عن الله صحبته الوقيعة في أوليائه».

(٢) تلقي كتب ابن العربي في عصره وقراءتها وشرحها:

«وقد صنف الشيخ سراج الدين المخزومي كتابا في الرد عن الشيخ محيي الدين، وقال: كيف يسوغ لأحد من أمثالنا الإنكار على ما لم يفهمه من كلامه في الفتوحات وغيرها، وقد وقف على ما فيها نحو من ألف عالم وتلقوها بالقبول، قال: وقد شرح كتابه الفصوص جماعة من الأعلام الشافعية وغيرهم، منهم: الشيخ بدر الدين بن جماعة وشاعت كتبه في الأمصار، وقرئت متنا وشرحا في غالب البلاد، ورويناها

(١) انظر هذه النصوص في: «اليواقيت والجواهر في معرفة عقائد الأكابر» للشعراني: (١/ ١٨، ٢٥)، و«الانتصار للشيخ الأكبر» للشيخ يوسف بن عبد الجليل الكردي الموصلي: (٣٠٧، ٣١٩) تحقيق: المزيدي، وهو ناقل عن الشعراني، و«القول المنبي عن ترجمة ابن العربي»: (٥٣، ٥٧)، للإمام السخاوي.

بالقراءة الظاهرة في الجامع الأموي وغيره بالإسناد، وتغالى الناس قديما وحديثا في شرائها ونسخها وتبركوا بها وبمؤلفها، لما كان عليه من الزهد والعلم ومحاسن الأخلاق، وكان أئمة عصره من علماء الشام ومكة كلهم يعتقدونه، ويأخذون عنه ويعدون أنفسهم في بحر علمه كلا شيء، وهل ينكر على الشيخ إلا جاهل أو معاند».

«قال شيخ الإسلام المخزومي: وقد كان الشيخ محيي الدين بالشام، وجميع علمائها تتردد إليه ويعترفون له بجلالة المقدار، وأنه أستاذ المحققين من غير إنكار، وقد أقام بين أظهرهم نحوا من ثلاثين سنة، يكتبون مؤلفات الشيخ ويتداولونها بينهم، انتهى».

(٣) تراجع البلقيني والسبكي عن الإنكار على ابن العربي:

«وقال الشيخ سراج الدين المخزومي: كان شيخنا شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني وكذلك الشيخ تقي الدين السبكي ينكران على الشيخ في بداية أمرهما، ثم رجعا عن ذلك حين تحققا كلامه، وتأويل مراده وندما على تفريطهما في حقه في البداية، وسلما له الحال فيما أشكل عليهما عند النهاية، فمن جملة ما ترجمه به الإمام السبكي: كان الشيخ محيي الدين آية من آيات الله تعالى، وإن الفضل في زمانه رمى بمقاليده إليه، وقال: لا أعرف إلا إياه، ومن جملة ما قاله الشيخ سراج الدين البلقيني فيه حين سئل عنه: إياكم والإنكار على شيء من كلام الشيخ محيي الدين؛ فإنه –رحمه الله– لما خاض في بحار المعرفة وتحقيق الحقائق عبر في آواخر عمره في الفصوص والفتوحات والتنزلات الموصلية وفي غيرها، بما لا يخفى على من هو في درجته من أهل الإشارات، ثم إنه جاء من بعده قوم عمي عن طريقه فغلطوه في ذلك، بل كفروه بتلك العبارات ولم يكن عندهم معرفة باصطلاحه، ولا سألوا من يسلك بهم إلى إيضاحه، وذلك أن كلام الشيخ –رضي الله عنه– تحته رموز وروابط وإشارات وضوابط وحذف

مضافات، هي في علمه وعلم أمثاله معلومة، وعند غيرهم من الجهال مجهولة، ولو أنهم نظروا إلى كلاماته بدلائلها وتطبيقاتها، وعرفوا نتائجها ومقدماتها؛ لنالوا الثمرات المرادة ولم يباين اعتقادهم اعتقاده، قال: ولقد كذب والله وافترى من نسبه إلى القول بالحلول والاتحاد، ولم أزل أتتبع كلامه في العقائد وغيرها وأكثر من النظر في أسرار كلامه ورابطه حتى تحققت بمعرفة ما هو عليه من الحق، ووافقت الجم الغفير المعتقدين له من الخلق، وحمدت الله عز وجل إذ لم أكتب في ديوان الغافلين، عن مقامه الجاحدين لكراماته وأحواله»، انتهى كلام الشيخ سراج الدين البلقيني.

(٤) كلام البلقيني في ابن العربي:

«قال تلميذه شيخ الإسلام المخزومي رحمه الله تعالى: ولما وردت القاهرة عام توفي شيخنا سراج الدين البلقيني، وذلك عام أربع وثمانمائة ذكرت له ما سمعت من بعض أهل الشام في حق الشيخ محيي الدين، من أنه يقول بالحلول والاتحاد فقال الشيخ: معاذ الله وحاشاه من ذلك، إنما هو من أعظم الأئمة وممن سبح في بحار علوم الكتاب والسنة، وله اليد العظيمة عند الله وعند القوم وقد صدق عنده».

«قال المخزومي: فقوي بذلك نفسي، وكثر اعتقادي في الشيخ من تلك الساعة، وعلمت أنه من رؤوس أهل السنة والجماعة».

(٥) كلام السبكي وابن كثير وابن جماعة في ابن العربي:

«قال المخزومي: ولقد بلغنا أن الشيخ تقي الدين السبكي تكلم في شرحه للمنهاج في حق الشيخ محيي الدين بكلمة، ثم استغفر بعد ذلك وضرب عليها، فمن وجدها في بعض النسخ فليضرب عليها كما هو في نسخة المؤلف، قال: مع أن السبكي قد صنف كتبا في الرد على المجسمة والرافضة وكتب الأجوبة العلمية في الرد على ابن تيمية، ولم يصنف قط شيئا في الرد على الشيخ محيي الدين، مع شهرة كلامه

بالشام وقراءة كتبه في الجامع الأموي وغيره، بل كان يقول: ليس الرد على الصوفية مذهبي لعلو مراتبهم، وكذلك كان يقول الشيخ تاج الدين الفركاح، وأطال المخزومي في الثناء على الشيخ محيي الدين، ثم قال: فمن نقل عن الشيخ تقي الدين السبكي أو عن الشيخ سراج الدين البلقيني، أنهما بقيا على إنكارهما على الشيخ محيي الدين إلى أن ماتا فهو مخطئ، انتهى».

«ثم قال: ولما بلغ شيخنا السراج البلقيني أن الشيخ بدر الدين السبكي شيخ الإسلام بالشام، رد على الشيخ في موضعين من كتابه الفصوص أرسل إليه كتابا من جملته: يا قاضي القضاة الحذر ثم الحذر من الإنكار على أولياء الله، وإن كنت ولا بد رادا فرد كلام من رد على الشيخ وإلا فدع، وسئل العماد بن كثير –رحمه الله– عمن يخطئ الشيخ محيي الدين فقال: أخشى أن يكون من يخطئه هو المخطئ، وقد أنكر قوم عليه فوقعوا في المهالك، وكذلك سئل بدر الدين بن جماعة عن الشيخ محيي الدين فقال: مالكم ولرجل قد أجمع الناس على جلالته، انتهى».

(٦)كلام العز بن عبد السلام في ابن العربي:

«قال شيخ الإسلام المخزومي: وأما ما نقله بعضهم عن الشيخ عز الدين بن عبد السلام أنه كان يقول ابن عربي زنديق فكذب وزور، فقد روينا عن الشيخ صلاح الدين القلانسي صاحب الفوائد، عن جماعة من مشايخه، عن خادم الشيخ عز الدين بن عبد السلام قال: كنا في درس الشيخ عز الدين في باب الردة، فذكر القارئ لفظة زنديق فقال بعضهم: هذه اللفظة عربية أو عجمية؟ فقال بعض العلماء: فارسية معربة أصلها زن دن، وهو الذي يضمر الكفر ويظهر الإيمان، فقال شخص من الطلبة: مثل من؟ فقال شخص بجانب الشيخ عز الدين بن عبد السلام: مثل محيي الدين بن العربي، ولم ينطق الشيخ عز الدين بشيء، فقال الخادم: فلما قدمت له عشاءه، وكان

صائما سألته عن القطب من هو؟ فقال: ما لك! ذلك مجلس الفقهاء ما وسعني فيه غير السكوت، قال المخزومي: فهذا هو الذي رويناه عن الشيخ عز الدين بالسند الصحيح، انتهى».

قال الشعراني: «ذكر ذلك كله الشيخ المخزومي في كتابه: المسمى بكشف الغطاء عن أسرار كلام الشيخ محيي الدين».

(٧) ما يجب على المنكر حتى يسوغ له الإنكار:

«وكان شيخ الإسلام المخزومي يقول: لا يجوز لأحد من العلماء الإنكار على الصوفية إلا أن يسلك طريقهم، ويرى أفعالهم وأقوالهم مخالفة للكتاب والسنة، وأما الإشاعة عنهم فلا يجوز الإنكار عليهم ولا سبهم»، وأطال في ذلك، ثم قال: «وبالجملة فأقل ما يحق على المنكر حتى يسوغ له الهم بالإنكار: أن يعرف سبعين أمرا ثم بعد ذلك يسوغ له الإنكار، منها غوصه في معرفة معجزات الرسل على اختلاف طبقاتهم، وكرامات الأولياء على اختلاف طبقاتهم، ويؤمن بها ويعتقد أن الأولياء يرثون الأنبياء في جميع معجزاتهم إلا ما استثني، ومنها: اطلاعه على كتب التفسير والتأويل وشرائطه، ويتبحر في معرفة لغات العرب في مجازاتها واستعاراتها حتى يبلغ الغاية، ومنها: كثرة الاطلاع على مقامات السلف والخلف في معنى آيات الصفات وأخبارها، ومن أخذ بالظاهر ومن أول ومن دليله أرجح من الآخر، ومنها: تبحره في علم الأصوليين ومعرفة منازع أئمة الكلام، ومنها: وهو أهمها معرفة اصطلاح القوم فيما عبروا عنه من التجلي الذاتي والصوري، وما هو الذات وذات الذات ومعرفة حضرات الأسماء والصفات، والفرق بين الحضرات وبين الأحدية والوحدانية والواحدية، ومعرفة الظهور والبطون والأزل والأبد، وعالم الغيب والكون والشهادة والشؤون وعلم الماهية والهوية، والسكر والمحبة ومن هو الصادق في السكر حتى

يسامح، ومن هو الكاذب حتى يؤاخذ، وغير ذلك فمن لم يعرف مرادهم كيف يحل كلامهم أو ينكر عليهم بما ليس من مرادهم، انتهى».

(٨) ما أنكره ابن المقرئ على ابن العربي ورد المخزومي(١):

«إذا علمت ذلك فأقول وبالله التوفيق: مما أنكره المتعصبون على الشيخ بحسب الإشاعة قولهم: إن الشيخ محيي الدين يقول بفساد قول: لا إله إلا الله وذلك كفر، والجواب بتقدير صحة ذلك عنه: أن المراد أن الحق تعالى ثابت في ألوهيته قبل تعبد المؤمن بذلك على سبيل التلاوة؛ ليؤجره الله على ذلك وحاشا الشيخ أن يصرح بفساد قول لا إله إلا الله، هذا لا يقوله عاقل؛ لأنها من القرآن العظيم، فافهم.

ومن ذلك دعوى المنكر: أن الشيخ يقول في كتبه مرارا لا موجود إلا الله، فالجواب: أن معنى ذلك بتقدير صحته عنه أنه لا موجود قائم بنفسه إلا هو تعالى وما سواه قائم بغيره، كما أشار إليه حديث: ألا كل شيء ما خلا الله باطل، ومن كان حقيقته كذلك فهو إلى العدم أقرب؛ إذ هو وجود مسبوق بعدم، وفي حال وجوده متردد بين وجود وعدم، لا تخلص لأحد الطرفين، فإن صح أن الشيخ قال: لا موجود إلا الله، فإنما قال ذلك عندما تلاشت عنده الكائنات حين شهوده الحق تعالى بقلبه كما قال أبو القاسم الجنيد: من شهد الحق لم ير الخلق، انتهى.

ومن ذلك دعوى المنكر أن الشيخ -رحمه الله- جعل الحق والخلق واحدا، في قوله في بعض نظمه:

فَيَحْمَدُنِي وَأَحْمَدُهُ وَيَعْبُدُنِي وَأَعْبُدُهُ

بتقدير صحة ذلك عنه، والجواب: أن معنى يحمدني أن يشكرني إذا أطعته، كما

---

(١) لا آمن أن يكون بعض الكلام دخل فيه من كلام الشعراني شيء؛ ولكن في ضمن هذا النص كلام للمخزومي، فالله أعلم.

في قوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوْنِي أَذْكُرْكُمْ﴾ [البقرة: ١٥٢]، وأما في قوله: فيعبدني واعبده أي: يطيعني بإجابته دعائي كما قال تعالى: ﴿لَا تَعْبُدُوا الشَّيْطَانَ﴾ [يس: ٦٠]، أي: لا تطيعوه وإلا فليس أحد يعبد الشيطان كما يعبد الله، فافهم

وقد ذكر الشيخ في الباب السابع والخمسين وخمسمائة من الفتوحات المكية بعد كلام طويل ما نصه: وهذا يدلك على أن العالم ما هو عين الحق تعالى؛ إذ لو كان عين الحق تعالى ما صح كون الحق بديعا، انتهى.

ومن دعوى المنكر: أن الشيخ يقول بقبول إيمان فرعون، وذلك كذب وافتراء على الشيخ، فقد صرح الشيخ في الباب الثاني والستين من الفتوحات بأن فرعون من أهل النار الذين لا يخرجون منها أبد الآبدين، والفتوحات من أواخر مؤلفاته؛ فإنه فرغ منها قبل موته بنحو ثلاث سنين.

قال شيخ الإسلام الخالدي رحمه الله: والشيخ محيي الدين بتقدير صدور ذلك عنه لم ينفرد به، بل ذهب جمع كثير من السلف إلى قبول إيمانه؛ لما حكي عنه أنه قال: آمنت بالذي آمنت به بنو إسرائيل وأنا من المسلمين(١)، وكان ذلك آخر عهده بالدنيا، وقال أبو بكر الباقلاني: قبول إيمانه هو الأقوى من حيث الاستدلال، ولم يرد لنا نص صريح أنه مات على كفره، انتهى.

ودليل جمهور السلف والخلف على كفره أنه آمن عند اليأس وإيمان أهل اليأس لا يقبل والله أعلم.

ومن ذلك دعوى المنكر: أن الشيخ -رحمه الله تعالى- يقول: بإباحة المكث للجنب في المسجد، فإن صح ذلك عن الشيخ فهو موافق فيه لمولانا عبد الله بن عباس والإمام أحمد بن حنبل، وهو مذهب الإمام المزني وجماعة من التابعين والفقهاء، فقول المنكر إن الشيخ محيي الدين خالف في ذلك الشريعة وأقوال الأئمة مردود.

---

(١) نص الآية: ﴿قَالَ آمَنتُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا الَّذِي آمَنَتْ بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾، [يونس: ٩٠].

ومن ذلك دعوى المنكر: أن الشيخ يقول الولي أفضل من الرسول، والجواب: أن الشيخ لم يقل ذلك، وإنما قال اختلف الناس في رسالة النبي وولايته أيهما الأفضل؟ والذي أقول به أن ولايته أفضل لشرف المتعلق ودوامها في الدنيا والآخرة، بخلاف الرسالة فإنها تتعلق بالخلق وتنقضي بانقضاء التكليف، انتهى.

ووافقه على ذلك الشيخ عز الدين بن عبد السلام؛ فالكلام في رسالة النبي مع ولايته لا في رسالته ونبوته مع ولاية غيره، فافهم».

(٩) سبب استخدام العلماء للرموز في علومهم:

«قال شيخ الإسلام المخزومي -ﷺ-: في رمز الأشياخ علومهم ثلاثة أمور محققة، أحدها: حجب من يريد التسلق على طريق القوم بغير أدب، ولا دخول من بابهم عن إفشاء أسرار الربوبية من غير ذوق، فيقع في إفشائه، أو يكفر أهل الله بفهمه السقيم، الثاني: أن في ذلك إشارة لطالب هذا الفن أن يكون متبحرا في العلوم، مداوما على آداب طريق القوم، حتى تنكشف له الحجب، ويطلع على العلم والمعلوم مع إهداءة [كذا] وذوقا، الثالث: أنَّ علوم القوم من سالف الزمان لا يخوض فيه إلا كلٌّ جواد في العلوم، صنديد في علوم المتكلمين حتى كان الفخر الرازي يقول: ما أذن لي في تدريس علم الكلام حتى حفظت منه اثنتي عشرة ألف ورقة، هذا مع إن علم الكلام أهون من علم التوحيد الذي يخوض فيه القوم، وقد قال الإمام الشافعي للربيع الجيزي: إياك وعلم الكلام، وعليك بالاشتغال بعلم الفقه والحديث؛ فلأن يقال لك: أخطأت خير من أن يقال لك: كفرت، انتهى».

***

كلام السخاوي في القول المنبي في رد نقولات المخزومي

قال الحافظ السخاوي رحمه الله تعالى:

«وقفتُ على مجموعٍ أرسل به إليَّ صاحبنا محدِّث الحجاز النجمُ ابن فهد الهاشمي من مكة، وهوَ من الكتب الَّتي في حوزة الجمال ابن طاهر، اشتملَ على ثلاثة تصانيف، منسوب كلٌّ منها لمصنِّف.

أحدها: ملقَّبٌ بالاغتباط بمعالجة الخياط والخياط، للمجدِّ اللغوي صاحب القاموس، ردَّ فيه على الرضي أبي بكر بن الخياط، تعقَّبه فيما للمجدِّ في الثناء على ابن عربي وتصانيفه.

ثانيها: ملقَّبٌ بإمحاض النَّصيحة عن أمراض باطل النصيحة الصحيحة، بنطحها قرون جهلِ صاحبها فصارت جيفةً مريحة، لعلي بن أحمد بن علي بن أحمد الهندي، ردَّ فيه على كتاب: النصيحة للعلامة الشرف ابن المقرئ.

ثالثها: ملقَّبٌ بكشف الغطاء بالنور الوهبي عن أسرار جواهر ابن العربي، للسراج عمر بن موسى الحمصي[1] ردَّ فيه على ابن المقري أيضًا، للتصنيف المشار إليه، وغيره من التصانيف....

وأمَّا الثَّالث فقد كتب على مصنِّفه بما نصُّه: الحمصي هذا أعرفه بالكذب والاختلاق والمجازفة فيما وقع عليه الاتفاق، وكذا عرفه غيري بذلك من أئمة النقل الموثقين بلا نزاع، بحيث شاع وذاع واستغني عن إقامة البرهان ومزيد البيان، ولكن كأنِّي بجاهل قال: الجرح لا يقبل إلا مفسَّرًا! ولعمري إنَّ في تصنيفه هذا أدلة تشهد

---

(١) لا يذهبن عليك أن الشهرة بالمخزومي إنما بدأت من الشعراني وشهَّره به الصيادي في ترجمته الموسعة واقتصر على هذه النسبة، وأما في عصره فالمؤرخون بالعموم ممن عرفه والتقى به يذكرونه بنسبته إلى بلده الأصلي: حمص، وإن ساقوا في ترجمته أنه مخزومي، فراجع ترجمته الصحيحة.

للمدَّعي، منها: زعمه أنَّه لقي الحافظ العماد ابن كثير الذي مات في شعبان سنة أربع وسبعين، واستنابه في الخطابة بدمشق وكان حينئذ دون الحلم، فإنَّه أملى عليَّ أنَّ مولده في رمضان سنة سبع وسبعين، وأملى على غيري أنَّه في ربيع الأول سنة إحدى وثمانين، وعلى كلا القولين فكانت وفاة ابن كثير قبل مولده، ويلزم من ذلك أن يكون للحمصي يوم مات وذلك في صفر سنة إحدى وستين وثمانمائة أزيد من مائة سنة أو قريبها، ولعلمه بكذب نفسه في هذه الدعوى لم يفُه بها بحضرة أحد من أهل الحديث، بل ولا في الديار المصرية ولا بدمشق، وإنما خصَّ بذكره لذلك أهل اليمن، وراجَ على كثير من المغفلين منهم، في طامات كثيرة من هذا النمط أفردها الحمصي في كراسة، رأيتها بخط النفيس العلوي».

ثمَّ كذَّبه في نقله عن ابن كثير والتقي السبكي والسراج البلقيني والعزِّ بن جماعة في تعظيمهم لابن العربي، ثم قال: «فهذا حال الحمصي في النَّقليات، وأمَّا العقليات فهو أيضا ممن لا يعوَّل على كلامه فيها؛ لنقص براعته وعدم يراعته بل هو لا يقبل له نقل ولا يحمل عنه من جهة العقل، وما رأيت أجرأ منه...».

إلى أن قال -بعد أن نقل قول المخزومي في ابن المقري الذي رد عليه-: «وكلُّ هذا في حقِّ ابن المقري لا يوافقه أيضًا عليه أحد، ولكن إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث، وحصر هذا المسكين الذي يردُّه ابن المقري من كلمات ابن عربي في اثني عشر كلمة، عقد لردِّ كلِّ واحدة منها فصلًا، ومصنَّفه أكبر التصانيف الثلاثة، يكون في نحو مجلد»(١).

***

---

(١) «القول المنبي»: للإمام السخاوي، (٥٣، ٥٧).

((٣))

قصيدتَا المخزومي

في رثاء شيخه الإمام ســــراج الدين البلقـــيني
وفي الدفاع عن شيخ الإسلام ابن تيمية الحنبلي
رحمهما الله تعالى

قصيدته في رثاء شيخه الإمام سراج الدين البلقيني

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قالَ جلالُ الدِّين بنُ سِراجِ الدِّين البُلْقِيني: «ومِمَّا رثاهُ الشَّيخ العلَّامة سراج الدِّين الحِمْصِي -نفع الله تعالى به وأعانه- ملتزمٌ في ذلك حروف المعجم في كلِّ حرف ثلاث أبيات إلَّا ما تضمَّن ذكر ترقيمه ولده شيخ الإسلام؛ فقال:

يَا قَلْبُ صَابِرْ لِمَا تَلْقَاهُ مِنْ أَسَفِ ... لِفَقْدِ عَلَمِ مُلُوْكِ الْعِلْمِ وَالسَّلَفِ
يَا عَيْنُ جُوْدِي بِدَمْعٍ دَائِمٍ هَطِلٍ ... حُزْنًا عَلَى بَاذِلِ الأَنْوَارِ لِلْخَلَفِ
يَا بَحْرُ قُلْ لِبُحُوْرِ الْفَضْلِ كُلُّكُمُ ... مِنْ بَعْدِ بَحْرِ سِرَاجِ الدِّيْنِ فِي نَشَفِ
وَكَيْفَ لا وَخَفِيَّاتُ الْعُلُوْمِ تَقُلْ: ... وَاحَسْرَتِي وَمَنَارِيْ فِي الظُّهُوْرِ خَفِيْ
وَاهًا لِعَيْشٍ تَقَضَّى وَقْتُ رُؤْيَتِهِ ... فَكَمْ سِرَاجٌ بَدَا وَالْكُلُّ فِي كَسَفِ
وَتَرْجَمُوا أَنَّهُ كَالشَّافِعِيِّ ذَكًا ... وَمَالِكٍ وَأَحْمَدَ حِفْظًا وَكَالْحَنَفِي
هُوَ شَيْخُ الإِسْلَامِ قَدْ شَاعَتْ سِيَادَتُهُ ... فِي الشَّرْقِ وَالْغَرْبِ وَالأَوْرَاقِ والصُّحُفِ
هُوَ الَّذِي كَانَ لِلدُّنْيَا كَأَنْجُمِهَا ... هُوَ الشِّفَا لِجِسْمٍ بِالنُّحُوْلِ خَفِي
هُوَ الوَلِيُّ لِأَحْكَامِ النَّبِيِّ وَقَدْ ... وَفَى بِحَقٍّ بِلَا حَيْفٍ وَلَا جَنَفِ
نَبْكِي دُمُوْعًا كَمِنْهَلِّ السَّحَابِ عَلَى ... فِرَاقِ بَدْرٍ مُضِيءٍ آمِنِ الْكَلَفِ
نَرْوِي طَرِيْقَتَهُ لِلْقَوْمِ يَنْتَحِبُوا ... قَدْ كَانَ وَاللهِ عَبْدًا طَارِحَ الكُلَفِ
نَشْتَاقُ لُقْيَاهُ فِي دَارِ السَّلامِ كَمَا ... لِلْمَاءِ يَشْتَاقُ ظَمْآنَ مِنْ الْعَسَفِ
مَا لِلْمَلائِكِ لا تَهْوَى لَهُ فَرَحًا ... حِينَ الْقُدُوْمِ بِرُوْحِ العَالِمِ التَّرِفِ

مَـا لِلْبَشَـائِرِ فِي جَـوِّ السَّـمَا سُمِعَـتْ قَـالُوا لِـنَفْسٍ أَتَـتْ بالـرُّوْحِ فِي زَفَـفِ
مَـا لِلْجِنَـانِ ومَـا لِلْحُـوْرِ إِذْ بَـرَزَتْ مِـنْ الْقُصُـورِ وَوِلْـدَانٌ مِـنَ الْغُـرَفِ
لِبَيْـتِهِمْ بِسَـلامٍ ثُمَّ قُلْـتُ لَهُـمْ: أَتَاكُـمْ عُمَـرٌ بالنُّـوْرِ وَالتُّحَـفِ
لِأَهْـلِ بُلْقِـيْنَ سِـرٌّ تَزْهُـوَنَّ بِـهِ عَلَـى جَمِيـعِ بِـلَادِ الْمِـيْمِ وَالأَلِـفِ
لَـهُ الجَـلالُ لَـهُ شَمْـسُ الضِّـيَاءِ لَـهُ الـ أَعْـلَامُ قَـدْ رُقِمَـتْ بالْعِلْـمِ فِي الشَّـرَفِ
كَـمْ رَوْضَـةٍ أَزْهَـرَتْ مِـنْ نُـوْرِ شَـامَتِهِ وَكَـمْ عَزِيْـزٍ سَـعَى فِي نُـوْرِ مُؤْتَلِـفِ
كَـمْ مِـنْ "مَحَاسِـنَ" أَبْـدَاهَا لِمُصْـطَلَحٍ "كَشَّـافُهُ" كَـمْ شَـفَى قَلْبًـا لِمُخْتَلِـفِ
كَـمْ وَلَّـدَ "الأُمَّ" فَرعًـا، كَـمْ حَـوَى دُرَرًا وَنَهْـرُ مَطْلَبِـهِ عَـذْبٌ لِمُرْتَشِـفِ
قَـدْ دَرَّسَ الْعِلْـمَ كَـالبَحْرِ الْعَظِـيْمِ وَهُـمْ مَـا بَـيْنَ مُغْـتَرِفٍ مِنْـهُ وَمُعْـتَرِفِ
قَـدْ قَـامَ فِي اللهِ فِي إِبْطَـالِ مَظْلَمَـةٍ وَمَكْـسِ دُوْرٍ وَأَفْـرَاحٍ بِـلَا وَجَـفِ
قَاسُـوْهُ بِابْـنِ سُـرَيْجٍ وَالسِّـرَاجُ لَـهُ فَأَصْـبَحَ الْكَـوْنُ فِي فَـرَحٍ وَفِي شَـغَفِ
فَـاقَ الأُلَى فَضَّـلُوْهُ بِهَـا وَأَقْسَـمُوا وَلَقَـدْ بَـرُّوا بِـذِيْ الْحَلِـفِ
فَيَـا رَحِـيْمُ تَعَطَّـفْ بالجِنَـانِ لَـهُ وَيَا كَـرِيْمُ بِمِيْعَـادِ الْجِنَـانِ فَفِـي
فَقَبْـرُهُ رَوْضَـةٌ بِالْمِسْـكِ قَـدْ عَبَقَـتْ بِمَـاءِ زَمْـزَمَ وَالتَّسْـنِيْمِ وَالنَّطَـفِ
غَنَّـتْ لِمَقْدِمِـهِ حُـوْرُ الْقُصُـوْرِ فَقَلْـ ـنَ: يَا خَيْـرَ مُنْتَظِـرٍ يا أَجْمَـلَ النُّظَـفِ
غِبْـتُمْ فَأَوْحَشْـتُمْ الـدُّنْيَا لِغَيْبَـتِكُمْ آنَسْـتُمْ الـرَّوْضَ وَالرِّضْـوَانَ فِي السُّـجُفِ
غَلَبْـتَ للَبـارِزِ الْمِحْجَـاجِ حِـينَ أَتَـى بِمَنْطِـقٍ جَـدِلٍ قَطعًـا فَلَـم يَقِـفِ
عَيَّنْـتَ لِلْحُكْـمِ فِي الآفـاقِ قُلْـتَ لَهُـم: مَـا لِي بِـهِ حَاجَـةَ الإِنْفَـاقِ وَالسَّـرَفِ
عَلَـوْتَ بالزُّهْـدِ حَـتَّى نِلْـتَ مَرْتَبَـةً فَـوْقَ الْقُضَـاةِ وَكَـانُوا الْكُـلَّ للشَّـرَفِ

عَلَيْـكَ رِضْـوَانُ رَبِّي كُـلَّ مَـا عَبَقَـتْ — أَنْفَـاسُ طِيْبَـكَ فِي خَـافٍ وَمُنْكَسِـفِ
ظَهَــرْتَ كَــالعُمَرَيْنِ السَّــابِقَينِ وَقَــدْ — نَمَــا بِكُــمْ عَلَمًــا عِلْمًــا وَبالْخَلَــفِ
ظَهَــرْتَ كالشَّــافِعِيِّ فِي أُمَّــةٍ ظَلَمُــوا — فَكُنْــتَ مَالِــكَ نُعْمَــانٍ وَمُلْتَهِــفِ
طَمِعْـتَ مِـنْ يَـدِ خَـيرِ الْخَلْـقِ فِي حُلُـمٍ — شَـرِبْتَ كَـأْسَ صَـفا مَعْـرُوفَ وَالثَّقَفِـي
طَمِعْـتَ فِي وَصْـلِ أَحْبَـابٍ لَكُـمْ دَرَجُـوا — لَبَّـوكَ قُلْـتُ لَهُـم: قَـدْ جِئْـتُ بالتُّحَـفِ
طَـافَ الْمَلائِـكُ فِي بُشْـرَى قُـدُوْمِكُمُ — بَعْــدَ الــوَدَاعِ لأَحْبَــابٍ وَمُؤْتَلَــفِ
ضِـرَامُ نَارٍ لِوَجْـدِ الـنَّفْسِ قَـدْ عَلَقَـتْ — فَــالجَفْنُ فِي قَلَــقٍ والقَلْــبُ فِي عَنَــفِ
ضَــرَّ الخَلِيْقَــةَ فَقَــدُ الْبَحْــرِ وَاحَــزَنِي — وَاللهِ وَاحَسْــرَتِي كَيْــفَ السِّــرَاجُ طُفِــي
ضِــيَاؤُهُ لم يَــزَلْ يَهْــدِي عَقِيْــدَتَنا — فَــإِنَّ فِي نَجْلِــهِ أَضْــعَافَ مُتَّصِــفِ
صِـلْ يَا عَـذُوْلُ بِحَبْـلِ الشَّـوْقِ مُكْتَئِبًـا — وَافْصِـلْ لِـدَاتي عَـنْ الأَفْـرَاحِ وَالطُّـرَفِ
صَــبَّرْتُ قَلْــبِي لم يَصْــبِرْ وَخَــاطَبَنِي — فَمَـا لِعَيْنَيْـكِ إِنْ قُلْـتُ: أُكْفُفِـي تَكِفِـي
صُــلِّي عَلَيْــهِ بِمُــدْنٍ فِي الشَّــآمِ وَفِي — مَشَــارِقِ الأَرْضِ وَالغَـرْبِ الشَّـرِيفِ وَفِي
شَــرِيْفِ بُقْعَــةِ خَــيْرِ الخَلْــقِ كَعْبَتَنَــا — كَـذَلِكَ الْمَسْـجِدُ الأَقْصَـى وَمُعْتَكِـفِ
شــرَّفْتَ لَحْـدًا زَكَّــي قَـدْ ثَوِيْـتَ بِـهِ — مَــلأْتَ بالنُّــوْرِ أَبْيَــاتًا مِــنْ الظَّــرَفِ
شَــدُّوا الرِّحَــالَ إِلَــيْكُمْ لِلْعُلُــومِ كَــذَا — ضَـرِيْحُكُم فَضَـعِيْفٌ مِـنْ ثَـرَاهُ شُـفِي
سَلِّمْ عَلَى شَيْخِ الاسْلَامِ الَّذِي شَهِدَتْ — جَنَــازُهُ أَنَّــهُ فِي نِعْــمَ مُنْصَــرَفِ
سَلِّمْ وَقُـلْ قَـدْ تَرَكْـتُ الْقَلْـبَ فِي كَمَـدِ — وَالْعَــينُ مِــنْ أَلَمِ الأَحْــزَانِ فِي ذَرَفِ
سَــلَامُ رَبِّي عَلَــيْكُم دَائِمًــا أَبَــدًا — وَرَحْمَــةُ اللهِ مِــنْ غَــادٍ وَمُنْصَــرِفِ
زَانَـتْ بِطَلْعَتِـهِ الـدُّنْيَا كَـذَا افْتَخَـرَتْ — مِصْـرُ عَلَـى سَـائِرِ الأَمْصَـارِ وَالتُّحَـفِ

زَارَ الأَحِبَّـــةَ في رَوْضَـــاتِ تُرْبَتِـــهِ   فَأَصْـبَحَ الْبَــدْرُ مَضْـمُومًا لِمُنْعَطَـفِ
زَادَ الْمَسِـــيرَ بِمِنْهَـــاجٍ حَــوَى طَرَفًـــا   إِلَى بَسِـيْطِ جِنَــانِ الْمُــنْعِمِ الشَّــنِفِ
رَوَى الصَّـــحَاحَ بإِفْصَـــاحٍ وَمَعْرِفَـــةٍ   وَمَيَّــزَ الحَسَــنَ الْمَقْبُـولَ مِــنْ ضَـعَفِ
روَّى ثَـــرَاهُ إِلَـــهُ الْعَـــرْشِ خَالِقَنَـــا   وَعَمَّـــهُ بِكَمَـــالِ الْحِفْـــظِ وَالكَنَــفِ
رآهُ أَهْـــلُ الوَفَـــا قَـــالُوا بأَجْمَعُهُـــم: أَهْـلًا وَسَـهْلًا بِمَـنْ هُـوَ للعُهُـودِ يَفِـي
ذَلَّ الْمُعَانِـــدُ مِـــنْ غُلْـــبٍ وَمَأْثَمَـــةٍ   إِنَّ الحَسُـوْدَ مِـنْ الكَـرْبِ الشَّـدِيدِ لَفِـي
ذَرْهُـــم بِطُغْيَـــانِهِم في ظُلْمَـــةٍ وَعَمَـــى   وَسُـــوْءِ عَاقِبَـــةٍ فِي الخُـــوْفِ والرَّجَـــفِ
ذَلَّـــتْ لِهَيْبَتِـــهِ كُـــلُّ الْمُلُـــوْكِ كَـــذَا   مَلِـــيْكُهُمْ وَغَـــدَا لامًـــا مَـــعَ الأَلِـــفِ
دَرٌّ لِمَـــــنْ يَبْتَغِـــــي عَوْمًـــــا بأَبْحُـــــرِهِ   مِـنْ بَحْـرِ كَامِلِـهِ خَـالٍ مِـنْ الصَّـدَفِ
دَانَـــتْ لَـــهُ الأُمَـــرَا فِي الـــرَّأْيِ وَالعُلَمَـــا   وَإِذْ يَـــرَوْهُ يَكُـــوْنُ الخَلْـــقُ فِي رَجَـــفِ
دَامَـــتْ بِحُجَّتِـــهِ كَـــالحَجِّ فِي عُمُـــرٍ   يَسْـــعَى إِلَيـــهِ كَأَرْكَـــانٍ وَمُزْدَلَـــفِ
خَلِيْفَـــةُ الرُّسْـــلِ في مِـــيرَاثِ شِـــرْعَتِنَا   عِلْمًـــا وَدِيْنًـــا وَفِي الْفَتـــوَى وَفِي الأَزَفِ
خِلَافُـــهُ إِذْ أَتَـــى فِي العِلْـــمِ مُتَّبِـــعٌ   وَإِذَا رَوَيْـــتُ لَـــهُ فَـــأَفْتِي وَلَا تَقِـــفِ
خَـــيرًا تَـــرَاهُ وَقُـــلْ نَبِّـــهْ لَـــهُ عُمَـــرًا   نَبِّـــهِ لَـــهُ عُمَـــرًا إِذْ قَـــدْ وُقِـــي وَكُفِـــي
حَـــازَ العُـــلَا وَسَمَـــا فِي الأَرْضِ مُؤْتَمَنًـــا   عَلَـــى مَـــذَاهِبِنَا فِي الـــرُّوْحِ وَالهَـــدَفِ
حَلَفْـــتُ لم يَنْظُـــرْ الـــرَّاؤُونَ مِنْـــذُ أَتَـــى   كَمِثْلِـــهِ لَا وَلَا فِي أَعْصُـــرِ السَّـــلَفِ
حَنَّـــتْ لِقَامَتِـــهِ رُوْحِـــي وَصَـــحَّتْ أَيَا   رِجْلِـي إِلَى دَوْحَـةِ الْقَـبْرِ الشَّـرِيفِ قِفِـي
جَـــارَتْ عَلَـــيَّ حَيَـــاتِي حِـــينَ فُرْقَتِـــهِ   لَـوْلَا ظِـلَالُ جَـلَالِ الـدِّيْنِ فِيْـهِ يَفِـي
جَـــلَالُ دِيْـــنِ إِلَهِـــي سِـــرُّ وَالِـــدِهِ   فَكَـــانَ وَارِثَـــهُ فِي الْعِلْـــمِ كالنَّسَـــفِي

جَلِيْلَ جَاهٍ وَجُوْدٍ لا يَمَلُّ عَطًا | وَلَوْ رَأَى حَاتِمٌ مَعْرُوفَهُ لَخَفِي
جَمَالُهُ يُخْجِلُ النُّظَّارَ مِنْ حَسَنٍ | وَيُوْسُفٍ وَحُيِّي بالْمَنْظَرِ الشَّرَفِ
جَبِيرُ كَسْرٍ جَرَتْ أَقْلَامُهُ بِيَدِي | وَلَوْ رَآهُ عَلِيٌّ قَالَ: يَا شَرَفِي
جَرَتْ أَوَامِرُهُ فِي الْمَشْرِقَينِ كَذَا | فِي الْمَغْرِبَينِ كَذَا الْفَتَوَى بِلَا عَنَفِ
جَمِيْعُ أَوْصَافُهُ حَسَنٌ وَقَدْ نَطَقُوا | فَرْعٌ يَفُوْقُ لأَصْلِ الرَّوْضِ فِي الأَلِفِ
جِيْمٌ لَهُ سَبْعٌ كالسَّبْعِ فِي مَتْنٍ | لِذَاكَ قَدْ زَادَتْ الْجِيْمَاتُ فِي الجَرَفِ
ثَوَى عَدَاهُ بِنِيَرانٍ قَدْ انْصَرَعُوا | مَا بَينَ مَنْ قَدْ هَوَى أَوْ فِي شَفَا جُرُفِ
ثُمَّ الحَسُوْدُ لَهُ فِي العِلْمِ يَسْمَعُهُ | وَلَا يَسُوْدُ بِهِ فَالْقَلْبُ فِي غَلَفِ
ثَارَتْ بِهِ نَزْغَةُ الشَّيْطَانِ فَهُوَ إِذَا | بِسُوْءِ فِطْرَتِهِ فِي الْغَيْظِ وَالْقَرَفِ
تَرَاهُ لَمَّا ادَّعَى رَامُوا مُنَاظَرَةً | فَكَانَ فِي لَحْظَةٍ فِي القَطْعِ وَالعَزْفِ
تُرَى أَمَا عَلِمُوا بالسَّبْرِ سِيْرَتَهُ | فَمَنْ يَرُوْمُ عُلَاهُ بالشَّتَاتِ نُفِي
تَفَجَّرَ الْعِلْمُ حَتَّى كَانَ مَنْهَلُهُ | مَا بَينَ مُنْتَهِلٍ مِنْهُ وَمُنْعَكِفِ
باللهِ قُوْلُوا: رَبِنَا يَا أَرْحَمَ الرُّحَمَا | يَا أَعْظَمَ الْعُظَمَا يَا أَلْطَفَ اللُّطُفِ
بِرَحْمَةٍ وَرِضًى أُمْنُنْ لِمُنْدَرِجٍ | بِرَوْضَةٍ فِي مَقَامِ الحُسْنِ وَالصَّلَفِ
بِرَاحَةٍ لِمُقِيْمٍ بَينَ أَظْهُرِنَا | وَأَبْقِهِ زَمَنًا ضِعْفَي سِوَى سَلَفِ
إِذَا أَتَيْتَ إِلَى قَبْرِ السِّرَاجِ قُلْ: | ضَمَمْتَ نُورًا إِلَى نُوْرٍ مِنَ الزُّلَفِ
اِقْرَأْ وَسَلِّمْ وَسَلْ وَابْكِي عَلَى زَمَنٍ | وَقُلْ تَنَعَّمْ بِهَذَا الرَّوْضِ وَالقَطَفِ
أَزْكَى سَلَامِي عَلَى خَيْرِ الأَنَامِ كَذَا | عَلَيْكَ مَا خَتَمُوا بالْمِسْكِ وَالعَرَفِ»[1]

---

(١) «ترجمة الإمام المجتهد شيخ الإسلام سراج الدين البلقيني»، لابنه علم الدين صالح بن عمر البلقيني.

الشُّهُبُ العَليَّة في الرَّدِّ على مَن كفَّر ابن تيميَّة

نظم الشيخ الإمام العلَّامة عمر بن موسى بن الحسن الحمصي
القاضي بالشام المحروسة، عامله الله بلطفه بمنه وكرمه [١/أ](١)

قال [ابن زيد الحنبلي]: ثم قدم علينا في أواخر رجب الفرد سنة: (٨٣٥هـ) من طرابلس هذا السؤال وجوابه.

«نظمَ مولانا قاضي القضاة، سراج الدِّين شيخُ الإسلام، حاكم الحكَّام، بهاءُ الأنام، حسنة الأيَّام، صفيُّ الأنام، صدرُ مصر والشام، قدوة الأئمة، كهف الملَّة، عزُّ السُّنَّة، مؤيِّد الشَّريعة، خطيب خطباء المسلمين، شيخ شيوخ العارفين، بركة الملوك والسَّلاطين، خالصة أمير المؤمنين، أبي حفصٍ عمر ابن سيِّدنا العبد الفقير إلى الله تعالى، الشَّيخ العارف شرفُ الدِّين، بركة المسلمين، أبي البركات موسى الحمصي المخزومي الشافعي، أيَّده الله تعالى بنصره، قال»(٢).

(٥٤٠، ٥٤٥)، ت: د. عمر القيام، ط١: دار أروقة للدراسات والنشر، عام: ٢٠١٥م.

(١) هذه العنوان جاء على غلاف المخطوطة.

(٢) هذه المقدمة جاءت في لواحق «الرد الوافر»، من ص: (٢٧٤) إلى ص: (٢٨٠)، لابن ناصر الدين الدمشقي، تحقيق: زهير الشاويش، ط١: المكتب الإسلامي، وابن زيد الذي نقل القصيدة هو: أحمد بن مُحَمَّد بن أحمد بن أبي بكر ابن زيد الحنبلي، له: «محاسن المساعي في مناقب الإمام الأوزاعي»، طبعه الأمير شكيب أرسلان، وله كتاب: «حلية الطراز»، وغيرها، (ت: ٨٧٠هـ).

وأمَّا مخطوطتنا فهي بخط: شمس الدين مُحَمَّد بن شمس الدين مُحَمَّد بن حمد بن عبد الله الخضري، وفي آخرها خط المخزومي يجيز فيها شمس الدين الخضري، الذي قرأ عليها هذه القصيدة وغيرها.

بسم الله الرحمن الرحيم

الله المستعان

الحمد لله، رُفِعَ إلى بدمشق حين نزلت اليونسيَّة[(١)]، متوجِّهًا إلى طرابلس هذا السؤال المنظوم:

مَـا قَـولُ أَهـلِ عُلُـومِ الشَّـرعِ وَالحَسَـبِ ... فِـيْمَنْ يُكَفِّـرُ شَـيْخَ العِلْـمِ والأَدَبِ
تَقِـيَ دِيـنِ إلـهِ العَـرشِ، شُـهرتُهُ ... بابـنٍ لِتَيميَّـةَ[(٢)] حَـرَّاني النَّسَـبِ
مَعْ عِلْمِهِ مَا حَوَى مِنْ حِفْظِ سُنَّتِنا ... وَذَبَّ عَنْهَا أُهَيْلَ الزَّيغِ والرِّيَبِ
وَزُهْـدِهِ وَتَصَـانِيْفٍ مُحَـرَّرَةٍ ... وذُو الكرامَاتِ والهِمَّاتِ والقُرَبِ[٣٧/أ]
وَهَـلْ يُكَفَّـرُ مَـنْ أَفْـتَى بِرِدَّتِـهِ ... ضَـمَمْتَ نُـورًا إِلَى نُـورٍ مِـنَ الزُّلَـفِ
وَهَـلْ يُبَـاحُ مَقَـالٌ فِي تَنَقُّصِـهِ ... وَيُسْـتَتَابُ، وَمَـاذا قِيْـلَ فِي الكُتُـبِ
وَقَـالَ: مَـنْ قَـالَ عَنْـهُ مِـنْ أَئِمَّتِنَـا ... بِشَيْخِ الاسْلامِ كِفِّرْهُ بِلَا رِيَبِ عَلِمْتَ،
فَأَفْـتِ يا عَالمـًا فِي ذا الْمُصَـابِ بمـا ... وابسـطْ بِـنَظمٍ واضـحٍ أَجِـبِ

قَالَ[(٣)]: فكتبْتُ بعضَ الجواب، وعاجلني السَّفر، وأهملتُ[(٤)] ذلك إلى أن ورد عليَّ بطرابلس (خبرُ الواقعةِ، واستفتاء علماءِ مصرَ؛ فوقفت على بعضِها، فأحببتُ أن

---

(١) الخانقاه اليونسية نسبة إلى الأمير يونس دوادار الظاهر برقوق، انظر: «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي: (٢/ ١٨٩، ١٩٠).

(٢) في المطبوع: "ابن تيمية".

(٣) أي: المخزومي.

(٤) في المطبوع: "فأهملت".

أجعل[١] لي معهم قدمًا، وإن كنتُ أقلَّهم علمًا وقلمًا، فقلتُ [٣٧/ب]:

الحَمْـــــدُ للهِ هَادِيْنــــا بِــــلَا نَصَـــبِ ... إِلَى الصَّـــوابِ بخَــيرِ العُجْـــمِ والعَـــرَبِ
عَليـــهِ صـــلَّى مـــعَ التَّســـلِيمِ خَالِقُنــا ... نَاهِيْـكَ عَــنْ شَـرفٍ فِي أَعظَـمِ الكُتُــبِ
خُـــذِ الجَــوَابَ مَـــعَ الإيجــازِ مُنْتَظِمًـــا ... كالــدُّرِّ مِــنْ بَحْـرِكَ الــوَافِي لِــذِي طَلَــبِ
كَسَـــا[٢] جَـــوَاهِرَ مَـــنْ وَالى أَئِمَّتَنـــا ... وَنُـــورُهُ يَخمِـــدُ الأعـــدَاءَ بالرَّهَـــبِ
دَليلُـــهُ قَـــولُ خَـــيرِ الخَلـــقِ شَـــافِعُنا ... ثُمَّ القِيَـــاسُ وإجمَـــاعُ مِـــن الصَّـــحَبِ
يَضُـــوعُ مِسْـــكُ ثَنـــاهُ مِـــنْ تَكـــرُّرِهِ ... للسَّـــمعِ كالطِّيـــبِ فِي نَشْـــرٍ مِـــن الكُتُـــبِ
لَـــهُ الضِّـــياءُ ووَقْـــعٌ فِي القُلُـــوبِ، لَـــهُ ... شَـــأنٌ مِـــنْ اللهِ فِي فَـــتْحٍ عَـــن الحُجُـــبِ
وَسِـرُّهُ جـاءَ مِثْـلَ السَّـيفِ مُنْتَصِـلا[٣٨/أ] ... كَـمْ مـارِدٍ قَـدْ رَمَـى للسَّـمعِ[٣] بالشُّـهُبِ
يُسَـــلِّمَنْ لِمَقَـــالي كُـــلُّ ذِي عَمَـــلٍ ... فِي العِلْـمِ والــدِّينِ والإنصَـافِ والقُـرَبِ
وَيَنْصُـــــرَنْ لِحِـــــزْبِ اللهِ ثُمَّ لِمَـــــنْ ... قَــدْ أَيَّـدَ الــدِّينَ بالتَّقْــوَى مَــعَ الطَّلَــبِ
نَعَـــمْ! نُكَفِّـــرُ مَـــنْ أَفْـــتَى بِردَّتِـــهِ ... بِغَـــيرِ تَأويـــلٍ؛ إذْ يُفْضِـــي إلى العَطَـــبِ
وَصَـــحَّ مِـــنْ سُـــنَّةِ الْمُخْتَـــارِ سَـــيِّدِنا ... مَعـــنى حَـــدِيثِ البُخَـــاري ثُمَّ ذِي الكُتُـــبِ
لا يَـــرْمِيَنْ رَجُـــلٌ مِـــنْكُمْ لِصَـــاحِبِهِ ... بالكُفْـــرِ يَكْفُـــرْ إنْ لم رِدةٌ تَجِـــبِ
وفِي القُـــرانِ دَليـــلٌ لا تُكَفِّـــرْ مَـــنْ ... عَلَـى[٤] الـذُّنُوبِ سِـوَى شِـرْكٍ وَسَـبِّ نَـبِي
وَأَجْمَعُـــوا بجَـــوازٍ فِي شَـــهَادةِ مَـــنْ ... يَكُـــونُ ذَا بِدعَـــةٍ، لا مُحِلِّـــلَ الكَـــذِبِ
ثُمَّ القيَـــاسُ جُلـــيٌّ أَنْ نُكَفِّـــرَ مَـــنْ ... أَخْـرَجَ مِـنْ دِيْننـا شَخصًـا بِـلَا سَـبَبِ

(١) ما بين قوسين سقط في المطبوع، ويقصد بذلك واقعة العلاء البخاري (ت: ٨٤١هـ)، في تكفيره ابن تيمية، وتكفير من أطلق عليه لقب: شيخ الإسلام، انظر «الضوء اللامع» للسخاوي: (٤/٤٦٤، ٤٦٦).
(٢) في المطبوع: "كبثّ".
(٣) في المخطوطة: "كالسمع".
(٤) في المخطوطة: "أعلى".

لِمِثْلِ هَذَا الَّذِي يَضْرِبْ بِهِ مَثَلا ... وطَارَ شُهْرَتُهُ [٣٨/ب] فِي الأُفْقِ كالسُّحُبِ

وَشَيخُ الإسْلَامِ قَدْ سَمَّاهُ أَعْلَمُنَا ... فِي عَصْرِهِ، وتَلا جَمْعٌ مِنَ العَقِبِ

والزَّمَلْكَانِيُّ وصَدْرُ الدِّينِ قَدْ بَرَزا ... ونَاظَرا خَاطِبًا(١) للشَّيخِ بالأَدَبِ

ويَشْهَدانِ لَهُ بالحِفْظِ فِي سُنَنٍ ... وَلَم يكُنْ كَافِرًا(٢) يومًا مِنَ الحُقُبِ

وكَانَ فِي عَصْرِهِ فِي(٣) الشَّامِ يومَئذٍ ... سَبعُونَ مُجتَهِدًا مِنْ كُلِّ مُنْتَخَبِ

وَلِم(٤) يَرَوا أَنَّ الَّذِي رَدُّوا عَلَيهِ لَهُم ... قَولٌ بِتَكفِيرِهِ أو نِسْبَةِ الكَذِبِ

بَلْ عَاذِرٌ باطِّلاعٍ فِي مَدَارِكِهِ(٥) ... وَقائِلٌ لِعِثَارٍ كَالجَوَادِ رُبِي

مَنْ نَحنُ للخَوضِ فِي عِرْضٍ لأَعْلَمِنا ... وَمَا لَنَا بِزُقَاقٍ(٦) ضَيِّقِ الجُنَبِ

وَإِنْ يَقُلْ: حُجَّتِي إِنْكَارُ مُنْكَرِهِ ... فَقُلْ لَهُ: سَابِقٌ فِي قَولِ ذِي النُّجَبِ

وَإِنْ تَكُنْ زَلَّةٌ أَوْ غَلْطَةٌ وَقَعَتْ ... مَعَ اجْتِهَادٍ فَعَفْو اللهِ مُنْسَحَبِ

حَاشَاهُ [٣٩/أ] سُبْحَانَهُ مِنْ أَنْ يُعَذِّبَ مَنْ ... حَامَى عَنِ الدِّينِ فِي رَدٍّ عَلَى الصُّلُبِ

دِيْنِ النَّصَارَى وَدِينٍ لليَهُودِ وَمَا ... قَدْ اطَّرُوهُ(٧) مِنَ التَّثلِيثِ باسْمِ أَبِ(٨)

وَأَهْلِ الحُلُولِ والأَهْوَاءِ ثُمَّ مُتَّحِدٍ ... والرَّافِضِيِّ وَلتجْسِيمِ ذِي كَلَبِ(٩)

وَانْظُرْ عَقِيْدَتَهُ وَافْهَمْ عِبَارَتَهُ ... فِي كُتْبِهِ فَتَجِدْهُ غَايَةَ العَجَبِ

فِي كُلِّ فَنٍّ يَدٌ طُولَى وَسِيْرَتُهُ ... فِي الزُّهْدِ مِثْلُ النَّوَاوِي كامِلَ الرُّتَبِ

---

(١) في المطبوع: "وخاطبا ناظرا".

(٢) في المخطوطة: "كفرا".

(٣) في المطبوع: "بالشام".

(٤) في المطبوع: "ولم".

(٥) في المطبوع: "مدارجه".

(٦) في المطبوع: "من زقاق".

(٧) في المطبوع: "اطردوه".

(٨) في المخطوطة: "الأب".

(٩) في المخطوطة: "وللتجسيم ذو كلب".

لَـهُ الـرُّدُودُ عَلَـى الأَهْـوَا وَذِي بِـدَعٍ *** فِي كُتْبِـهِ الغَالِيَـاتِ[1] القَـدْرِ والخَطَـبِ
مَـنْ قَـالَ عَنْـهُ بِتَجْسِـيمٍ بِمُعْتَقَـدٍ *** فَكَـاذِبٌ باءَ فِي نَارٍ بِمُنْقَلَـبِ
بَـل اعْتِقَـادِي فِيـهِ أَنَّـهُ رَجُـلٌ *** كالأَوْلِيـاءِ ومَـنْ عَـادَهُ فِي حَـرَبِ
إنْ لمْ يَـكُ العُلَمـاءُ أَهْـلَ الوِلايـةِ مَـنْ *** يَكُـنْ وَلِيًّـا سِـوَى بالوَهْـبِ والجَـذَبِ
عِلْـمٌ بِـلا عَمَـلٍ يَهْـوِي بِصَـاحِبِهِ *** إلَى جَهَـنَّمَ [٣٩/ب] مَـعْ حَمَّالَـةِ الحَطَـبِ
كَـمْ عَـالِمٍ زَلَّ بالأَقْـدَامِ فِي رَجُـلٍ *** يَخُـوضُ فِي عِرْضِـهِ بالـذَّمِّ والكَـذِبِ
وَيَمْـدَحَنْ لِمَـذْمُومٍ بِبِدْعَتِـهِ *** مَـعَ ذَمِّ شَـيْخِ عُلُـومِ الشَّـرعِ والأَدَبِ
مَـا كِلْمَـةٌ قَالَهَـا إِلَّا اقْشَـعَرَّ لَهَـا جِلْـدٌ *** وَذَابَ لَهَـا قَلْـبٌ لِمُنْتَحِـبِ
نَبْكِـي عَلَـى زَمَـنٍ صِـرْنا لِرُؤْيَـةِ مَـنْ *** يُفْـتِي بِكُفْـرٍ وَهْـوَ فِي الجَهْـلِ مُنْحَجِـبِ
يُجَـازِفُ القَـوْلَ فِي أَهْـلِ العُلُـومِ وَهُـمْ *** سُـمٌّ لُحُـومُهُمْ قَـدْ جُرِّبُـوا فَتُـبِ
مَـنْ أَجْمَعُـوا أَنَّـهُ البَحْـرُ الإمَـامُ لَنَـا *** مُجَـدِّدُ الـدِّينِ فِي عَصْـرٍ لِمُضْـطَرِبِ
وأَنَّـهُ حَـافِظُ الإسْـلامِ عَالِمُـهُ *** سَـارَتْ فَتَـاوَاهُ فِي الآفـاقِ والشُّـعُبِ
لَـهُ الكَرَامَـاتُ كَـالأَعْلَامِ شَـائِعَةٌ *** تُـرْوَى وَتُقْـرَى فَتُهْـدَى لِمُقْـتَرِبِ[2]
لَـهُ التَّصَـانِيفُ دَلَّـتْ فِي تَفَـرُّدِهِ *** بالحِفْـظِ والفَهْـمِ والاتْقَـانِ والكُتُـبِ [٤٠/أ]
لَـهُ الْمَحَافِـلُ والسُّـلْطَانُ يَسْـمَعُهُ *** وقَطَّـعَ خَصْـمٌ بأَعْلَـى قَطْـعِ مُنْتَصِـبِ
وكَـمْ رَأَوهُ يُصَـلِّي الفَجْـرَ فِي الأُمَـوي *** مَـعْ سَـجْنِهِ، وَكَـذَا فِي الأَزْهَـرِ[3] النَّجِـبِ
وإِنْ أَرَدْتَ دَلِيـلَ الحِـسِّ[4] فَهُـوَ إِذًا *** مَوْجُـودُ يَشْـهَدُ مِثْـلَ الشَّـمْسِ لم تَغِـبِ
مُؤَلَّفَـاتٌ عِظَـامٌ ثُمَّ شُـهْرَتُهُ *** وَجَعْلُـهُ مِثْـلَ البَـاهِي بِـذِي نَسَـبِ

(١) في المطبوع: "العاليات".
(٢) في المطبوع: "وتنتحي لمنتحب"، وفي المطبوع: "ومختات لمقترب"، ولم أتبينها.
(٣) في المطبوع: "الأطهر".
(٤) في المخطوطة: "الحسن".

جَنَــازَةٌ شُـــهِدَتْ مــا مِثْلُهَـــا شَـــهِدُوا   بَعْــدَ القُــرُونِ الَّــتي بالخَــيرِ في التُّـــرَبِ[١]
وَابــــنٌ لِقَــــيِّمَ تِلْمِيـــــذٌ وَرِفْقَتُــــهُ   وصَـــحْبُهُ كُلُّهُـــم فَـــاقُوا عَلَـــى الصَّـــحِبِ
فَمِثْـــلُ هَـــذَا يَكُـــنْ بالكُفْـــرِ مُتَّصِـــفًا   بِقَـــولِ مَـــنْ يَـــدَّعِي عِلمًـــا وَلم يَجِـــبِ
أَمَـــا لَنَـــا غِـــيرَةٌ في الحَـــقِّ تَأْخُـــذُنا   بِقَصْـــمِ مَـــنْ يَجْـــتَرِي بالفُجْـــرِ والثَّلَـــبِ
ويَا شَمَاتَــــةَ أَعْـــــدَاءٍ بِــــهِ سَمِعُـــــوا[٢]   رَفعًـــا وبُشْـــرَاهُمُ في خَفْـــضِ مُنْتَصِـــبِ
يا ضِـحْكَ إِبْلِـيسَ منَّـا إِذْ نُكَفِّـرُهُ [٤٠/ب]   مِـــنْ غَـــيرِ مَـــا رِدَّةٍ، كَـــلَا وَلَا رِيَـــبِ
مُـــنى العِـــدَا كُفْـــرٌ، مَـــنْ أَطْفَـــا أَدِلَّـــتَهُم   بِنُـــــورِهِ وَدَوَامُ اللَّهْـــــوِ واللَّعِـــــبِ
فَـــلَا جَـــزَى اللهُ خَـــيرًا مَـــنْ يُعِيــنُهُمُ   بالقَـــولِ وَالكَتْـــبِ في حُلْـــمٍ وفي غَضَـــبِ
مَـــا حَقَّقُـــوا العِلْـــمَ مَـــا شَمُّـــوا رَوَائِحَـــهُ   إذْ كَفَّـــرُوا عَـــالمَ الإسْـــلَامِ بالعَصَـــبِ[٣]
تَعَصَّـــــبُوا بِمَقَـــــالٍ في تَنَقُّـــــبِهِمْ[٤]   وَلثَّمـــــوا إِثْمَـــــهُ في الـــــرَّأْسِ للـــــذَّنَبِ[٥]
قَـــدْ زَانَـــهُ لَهُـــمْ شَـــيْطَانُ أَنْفُسِـــهِم[٦]   مُحْسِـــنًا وَانْثَـــنَى مِـــنْ بَعْـــدِ مَـــا غَلَـــبِ
فَقَـــــالَ: إِنِّي بَـــــرِيءٌ قَـــــولًا بِرِدَّتِـــــهِ   بَــلْ كُنْــتُ في ذَمِّــهِ مَعْكُــم كَمُغْتَصِـــبِ[٧]
فيَـــا أَئِمَّـــةَ دِيْـــنِ اللهِ هَـــلْ أَحَـــدٌ   يُرضِـــيهِ قَـــولٌ بِكُفْـــرِ العَـــالِمِ الـــذَّرِبِ[٨]
تَحَـــتَّمَ الفَحْـــصُ والـــدَّعْوَى عَلَـــى رَجُـــلٍ   أَفْـــتَى بِكُفْـــرٍ بأَنْ يُلْجَـــى إِلَى السَّـــبَبِ
فَـــإِنْ أَقَـــامَ دَلـــيلًا قَاطِعًـــا عَجَبًـــا   فَـذَاكَ أو ذَا احْتِمَـالٌ فِيْـهِ [٤١/أ] فَاسْـتَتِبِ
أَوْ لم، فَكَفِّـــرْهُ واحْكُـــمْ إِذْ تَنقَّصَـــهُ   تَعْزِيـــرُهُ بِسِـــيَاطٍ أَوْ بِـــذِي الأَدَبِ

---

(١) في المطبوع: "القرب".
(٢) في المخطوطة: "امَّشعوا"، ولم أتبينها.
(٣) في المطبوع: "بالغضب".
(٤) في المخطوطة: "تنقنهم".
(٥) في المخطوطة: "والذنب".
(٦) في المخطوطة: "أنسهم".
(٧) في المطبوع: "كمعتصب".
(٨) في المطبوع: "الدرب".

وإنْ تَحَقَّفَ سِجْنٌ فَاضْرِبَنَّ لَهُ[١] طَويلَ وَقْتٍ إِلَى شَعْبَانَ أَو رَجَبِ
لِرَدْعِ[٢] أَمْثَالِهِ وَالْمُقْدِمِينَ عَلَى مَقَالِهِ تَبَعًا تَقْلِيدَ مُصْطَحَبِ
فَمَا يَضُرُّ بِنَا غَيرُ[٣] التَّسَاهُلِ في أَمْرٍ كَهَذَا[٤] وَقَوْلُ العَادِلِ النَّدَبِ
إنْ[٥] تَنْصُرُوا اللهَ يَنْصُرْكُمْ وَيَخْذِلْهُم وَإِنْ عَفَوْتُمْ فَلَا لَوْمٌ لِمُعْتَقِبِ
مَا يَسْلَمُ الشَّرَفُ الأَعْلَى لِمِلَّتِنَا حَتَّى يُرَاقَ دَمٌ أَوْ ضَرْبُ مُرْتَكِبِ
وامْنَعْ شَهَادَتَهُ أَيضًا رِوَايَتَهُ فَإِنْ مَضَى عَامُهُ في الخَيرِ فَانْتَهِبِ[٦]
وَإِنْ يُصَمِّمْ عَلَى تَكْفِيرِهِ وَيَقُلْ بِكُفْرِ مَنْ قَالَ: شَيخُ الدِّينِ، فاطَّلِبِ
بِمَجْلِسِ حَفْلٍ وَافْسِدْ لِصُورَتِهِ فَكَرِّرِ الضَّرْبَ بالتِّكْرارِ أَوْ يَتُبِ[٧] [٤١/ب]
مَا خَابَ نَقْلٌ لِنَجْلِ النَّاصِري، وَبْلٌ[٨] أَصَابَ في القَوْلِ كالإبْرِيزِ بالذَّهَبِ
وَنَجْلُ نَاصِرِ دِيْنِ اللهِ حَافِظَنَا[٩] أَجَادَ في جَمْعِ مَنْ سَمَّاهُ في الكُتُبِ
بِشَيْخِ الإسْلامِ فَانْظُرْ في مُؤَلَّفِهِ صِدْقًا وعَدلًا فَمَا يُنْكِرُهُ غَيرُ غَبِي
أَو حَاسِدٌ عَمِيَتْ عَنْهُ بَصِيرَتُهُ فَخَاضَ في هُوَّةٍ تُفْضِي إِلَى العَطَبِ
اللهُ أَكْبَرُ هَلْ تُنْكَرْ فَضَائِلُ مَنْ سَارَتْ فَضَائِلُهُ كالشَّمْسِ لَمْ تَغِبِ[١٠]

(١) في المطبوع: "وإن تحقق سجن قاصر فله".
(٢) في المطبوع: "وردع".
(٣) في المخطوطة: "غبن".
(٤) في المطبوع: "لهذا".
(٥) في المطبوع: "إن لم تنصروا"، وإسقاطها واجب.
(٦) في المخطوطة: "فاتهب".
(٧) في المطبوع: "تعب".
(٨) في المطبوع: "ما خاب نقل لنجل العبد في وبل".
(٩) في المطبوع: "حافظه".
(١٠) من قوله: "ونجل ناصر دين الله حافظنا، إلى هذا الموضع، ذكر على حاشية الصفحة أنها من نظم الشيخ شمس الدين مُحَّد بن مُحَّد الياسوفي.

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ فِي يَوْمٍ لأَزْمَتِهِ[(١)] حَتَّى يَرَى النَّصْرَ[(٢)] حَقًّا بَعْضَ مَا يَجِبِ
وَقَدْ كَفَاهُ بِهِمْ[(٣)] أَعْلَامُ شِرْعَتِنَا فِي مِصْرَ إِذْ شَاهَدُوا التَّصْنِيفَ باللَّقَبِ
فَصَالِحُ الوَقْتِ نَجْلُ البَحْرِ أَعْلَمُنا ورِفْقُهُ[(٤)] بِقَضَاءِ الحَقِّ لَمْ يُشَبِ[(٥)]
وَذَا جَوَابُ عُبَيدٍ قَاصِرٍ عُمَرُ الْـ ـحِمْصِيّ انْتَمَى لِبَنِي مَخْزُمَ بالنَّسَبِ
هُوَ نُقْطَةٌ مِنْ بِحَارِ العِلْمِ[(٦)] خَادِمُهُم أَحَبَّ نَظمًا لَهُ فِي سِلْكِ ذِي نَسَبِ[(٧)]
فَالْمَرْءُ مَعْ مَنْ أَحَبَّ [٤٢/أ] اللهُ يَجْمَعُهُم يَومَ الْمَعَادِ ونَاجٍ يَشْفَعَنْ كَنَبِي
ويَرْحَمُ اللهُ مَشْغُولًا بِعَوْرَتِهِ وعَيْبِ نَفْسٍ عَنْ الإِسْلامِ وَالكُتُبِ
وَمَا لَنَا وَلِمَنْ قَدْ مَاتَ مِنْ قِدَمٍ وَتَمَّ دِيْنٌ بِدُوْنِ النَّقْصِ والعَتَبِ
وَمَا لَنَا وَأُصُولُ الدِّينِ قَدْ كَمَلَتْ وفِي الفُرُوعِ كِفَايَاتٌ لِلذِي أَرَبِ
بِشُهْرَةٍ وَافْتِخَارٍ أَوْ مُنَاظَرَةٍ أَوْ قَصْدِ نَفْعٍ وَلَا تَكْفِيرَ خَيرَ أَبِ
وَإِنْ تَجِدْ خَلَلًا فِيْمَا أَجَبْتُ بِهِ أَصْلِحْهُ وَاسْتُرْ عِثَارِي سترَةَ الهَرَبِ
مَنْ عَابَ عِيْبَ وَمَنْ خَطَّأَهْ أَخَطَأُ فِي[(٨)] مَقَالَةٍ بِجِزَافٍ لم يَقَعْ بِغَبِي
مِنْ أَيْنَ يَعْلَمُ كُفرًا فِي الكُمُونِ لِمَنْ يَأتِي بِمُسْتَقبَلٍ، مَنْ قَالَ ذَاكَ صَبِي
وَإِنْ يَكُنْ عِنْدَهُ حَرْفٌ بِحُجَّتِهِ مَنْ قَالَ كُلُّ أَمَا[(٩)] يَدْرِي لِيَجْتَنِبِ

---

(١) في المطبوع: "ألازمه".
(٢) في المطبوع: "الحق".
(٣) في المطبوع: "لهم".
(٤) في المطبوع: "ورفقة".
(٥) في المطبوع: "يتب".
(٦) في المطبوع: "القوم".
(٧) في المخطوطة: "النشب".
(٨) في المطبوع: "من".
(٩) في المطبوع: "لها".

والحَــقُّ مَــا قُلْــتُ[١] مِــنْ ضَــرْبٍ وَتَوْبَتِــهِ وَإِنْ لم، وَإِلَّا فَهُـــوَ في مُشْـــرِكِي العَـــرَبِ
وإِنْ تَكـنْ هَـذِهِ الـدُّنْيَا قَـدِ انْصَرَمَتْ [٤٢/ب] وَهَـــــذِهِ مَبْـــــدَأُ الآيَاتِ وَالنُّــــوَبِ
وإِنَّهَــــا فِـــتَنٌ مِـــــنْ بَعْــــدِهَا فِـــتَنٌ وَالجَهْــــلُ في صُـــعُدٍ وَالعِلْـــمُ في صَـــبَبِ
فَبَــاطِنُ الأَرْضِ خَيْــــرٌ مِـــنْ ظَوَاهِرِهَـــا وَمَـــا لِـــذِي أَرَبٍ في العَـــيْشِ مِـــنْ أَرَبِ
وَحَسْـــــبُنَا اللهُ وَالغُفْـــــرَانِ يَجْمَعُنَـــــا فَـــاسْمَحْ تَسَـــامَحْ وَصَـــابِرْ ثُمَّ فَاحْتَسِــــبِ

(والحمدُ للهِ وصلَّى اللهُ على سيِّدنا محمَّد وآله وصحبه وسلم[٢]).

تمَّتْ بحمدِ اللهِ تعالى في أوائلِ جُمادَى الأُوْلَى سَنَةَ: خَمسٍ وَثَلاثِينَ وثمانمائةٍ[٣]، ونُظِمَتْ في ليلَةٍ ونَصفٍ، (يَومَ مَسِيرِهِ[٤])، والحمدُ للهِ.

عدَّة من ترجمَ الشَّيخ تقي الدِّين بشيخ الإسلام من الأعيان خمسة وثمانون رجلا، وعدَّةُ أبياتِ القصيدة: سبعةٌ وتسعون بيتًا [٤٣/أ]، والحمدُ للهِ، وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اِصْطَفى.

***

(١) في المطبوع: "قالت".

(٢) سقطت في المطبوع.

(٣) في المطبوع: "ثماني مائة وخمس وثلاثين".

(٤) سقط في المطبوع.

إجازة سراج الدين المخزومي لشمس الدين مُحَمَّد الخضري

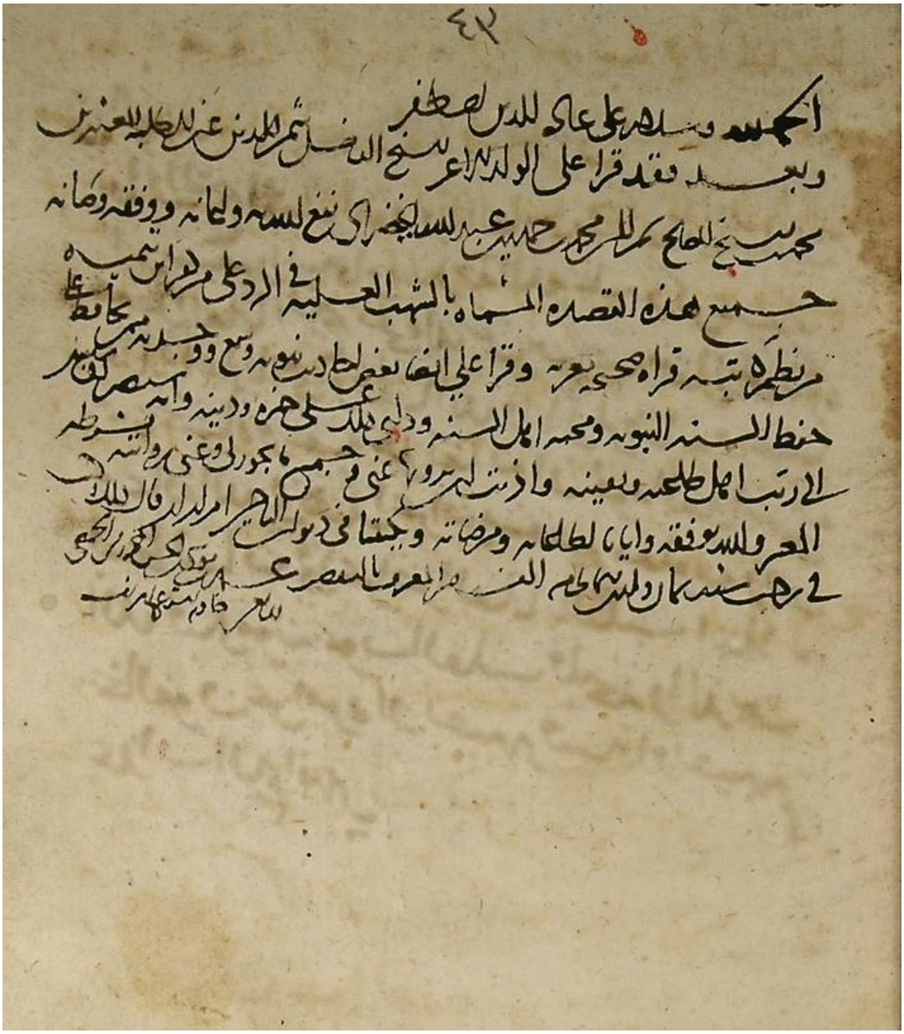
الحمدُ للهِ، وسلامٌ على عبادِهِ الَّذينَ اصْطَفى، وبَعدُ:

فقَدْ قرأَ عليَّ الولدُ الأعزُّ الشَّيخُ الفاضلُ شمسُ الدِّينِ عِزُّ الطَّلبةِ الْمُعتبرينَ محمَّدُ بنُ الشَّيخِ الصَّالحِ شمسِ الدِّينِ محمَّدُ بنُ حمدٍ بنُ عبدِ اللهِ الخضري، نفعَ اللهُ بهِ وأعانَهُ، ووفَّقَهُ وصانَهُ، جميعَ هذهِ القَصيدةِ الْمُسمَّاةِ بـ:« الشُّهُبِ العَلِيَّةِ فِي الرَّدِّ عَلَى مَنْ كَفَّرَ ابنَ تَيميَّةَ»، مِنْ نَظمِ كاتبِهِ قراءةً صَحيحةً مُعْرَبَةً، وقرأَ عليَّ أيضًا بعضَ أحاديثٍ نَبويَّةٍ، وسمعَ، ووجَدْتُهُ ممَّنْ يحافِظُ على حِفظِ السُّنَّةِ النَّبويَّةِ، ومحبَّةِ أهلِ السُّنَّةِ، ودَلَّني ذَلِكَ علَى حَزْمِهِ ودِيْنِهِ، وأنَّهُ (...) اسْتَبْصَرَ كِفَايَتَهُ إلى رُتَبِ أَهلِ طَاعَتِهِ ويَقينِه، وأذنْتُ لَهُ أنْ يَروِيَهَا عَنِّي وجَمِيعَ ما يَجُوزُ لي وعَنِّي رِوَايَتَهُ بِشَرْطِهِ الْمَعْرُوفِ، واللهُ يُوفِّقُهُ وإيَّانا لِطَاعَاتِهِ ومَرْضَاتِهِ، ويَكْتُبَنا فِي دِيوانِ النَّاجِينَ، آمين؛ لِذَلِكَ قَالَ ذَلِكَ.

وكَتَبَ فِي رَجَبْ سنةَ ثمانٍ وثَلاثينَ وثمانِي مِئةٍ، مِنْ الْمَعْرُوفِ بالتَّقصِيرِ عُمَرُ بنُ مُوسَى بنِ الحَسَنِ الْمَخْزُومِي الحِمْصِي، القَاضِي خَادِمِ الشَّرعِ الشَّريف، [٤٣/ب].

***

صورة الإجازة في القصيدة المسماة بالشهب العلية بخط المخزومي



((٤)) محضران قضائيان أبان توليته لقضاء الصلاح في القدس

هذان المحضران لم أستطع قراءة كل ما فيهما نظرا لانعقاد الخط جدا، ولم يتيسر لي تفصيل ما جاء فيهما، ولكنني وجدتهما في جامعة لايبزك، ويظهر فيهما اسم المخزومي الحمصي فأردت استعراضهما على القراء كوثيقة متممة لما مر، من كونه كان قاضيا في القدس الشريف.

وكلا المحضرين في جامعة لايبزك بألمانيا من مجموعة حملت عنوان: (RefaiyaBook_islamhs_٠٠٠٠٥٧٠٩).

والمحضر الأول: رقم حفظه الجديد: (٣٧ - ٦٦٣ Vollers)، ويحمل عنوان: نسخة كتاب محضر من القاضي سراج الدين الحمصي الشافعي من الحضرة للسيد الإمام الإمامي الأعظمي.

أوله: عليك سلام الله يا خير من ولى لشان رسول الله في وقتنا بما كسيت به من سؤدد...إلخ.

ويقع من المخطوط في الورقة:(٦٨/أ).

والمحضر الثاني: رقم حفظه الجديد: (٣٥ - ٦٦٣ Vollers)، ويحمل عنوان: كتاب أمير المؤمنين القائم بأمر الله للقاضي سراج الدين الحمصي الشافعي.

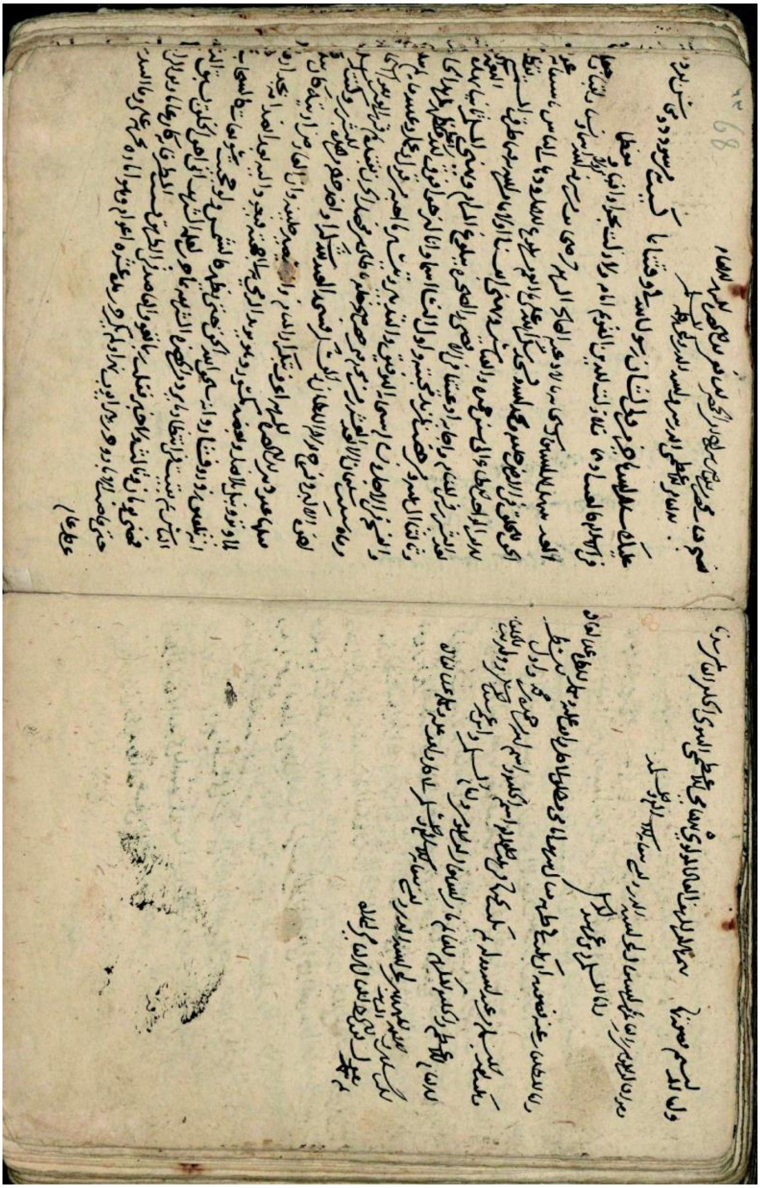
أوله: من عبد الله ووليه القائم بأمر الله أمير المؤمنين وسليل الخلفاء الراشدين...إلخ.

ويقع من المخطوط في الورقة:(٦٦/أ، ب).

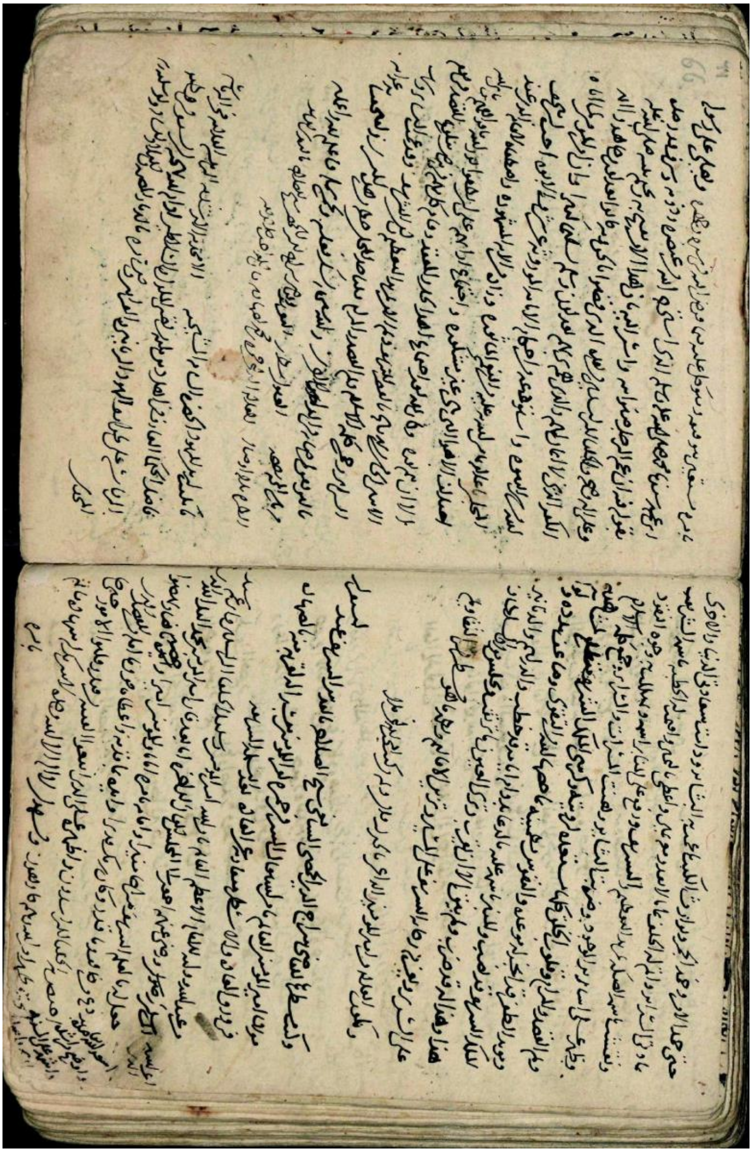
وإليك صورة المحضرين.

***

المحضر الأول



المحضر الثاني



الخاتمة: كيف نستفيد من هذا الكتاب؟

حين بدأت بهذا الكتاب لم يكن همي أن اقتصر على بيان هذه الشخصية المختلقة، ولا أن أبطل عددا قليلا من الكتب المنحولة، بل كانت نيتي أن يكون هذا الكتاب ميزانا يبين الحق؛ لإبطال كل الكتب التي ثبت لدي أنها منحولة ولو بدليل عام، فضلا عن تعطيل غيرها ممن نقل نصها وبنى عليه واحتج به، وبخاصة من مؤلفي هذا القرن والقرن قبله.

والحقَّ أقول: إن هذا الكتاب قسطاس لا تخيب موازينه، يميز بين الحق والباطل، وأضرب لك مثالا على ذلك: خذ «روضة الناظرين» المكذوب على الوتري، سنجد أنه ينقل عن «النفحة المسكية» و«إرشاد المسلمين»، و«سواد العينين» و«خلاصة الأكسير»وعن غيرهما من المنحولات التي ذكرتها، ويذكر رجالا لا تعرف لهم ترجمة إلا في تلك الكتب المنحولة ممن بينت بطلان تراجمهم، أو يسوق قصصا وكرامات، وسلاسل أنساب وأسماء كتب لا وجود لها وينسب إليها النصوص ويحتج بها، فبمجرد الوقوف على كتابي هذا سنعرف بلا شك أن مصادر «روضة الناظرين» باطلة، لأنها مصنوعة حديثا، فكيف نقل عنها الوتري المتوفي في: (٩٨٠هـ) على ما قيل.

ثم نترقى إلى مقام آخر، فنرى مثلا أن «النجم الساعي» المكذوب على العيدروس، و«عقود اللآل» المكذوب على من سموه بالأنصاري، و«قاموس العاشقين في أخبار السيد حسين برهان الدين» المنسوب إلى عبد المنعم العاني الرواي، و«لباب المعاني» المنسوب إلى البحراني، تنقل عن المنحولات مباشرة أو تنقل عمن نقل عنها، ونرى النصوص بعينها، فنعلم أن هذا الكتب أيضا لا يعول عليه، لأن مصادرها مصنوعة.

وهكذا تتوسع الدائرة فنبطل كلام من نقل عن المنحولات مباشرة، أو من نقل

عن كتب اعتمدت المنحولات في صياغة الأكاذيب منذ أكثر من قرن ونصف إبان ظهور هذه المنحولات وإلى اليوم.

وبعد،

فلم يكن المخزومي هو الشخصية الوحيدة التي استوقفتني في التراث الرفاعي لأكتب عنها، ولا الكتب المنحولة التي قدمت الحديث عنها هي فقط الوحيدة في التراث المزور المبثوث بين أيدي الناس اليوم؛ فهنالك غيرها كثير، ولكن هذه الشخصية هي أول صدمة لجماهير غرر بها على مدى سنين طوال؛ لأن لدي ما هو أشد صدمة مما عرضته الآن، مع أني أعرف أنه لا بد أن يلحقني الضرر من غوغاء العامة ومن تتضرر من غيرهم ممن يخشى على مصالحه، وأحتسب ذلك لله تعالى.

ومنذ اهتمامي بهذا الباب من العلم وجدت أن للكذب أثرا سيئا لا يمكن تصوره، فهو ينمو على مر العصور ويتكاثر ليصير حقيقة ويرتكز في الأذهان، حتى أن مجرد نقاش الأمور المكذوبة تصبح جريمة لا يجوز اقترافها، وبخاصة في ما يعدُّ اليوم مصدرا لعقائد الناس وسلوكياتهم في الحياة، وأنا على يقين أن هناك من يتخوف من خروج هذه الأبحاث، ولكن أقل ما يمكن أن يقال: إني فتحت الباب للباحثين، فالتراث الرفاعي –تاريخيا– ما زال بكرا، يجد فيه الباحث الكثير من الأمور ما يقوّم به الأخطاء، التي تسربت إلى الكتب المستمدة من تلك المنحولات، أو ممن اعتمد هذه الشخصيات المختلقة وما نسب إليها زورا، وقد شيدت لها المقابر ورصدت لها الأوقاف، وكتب عنها في سلاسل الآثار والأوابد لتكون معلما سياحا للزائرين، ومن الغريب أن الكتب المكذوبة أخذت مكانها في حياة الدارسين مسلَّمة، بل صارت مادة للدراسات العليا، ونال بها الطلاب رسائل الدكتوراه للأسف الشديد.

ولا أستثني –وأنا أكتب خاتمة هذا الكتاب– أحدا ممن أرخ أو كتب على اختلاف طوائفهم ومذاهبهم في أنه اغتر واستمد من بعض الكتب التي قدمت

الحديث عنها، وبينت أنها مزورة، مثل الباباني البغدادي صاحب «هدية العارفين»، والعلامة آغا بزرگ الطهراني في موسوعته «الذريعة إلى تصانيف الشيعة»، والشيخ بكر بن عبد الله أبو زيد في «طبقات النسابين»، والأستاذ الزركلي في «الأعلام»، والأستاذ عمر رضا كحالة، والدكتور عبد السلام رؤوف، وغيرهم الكثير من الكبار المتقدمين، أما المعاصرين والنسابة فحدث ولا حرج، وأما المؤسسات التي تمنح نفسها أحقية التصديق على أنساب آل البيت فكثير جدا.

والذي أريد أن أختم به كتابي أن ضرر الاختلاق الذي وقع، وبخاصة في التراث الرفاعي لا يمكن لَأْمُهُ إلا بجهود مشتركة من باحثين يخلصون للحقيقة، وغيارى من أهل الخير واليسار يسعون في تبني مشروع بحثي لنفي ما يمكن من المنحولات التي ملأت الساحة العامة، والتي اتخذها العلماء فضلا عمن دونهم كمصادر لما يكتبون.

فاللَّهمَّ إني أسألك أن تقينا من سوء الخاتمة، وأن تصلح نياتنا للخير، وأن تتقبل منا أعمالنا، وأن ترفع عنا من البلاء ما أنت به أعلم، وترحم مشايخنا ووالدينا ومن حق له بالدعاء علينا، وتصلح أهلينا وذرارينا وسائر المسلمين، ولا تجعل علينا للظالمين سبيلا.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على النبي الأمي مُحَمَّد وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه فقير عفو ربه:

يسار بنساير الحبيب

أبو جعفر الظاهري

الجزيرة الفراتية، فجر: ٥/ ٣/ ١٤٤١هـ

(محتوى الكتاب)